



محافظة الفيوم
إدارة شئون البيئة



الوكالة الدافمركية للتعاون الدولي
برنامج الدعم القطاعى للبيئة



وزارة الدولة لشئون البيئة
جهاز شئون البيئة

خطة العمل البيئى لمحافظة الفيوم

٢٠٠٨



خطة العمل البيئي

لمحافظة الفيوم

٢٠٠٨

شكر وتقدير

يتقدم مشروع دعم الإدارة البيئية بالمحافظات الممول من دانيلا والذي يقوم جهاز شئون البيئة المصري بتنفيذه بخالص الشكر لكل من ساهم في إعداد خطة العمل البيئي لمحافظة الفيوم

لقد حرصنا كل الحرص على الإشادة بالمساهمات التي قامت بها مجموعات العمل من المنتفعين الذين شاركوا في إعداد خطة العمل البيئي للمحافظة. وذلك انطلاقا من إيماننا بأن خطة العمل البيئي لا يملكها ويديرها سوى أبناء المحافظة.

كما نود أن نتقدم بالشكر الخاص إلي السيد الدكتور مصطفى جلال مصطفى السعيد محافظ الفيوم والذي أسهم اهتمامه الشخصي ودعمه الكريم إسهامات عظيمة في إعداد خطة العمل البيئي للمحافظة.



تقديم

خطت وزارة الدولة لشئون البيئة وجهازها التنفيذي خطوات كبيرة نحو ترسيخ مفهوم البيئة وتحسين حالتها والحفاظ على الموارد الطبيعية ، وذلك منذ إقرار خطة العمل البيئي ٢٠٠٢-٢٠١٧ ، وبدء تنفيذها من الخطة الخمسية الأولى ٢٠٠٢-٢٠٠٧ ، والخطة الخمسية الثانية التي نحن بصددتها ٢٠٠٨ - ٢٠١٢ ، ولقد ظهر ذلك من خلال انجازات الوزارة وجهازها التنفيذي خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، فتم رصد تحسن ملحوظ في حالة البيئة واتزان منظوماتها . واستكمالا لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية التي وضعتها الوزارة وجهازها التنفيذي فإن أسلوب المشاركة من خلال خطط العمل البيئي إلى جانب أعمال فكر لا مركزية الإدارة ، والذي أولته الحكومة ووزارة الدولة لشئون البيئة أهمية خاصة إيماناً منا بضرورة تكاتف جميع الوزارات والهيئات الحكومية مع الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني للنهوض بالعمل البيئي ، من هذا المنطلق قامت وزارة الدولة لشئون البيئة وجهازها التنفيذي بدعم وضع التوصيف البيئي لكل محافظة ، وبناء عليه قامت كل محافظة وبدعم كامل من الوزارة بوضع خطة للعمل البيئي ، والذي ستلتزم به لتنفيذه في نطاق المحافظة ، آخذة في الاعتبار مجابهة التحديات الكبيرة التي تواجهها في ظل تشابك مثلث التنمية المستدامة بأبعاده الثلاثة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

يسعدني أن أثنى على خطة العمل البيئي لمحافظة الفيوم التي ستساهم مساهمة كبيرة في حل المشكلات البيئية وتحسين أحوال النظم البيئية المختلفة إلى جانب حماية الموارد الطبيعية وتحقيق فكر التنمية المستدامة. وأود - في هذا الإطار - أن أتقدم بالشكر للوكالة الدنماركية للتنمية الدولية (دانيدا) و برنامج الدعم القطاعي (ESP)، ومكون لامركزية الإدارة البيئية (SDEM) ، ومكون دعم إدارات البيئة (EMU) علي جهدهم الكبير الذي بذلوه في دعمهم لمحافظة الفيوم لإعداد خطة العمل البيئي للمحافظة .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد الدكتور / مصطفى جلال مصطفى سعيد محافظ الفيوم وجميع السادة الذين شاركوا في إعداد الخطة على ما بذلوه من جهد مخلص وبناء ، آملاً أن يؤدي تنفيذ البرامج والمشاريع المقترحة بخطة العمل في تقوية نظم الإدارة البيئية ، وتحسين الخدمات البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة .

ولعل ما قاله السيد الرئيس / محمد حسني مبارك من أن " الحفاظ على البيئة لم يعد رفاهية أو ترفاً ، وإنما أصبح ضرورة لحماية مواردنا الطبيعية للأجيال القادمة " وأكده الدستور المصري في المادة (٥٩) من أن : " حماية البيئة واجب وطني وينظم القانون التدابير للحفاظ على البيئة الصالحة " خير داعم لعملنا المشترك من أجل بيئة صحيحة لنا ولأجيالنا القادمة .

والله أسأل أن يوفقنا لما فيه خير بلدنا وبيئتنا.

وزير الدولة لشئون البيئة

م. / ماجد جورج إلياس



تقديم

تولي محافظة الفيوم دائماً اهتماماً بالغاً بالقضايا البيئية في ظل الإمكانيات البيئية التي حبا الله بها محافظة الفيوم وذلك لوجود محيتين طبيعيتين بها هما محيتي قارون ووادي الريان وظهر هذا الاهتمام واضحاً في ظل الجهود التي بذلت لإعلان منطقة وادي الحيتان محمية تراث طبيعي عالمي وما أعقب ذلك من بدء إعداد البنية الأساسية في المحافظة لتواكب هذا الحدث حيث تشهد المحافظة طفرة في مشروعات المياه والصرف الصحي وكذلك انشاء العديد من الطرق الرئيسية التي تسهم في دفع عجلة التنمية .

وقد حرصت المحافظة على التخطيط الجيد الذي سبق اعداد خطة العمل البيئي حيث تم عمل التوصيف البيئي لمحافظة الفيوم والذي اشتركت فيه جميع الجهات ذات الصلة بالمحافظة وتضافرت فيه جهود محافظة الفيوم مع جهود وزارة الدولة لشئون البيئة حيث تم مراعاة أن يكون توصيفاً مفصلاً عن حالة البيئة في محافظة الفيوم .

وامتداداً لخطة التنمية البيئية فقد تم اعداد خطة العمل البيئي على نفس النهج بمشاركة جميع الجهات المختصة بالمحافظة .

واني انتهر هذه الفرصة لأوجه كل تحية وتقدير لكل الجهود المخلصة التي ساهمت في اخراج هذه الخطة البيئية آملاً أن تحقق أهدافها المنشودة لتصحيح المسار البيئي في إطار المنظومة البيئية الشاملة على أرض المحافظة.

محافظ الفيوم

د . جلال مصطفى سعيد

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٦	١- المحافظة في لمحة من واقع التوصيف البيئي
١١	٢- خطة العمل البيئي للمحافظة كإطار عمل إستراتيجي
١١	٢-١ مقدمة وتعريف بخطة العمل البيئي
١١	٢-٢ لماذا نحتاج إلى خطة عمل بيئي ؟
١٣	٢-٣ كيف تم إعداد الخطة ؟
١٢	٢-٤ من هم أصحاب الخطة ؟
١٤	٣- القضايا البيئية والأولويات
١٤	٣-١ ملخص القضايا البيئية من واقع التوصيف البيئي
١٥	٣-٢ الأولويات البيئية ومجموعات العمل
١٦	٤- رؤية مستقبلية لعام ٢٠١٢
١٧	٥- الأولويات البيئية
١٧	٥-١ إدارة المخلفات الصلبة والطبية
١٧	٥-١-١ خلفية عامة
٢٠	٥-١-٢ الإنجازات في الخمسة أعوام الماضية
٢٢	٥-١-٣ الوضع الراهن: المشكلات و الأسباب
٢٣	٥-١-٤ الرؤية والأهداف:

الصفحة	الموضوع
٢٤	٥-١-٥ المستهدفات والأعمال المطلوبة
٢٦	٥-١-٦ - قائمة المشروعات المقترحة
٢٨	٥-١-٧ - توصيف المشروعات أو البرامج ذات الأولوية المرتفعة
٣٢	٥-٢-٢ التنمية البيئية والاقتصادية لبحيرة قارون
٣٢	٥-٢-١ خلفية عامة
٣٣	٥-٢-٢ الإنجازات في الخمسة أعوام الماضية
٣٤	٥-٢-٣ الوضع الراهن: المشكلات والأسباب
٣٥	٥-٢-٤ الرؤية والأهداف
٣٦	٥-٢-٥ المستهدفات والأعمال المطلوبة
٣٦	٥-٢-٦ قائمة المشروعات المقترحة
٣٨	٥-٢-٧ توصيف المشروعات ذات الأولوية
٤٩	٥-٣-٣ : الحد من التلوث الصناعي بالمحافظة
٤٩	٥-٣-١ : الإدارة البيئية للصناعات الكبرى والمناطق الصناعية
٤٩	٥-٣-١-١ خلفية عامة
٥٠	٥-٣-١-٢ الانجازات في الخمسة أعوام الماضية
٥٢	٥-٣-١-٣ الوضع الراهن: المشكلات والأسباب
٥٣	٥-٣-١-٤ الرؤية والأهداف
٥٤	٥-٣-١-٥ المستهدفات والأعمال المطلوبة

الصفحة	الموضوع
٥٦	٥-٣-١-٦ قائمة المشروعات المقترحة
٥٨	٥-٣-١-٧ توصيف المشروعات او البرامج ذات الأولوية
٦٣	٥-٣-٢ الادارة البيئية للصناعات الصغيرة والمتوسطة
٦٣	٥-٣-٢-١ خلفية عامة
٦٣	٥-٣-٢-٢ الإنجازات في الخمسة أعوام الماضية
٦٦	٥-٣-٢-٣ الوضع الراهن: المشكلات و الأسباب
٦٦	٥-٣-٢-٤ الرؤية والأهداف
٦٧	٥-٣-٢-٥ المستهدفات والأعمال المطلوبة
٦٨	٥-٣-٢-٦ قائمة المشروعات المقترحة
٦٩	٥-٣-٢-٧ توصيف المشروعات أو البرامج ذات الأولوية
٧٢	٥-٤-٤ تنمية الثروة الزراعية والسمكية
٧٢	٥-٤-٤-١ خلفية عامة
٧٣	٥-٤-٤-٢ الإنجازات في الخمسة أعوام الماضية
٧٨	٥-٤-٤-٣ الوضع الراهن: المشكلات والأسباب
٨٠	٥-٤-٤-٤ الرؤية والأهداف
٨١	٥-٤-٤-٥ المستهدفات والأعمال المطلوبة
٨٢	٥-٤-٤-٦ قائمة المشروعات المقترحة
٨٣	٥-٤-٤-٧ توصيف المشروعات أو البرامج ذات الأولوية

الصفحة	الموضوع
٨٦	٥-٥ الإرتقاء بمستوي التجمعات السكنية والعشوائيات
٨٦	١-٥-٥ خلفية عامة
٨٧	٢-٥-٥ الإنجازات خلال الخمسة أعوام الماضية
٨٩	٣-٥-٥ الوضع الراهن: المشكلات والأسباب
٨٩	٤-٥-٥ الرؤية والأهداف
٩٠	٥-٥-٥ المستهدفات والأعمال المطلوبة
٩٠	٦-٥-٥ قائمة المشروعات المقترحة
٩١	٧-٥-٥ توصيف المشروعات أو البرامج ذات الأولوية المرتفعة
٩٣	٦- الأعمال المطلوبة لرفع الوعي البيئي العام بالمحافظة
٩٤	٧- الدعم المؤسسي وبناء قدرات الإدارة البيئية بالمحافظة
٩٤	١-٧ الدعم المؤسسي وبناء القدرات
٩٤	٢-٧ نظام التخطيط والإدارة البيئية
٩٦	٣-٧ المديریات البيئية الرئيسية
١٠٠	٤-٧ الدعم المؤسسي للهيئات الأخرى
١٠١	٨- الأدوار والمسئوليات
١٠٦	٩- تمويل وتنفيذ الخطة
١٠٦	١-٩ أولويات التنفيذ
١٠٩	٢-٩ مؤسسات التمويل والجهات المانحة الأجنبية

الصفحة	الموضوع
١٠٩	٩-٣- مؤسسات التمويل والجهات المانحة المحلية
١٠٩	٩-٤ القطاع الخاص
١٠٩	٩-٥ الجمعيات الأهلية
١١١	١٠- المساهمة في التأثير على القضايا القومية والعالمية
١١٢	١١- متابعة وتقييم تنفيذ الخطة
١١٢	١١-١ التقييم السنوي
١١٣	١١-٢ خطة العمل البيئي كعملية مستمرة
١١٤	١٢- الخاتمة.....
١١٥	١٣- الملاحق.....
١١٥	١٣-١ ملحق (١) قائمة المشاركين في إعداد الخطة
١١٧	١٣-٢ ملحق (٢) قائمة بورش العمل المنفذة
١١٩	١٣-٣ ملحق (٣) التقارير المستخدمة لإعداد الخطة

١ - المحافظة في لمحة من واقع التوصيف البيئي

الموقع

محافظة الفيوم واحة طبيعية خضراء تقع في الصحراء الغربية في الجنوب الغربي من محافظة القاهرة وعلى مسافة ٩٠ كم منها وهي إحدى محافظات شمال الصعيد وهي محاطة بالصحراء من كل جانب فيما عدا الجنوب الشرقي حيث تتصل بمحافظة بني سويف. وقد حباها الله بجمال الطبيعة والمناخ المعتدل طوال العام فهي وادي ودلتا وبحيرة.

السكان

يبلغ عدد سكان محافظة الفيوم ٢.٤٨ مليون نسمة طبقا لتقدير عدد السكان في يناير ٢٠٠٥ موزعين على ٦ مراكز يتبعها ٦ مدن و ٦١ وحدة محلية قروية و ١٦٣ قرية

الأهمية التاريخية والسياحية

وتعتبر الفيوم من أهم المناطق السياحية حيث يتوفر بها عناصر الجذب السياحي وأهمها التقاء البيئات الثلاثة الزراعية والساحلية والصحراوية وقد ظهرت بها حضارات ما قبل التاريخ والحضارة الفرعونية واليونانية والرومانية والقبطية والإسلامية و بها الكثير من المناطق السياحية مثل عين السلين والمحميات الطبيعية مثل بحيرة قارون ووادي الريان والكثير من الآثار مثل مسلة سنوسرت الأول الفريدة من نوعها في مصر ومدينة أم البريجات وقصر قارون ومدينة ماضي الأثرية والآثار القبطية مثل كنيسة العذراء ودير النقول والآثار الإسلامية مثل المسجد المعلق ومسجد قايتباي. إن إقليم الفيوم يحظى بثروات عديدة ومتنوعة ولا تقتصر هذه الثروات على المحميات الطبيعية بل إنها تضم أيضا أحد أهم مناطق الحفريات في العالم وهو وادي الحيتان (والذي أصبح على قائمة التراث الطبيعي العالمي) ، وتضم أيضا الغابة المتحجرة ومحاجر البازلت الأثرية بجبل قطراني، وحاليا تقوم منظمة اليونسكو بدراسة موقع جبل قطراني لإدراجه ضمن مناطق التراث الطبيعي ، هذا ويضم إقليم الفيوم بالإضافة إلى ما سبق التراث البيئي ومقوماته المتنوعة في شتى أنحاء المحافظة والذي يمكن أن يكون موضوعا للأبحاث العلمية والدراسات التعليمية وذلك لتحقيق النمو المستهدف عن طريق تنشيط السياحة البيئية وهي السياحة الواجهة للمنطقة لتساعد على النمو الاقتصادي والاجتماعي للسكان المحليين.

المساحة والنشاط الزراعي

تبلغ المساحة الكلية للمحافظة ٦٠٦٨ كم ٢ ويقطنها ٢.٤٨ مليون نسمة تبلغ المساحة المنزرعة بالمحافظة ٤٢٣٧٣٧ فداناً، وتشتهر بزراعة الفاكهة مثل العنب والتين والمانجو ، كما يزرع بها المحاصيل التقليدية والتي من أشهرها القمح والقطن والأرز والذرة الشامية وبنجر السكر وعباد الشمس.

المناخ

تتراوح درجة الحرارة بين ١٣.٢ إلى ١٤.٨ درجة في شهر يناير وهو أبرد شهور السنة أما الرطوبة النسبية فتتراوح بين ٥٩ % في الشتاء إلى ٧٤ % في فصل الصيف وتهب على المحافظة رياح شمالية وشمالية شرقية وجنوبية غربية والرياح الشمالية هي السائدة. أما بالنسبة للأمطار فهي قليلة جداً فتبلغ حوالي ٣ مم في فصل الشتاء.

التقسيم الإداري و المناطق السكنية

وتتكون المحافظة من عدد ٦ مراكز إدارية هي (الفيوم - سنورس - إيشواي - إطسا - طامية - يوسف الصديق) وعدد ٦١ وحدة محليه و ١٦٣ قرية رئيسية و ١٨٧٩ تابع ونجع.

الصناعة

يوجد بمحافظة الفيوم منطقتان صناعيتان هما مدينة الفتح الصناعية بكوم أوشيم ومساحتها ١١٠٢ فدان والثانية بمنطقة قوته ومساحتها ٢٠٠٠ فدان ، وقد تم إنشاء الكثير من المشروعات بمنطقة كوم أوشيم تشمل الصناعات الغذائية - مواد البناء - الكيماويات - المعادن - الزجاج - الكرتون - البلاستيك ، ذلك بالإضافة إلى وجود صناعات أخرى خارج المنطقة الصناعية مثل صناعة غزل القطن والأعلاف والخزف والفخار وبنجر السكر وصناعات الكليم والسجاد. أما في منطقة قوته فلم يتم إنشاء مصانع بها وهي جاهزة لاستقبال المنشآت الصناعية.

التعليم و الثقافة

تشهد الفيوم ازدهاراً ونهضة تعليمية كبيرة سواء بالتعليم قبل الجامعي أو بالتعليم الجامعي . يبلغ عدد المدارس ١١٧٦ مدرسة ، وعدد المعاهد الأزهرية ١٣٩ معهداً ، و يبلغ عدد فصول التعليم قبل الجامعي بمحافظة الفيوم ٩١٢٢ فصلاً للتعليم العام تضم ٤٠٨٢٢٦ تلميذاً بالإضافة إلى ٢١٣ فصلاً بالتعليم الخاص تضم ٨٨٦٢ تلميذاً و يبلغ عدد فصول التعليم الفني ١٩١٤ تضم ٧٤٧١٢

تلميذاً ويشمل التعليم الفني مدارس متخصصة في السياحة والتجارة والصناعة والتمريض والفندقة. وتضم محافظة الفيوم ١٢ كلية جامعية تابعة لجامعة الفيوم وهى كليات : العلوم - الزراعة - التربية - الهندسة - الخدمة الاجتماعية - التربية النوعية - دار العلوم - الآثار - السياحة والفنادق - الطب - الآداب - الحاسب.

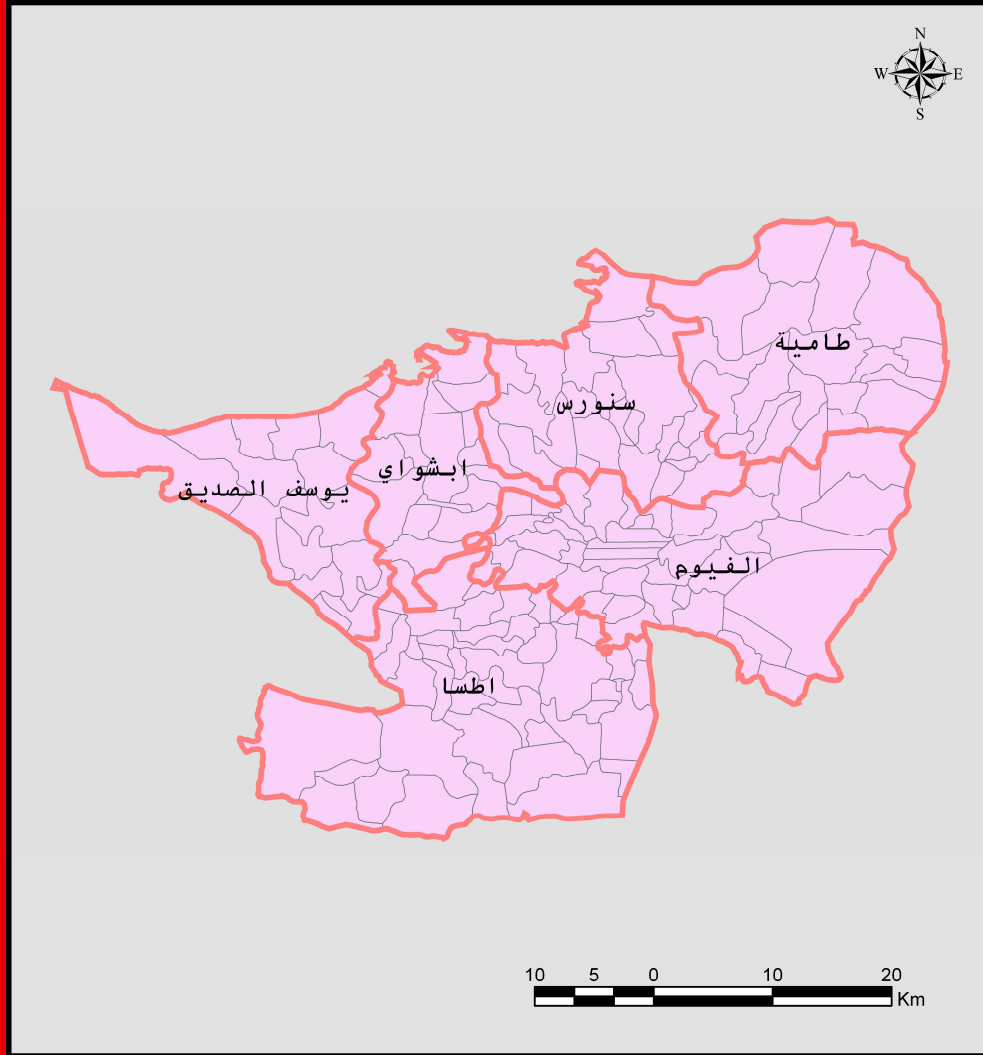
الثروات المعدنية

وتعتبر صحراء الفيوم غنية بالموارد والثروات الطبيعية المختلفة مثل: الرخام، والحجر الجيري النقي بمختلف أنواعه، والطفلة. هذه المساحات الصحراوية لها تأثيرها البيئي على تنمية هذا الإقليم، خاصة نطاقات الأودية الزاخرة بمعطيات الطبيعة من مياه جوفية وثروات معدنية ومحجريه.

الحدود الادارية لمحافظة الفيوم



التقسيم الإداري لمحافظة الفيوم



حدود المركز
حدود القري الادارية



٢ - خطة العمل البيئي للمحافظة كإطار عمل إستراتيجي

١-٢ مقدمة وتعريف بخطة العمل البيئي

يعرض هذا المستند وصفاً لخطة العمل البيئي لمحافظة الفيوم التي تضع الأساس للأعمال والمشروعات التي من شأنها تحسين نوعية الحياة لسكان محافظة الفيوم وذلك من خلال تحديد مجموعة من الاستراتيجيات والمشروعات البيئية ذات الأولوية المحلية والتي سينتج عنها تحسينات حقيقية للبيئة والصحة العامة. كما تهدف الخطة أيضاً إلى حماية البيئة من الآثار البيئية السلبية التي قد تصاحب أعمال التنمية الحالية و المستقبلية. ومن ثم فإن الخطة تعمل على دمج الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية والبيئية بهدف تحقيق تنمية مستدامة.

و تقترح الخطة مجموعة من الحلول تتفق مع الخطة الخمسية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١٢-٢٠٠٧ وخصوصاً من حيث توفير مرافق الصرف الصحي الكافية لكل المراكز الحضرية. كما تتناول خطة العمل البيئي أيضاً القضايا ذات الأولوية المذكورة في الخطة القومية للعمل البيئي الصادرة في ١٩٩٢ بالنسبة لمجالات مثل إدارة المخلفات الصلبة واستخدام المياه والأراضي. وتساهم الإجراءات المذكورة في الخطة أيضاً في الوفاء بالتزامات مصر بموجب البروتوكولات الدولية، وخصوصاً جدول أعمال القرن ٢١ الصادر عن مؤتمر "ريو" وأهداف التنمية للألفية.

و قد تم خلال الإعداد لخطة العمل البيئي إصدار التوصيف البيئي لمحافظة الفيوم والذي يحدد الأوضاع البيئية والقضايا ذات الأولوية.

٢-٢ لماذا نحتاج إلى خطة عمل بيئي ؟

تهدف خطة العمل البيئي للمحافظة إلى دعم نظام العمل البيئي عن طريق مد إدارات المحافظة المعنية بمنهج عملي للتخطيط والإدارة البيئية يعتمد على تحديد الأولويات البيئية من خلال مجموعات العمل من السادة التنفيذيين والمهتمين بقضايا العمل البيئي. و يضمن نجاح تنفيذ خطة العمل البيئي مساعدة المحافظة على التعامل الأفضل مع قضايا:-

- توفير المتكافئ والإدارة الفعالة لخدمات البنية الأساسية والخدمات البيئية بالمحافظة (مخلفات صلبة، مياه شرب، صرف صحي، و تطوير بحيرة قارون)

- تخطيط موارد المحافظة وموروثاتها الثقافية وإدارتها بصورة مستدامة (الأراضي، المياه، الهواء وتنمية المقومات الأثرية والسياحية).
- الحد من آثار التلوث والسيطرة عليها والتي تؤثر على قاعدة الموارد الطبيعية بالمحافظة.
- تحقيق الأهداف بالصورة التي تضمن تحسين الأوضاع المعيشية للفئات المختلفة وخاصة الفقيرة والمهمشة بالمحافظة.

وبجانب ما يوفره نظام التخطيط والإدارة البيئية من مساعدة للمحافظة في ترتيب أولويات وتنفيذ مجموعة من الأهداف، فإنه يمد المحافظة بإجراءات للمتابعة والتقييم تم تصميمها لتساعد في تقييم الأداء، وتتيح أساليب المشاركة المتبعة في إعداد خطة العمل البيئي للمحافظة الفرصة لتعديل المشروعات والبرامج التي لا تحقق أهدافها، وذلك عند تحديث الخطة والإتفاق على المجموعة التالية من الأعمال والمشروعات ذات الأولوية. و يضمن ذلك بدوره استدامة عملية التخطيط البيئي والحصول على فوائد كبيرة تتضمن:

الفوائد الاقتصادية - المالية: وتشمل تحسين التخطيط وتخصيص الموارد، تعظيم كفاءة خدمات المرافق الحالية، تجنب التكاليف الباهظة التي تنفق لمعالجة تلوث المياه والموارد الأخرى، تقليل تكاليف العلاج الطبي والإنتاجية المفقودة نتيجة للأمراض المرتبطة بالتلوث البيئي ، تعظيم تخطيط استخدام الأرض لتحقيق عوائد أفضل وتحسين فرص تحديد التكنولوجيات الملائمة بيئياً والاستثمار فيها.

الفوائد البشرية والاجتماعية: وتشمل تحسين الصحة عن طريق توفير الخدمات البيئية، تقليل التلوث، والتدريب/ رفع الوعي، تحسين بيئات المعيشة والعمل (خصوصاً لمن يعيشون في فقر شديد)، زيادة الشعور بملكية المشروعات والبرامج وزيادة نطاق المشاركة في تصميمها وتنفيذها.

الفوائد للبيئة الطبيعية: وتعنى تحسين المياه المستخدمة في الري والصناعة كما و نوعاً، وتحسين صرف الأراضي والحفاظ على التربة وتخفيف الضغط على الموارد الطبيعية.

٢-٣ كيف تم إعداد الخطة ؟

تم تشكيل خمس مجموعات عمل تغطي القضايا ذات الأولوية وهى :

- مجموعة عمل إدارة المخلفات الصلبة والطبية
- مجموعة عمل التطوير البيئي وتنمية بحيرة قارون
- مجموعة عمل خفض التلوث الصناعى
- مجموعة عمل تنمية الثروة الزراعية والسكنية
- مجموعة عمل الارتقاء بالمناطق العشوائية والتجمعات السكانية

وتم تحديد منسق لكل مجموعة من مكتب البيئة بالمحافظة واشتمل تشكيل كل مجموعة على الفئات المختلفة من المجتمع أشتل على الحكوميين والتففيذين في القطاعات المختلفة. ويوضح الملحق رقم (١) تشكيل مجموعات العمل التي شاركت في إعداد الخطة. كما يوضح الملحق رقم (٢) برنامج عملية التشاور التي تمت أثناء إعداد خطة العمل البيئي.

٢-٤ من هم أصحاب الخطة ؟

أهالي محافظة الفيوم هم أصحاب خطة العمل البيئي حيث أنها تعكس مشكلاتهم وتطلعاتهم البيئية وتوفر الوسيلة التي تتيح لمختلف مجموعات المنتفعين في المحافظة من العمل على تحسين بيئتهم وفقاً لمبادئ التنمية المستدامة.

٣ - القضايا البيئية والأولويات

٣-١ ملخص القضايا البيئية من واقع التوصيف البيئي

المرتبة	الأولوية	القضايا المرتبطة بها
١-	إدارة المخلفات الصلبة والطبية الخطرة	عدم وجود أنظمة جمع و التخلص من المخلفات الصلبة في معظم القرى، عدم كفاية عدد سيارات الجمع، أو حاويات القمامة أو عمال الجمع في معظم المدن ، عدم كفاية أعداد مقالب القمامة ويتم التخلص من المخلفات وحرقتها عشوائيا في بعض الأحيان، إنتشار الأمراض المرتبطة بمشكلة المخلفات، قلة وعي سكان الريف بأمور الصحة العامة و النظافة الشخصية.
٢-	تطوير بحيرة قارون	يوجد عدد من المصادر التي تؤدي إلى تلوث مياه البحيرة وأهمها الصرف الصحي والزراعي كما تتعرض البحيرة لفقد في الطاقة الإستيعابية لها بالإضافة إلى مشكلة زيادة الملوحة وإنخفاض إنتاجيتها من الأسماك.
٣-	الحد من التلوث الصناعي	تتمثل أسباب التلوث الصناعي في المحافظة في الدخان الناتج عن حرق القمامة والمخلفات سواء بالمقالب أو الشوارع وكذلك الانبعاثات من المصانع والورش الحرفية سواء ورش النجارة وورش السمكرة وورش تصليح الآلات الزراعية وورش الحدادة وقمائن الطوب (٥٣ مصنع طوب طفلي) و مكامير الفحم (١٢) والفواخير (٢٥). كما انه لا يوجد محطات لمعالجة مياه الصرف الصناعي بالمناطق الصناعية كما انها تقتقر الى إدارة للمخلفات الصناعية.
٤-	تنمية الثروة الزراعية والسمكية	ما زال الإعتماد على الكيماويات والأسمدة الزراعية بصورة كبيرة وذلك لضعف الوعي لدى المزارعين. أما بالنسبة للثروة السمكية فتنتج الفيوم حوالي ٩٠٠٠ طن سمك في العام من المصادر المختلفة وأهمها بحيرة قارون وبحيرات الريان ونهر النيل (فرع بحر يوسف). وقد تدهور إنتاج البحيرة من الأسماك بشده في السنوات الأخيرة بسبب زيادة التلوث في البحيرة وزيادة ملوحتها والصيد المخالف وعوامل أخرى.
٥-	الإرتقاء بالمناطق العشوائية والتجمعات السكنية	ويؤدي افتقار هذه المناطق العشوائية للخدمات والمرافق الأساسية وخاصة المتعلقة بالجوانب الصحية والتعليم إلى تعرض سكانها لأمراض الفقر التي ترتبط بتلوث البيئة، كما تنتشر السلوكيات المنحرفة والجرائم، علاوة على عدم تشجيع الأسر الفقيرة لأبنائها على التعليم لإرتفاع تكلفته بالنسبة لدخولهم أو عدم وعيهم بأهميته نظرا لرسوب الأبناء وتسربهم من المدارس أو تشجيعهم على العمل لمساعدة ذويهم.

٣-٢ الأولويات البيئية ومجموعات العمل

تم من خلال الإستشارة المكثفة للمنتفعين أثناء إعداد خطة العمل البيئي للمحافظة تحديد القضايا الخمس الرئيسية ذات الأولوية بالمحافظة والمذكورة أدناه بحسب ترتيب أهميتها كما يراها المنتفعون وتحتاج إلى تدخلات سريعة.

ويمكن ترتيب الأولويات كالآتي . :

١. التخلص الآمن من المخلفات الصلبة والطبية
٢. التطوير البيئي لبحيرة قارون
٣. الحد من التلوث الصناعي
٤. تنمية الثروة الزراعية والسمكية
٥. الارتقاء بالمناطق العشوائية والتجمعات السكنية

٤ - رؤية مستقبلية لعام ٢٠١٢

تهدف خطة العمل البيئي بشكل عام إلى تحسين نوعية البيئة ومعيشة سكان المحافظة. لذا وجب التعامل مع قضايا التنمية الرئيسية التي تؤثر على السكان وبيئتهم بالطريقة التي تضمن الوصول إلى التحسن البيئي، والمعيشي للسكان. وقد يبدو تعارض هذان الهدفان على المدى القصير، لذلك فإن أحد الأهداف الرئيسية لخطة العمل البيئي للمحافظة هو تحقيق التوازن للوصول إلى حماية البيئة، والتنمية الاقتصادية. فالخطة تضع الأساس للاستخدام السليم للموارد الطبيعية بالشكل الذي يضمن للأجيال القادمة حصد فوائد الإدارة البيئية الجيدة.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فقد راعت خطة العمل البيئي للمحافظة حق الأهالي في تأمين معيشتهم، فهم يحتاجون إلى التعليم، والوظائف المدرة للدخل، بالإضافة إلى الحصول على المياه النظيفة، وخدمات صحية والإمداد بخدمات الصرف الصحي، وإدارة المخلفات الصلبة والطبية والإمداد بالكهرباء، والخدمات الترفيهية.

و بناء على رؤية خطة العمل البيئي للمحافظة فسوف يتحقق :

بيئة صحية:	حيث يجد كل مواطن في الفيوم البيئة الصحية النظيفة ليعيش فيها، وتشمل الحصول على مقدار كاف ودائم من مياه الشرب النظيفة، وأنظمة صرف صحي ملائمة.
التنمية المستدامة:	حيث تتم إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها بشكل يتلاءم مع التنمية الاقتصادية المستمرة، دون المساس بإحتياجات الأجيال المستقبلية.
التنمية المتكاملة:	حيث يتم التواصل بين الأقسام الحكومية والمجموعات الأكبر من المنتفعين المعنيين بالإدارة البيئية وتنسيق جهودهم بشكل منظم وفعال.
الإستدامة المؤسسية:	حيث يتم توافر بناء مؤسسي لتنفيذ المتطلبات البيئية بالمؤسسات المسؤولة عن الإدارة البيئية بالمحافظة (الجهات الحكومية -الجمعيات الأهلية- القطاع الخاص) من أجل التنفيذ الفعال لمهام الإدارة البيئية المنوطة بهم.
مشاركة المجتمع:	حيث يصبح لأهالي محافظة الفيوم دورا في عملية صنع القرار من خلال المشاركة الفعالة مما يسهم في تطبيق منهج لامركزية الإدارة البيئية.

٥- الأولويات البيئية

٥-١ إدارة المخلفات الصلبة والطبية

٥-١-١ خلفية عامة

يبلغ حجم المخلفات المتولدة في محافظة الفيوم حوالي ٤٥٠ طن / يوم يتم جمع حوالي ٦٠ % منها بمعرفة مجالس المدن بواسطة حوالي ٨٧٥ عاملاً دائماً و ٥٨٩ عاملاً مؤقتاً. وقد تم البدء في تنفيذ منظومة إدارة المخلفات الصلبة وذلك عن طريق إنشاء الوحدة الخاصة للمخلفات الصلبة وكان من أول مهامها أن قامت بتقسيم مناطق المحافظة إلى ثلاثة أقسام ليسهل التعامل معها وتوزيع المشاريع المناسبة لكل قسم، حيث تم ضم كل مركزين إداريين متجاورين إلى قسم واحد والأقسام الثلاثة هي:-

١ - القسم الأول:- ويشمل مركزي الفيوم وإطسا

٢ - القسم الثاني:- ويشمل مركزي سنورس و طاميه

٣ - القسم الثالث:- ويشمل مركزي إيشواي ويوسف الصديق

وقد بذلت المحافظة جهوداً كبيرة لتحسين إدارة المخلفات الصلبة بالمحافظة من خلال اتخاذ إجراءات عديدة منها إنشاء مصنع تدوير المخلفات الصلبة الذي يعتبر من أكبر السبل للتخلص الآمن من المخلفات الصلبة . وإنشاء محطتي ترحيل المخلفات الصلبة بمركزي سنورس و طاميه وإنشاء مدفن صحي بمنطقة كوم أو شيم لخدمة مركزي سنورس و طاميه، تخصيص موقع لمدفن صحي بمنطقة قصر الباسل لخدمة مركزي الفيوم وإطسا. وتخصيص موقع مدفن صحي بمنطقة حنا حبيب لخدمة مركزي إيشواي ويوسف الصديق.

وأما بالنسبة للمخلفات الطبية الخطرة فيتم التعامل معها من خلال منظومة إدارة المخلفات الطبية الخطرة والتي يتم تنفيذها عن طريق الجهاز الإشرافي لمديرية الشؤون الصحية بمحافظة الفيوم. وتبلغ كمية النفايات الطبية الخطرة المتوقعة خلال العام هي ٢٠٠ طن مع احتمال مضاعفة هذه الكميات نظراً للتوسع في افتتاح العيادات والمستشفيات الخاصة واشتراك معامل التحاليل الطبية في إرسال مخلفاتها الطبية إلى المحارق.

وتبلغ كمية النفايات الطبية الخطرة التي تم حرقها والناجمة من المستشفيات الحكومية والوحدات الطبية ومراكز الغسيل الكلوي وعدد قليل من المستشفيات الخاصة حوالي ٩٢.٢٥ طن خلال عام ٢٠٠٧ بنسبة تصل إلى ٤٦ % من إجمالي الكميات المتولدة.

يعرض هذا الفصل من خطة العمل البيئي الإنجازات في الخمسة أعوام الماضية بالنسبة للمخلفات الصلبة والطبية ويليها تحليل للمشكلات والصعوبات التي مازالت قائمة وعرض للتأثيرات السلبية وأهم أسباب هذه المشكلات. و بناءا على تحليل أسباب المشكلات الحالية تم وضع الرؤية والأهداف الرئيسية التي تطمح المحافظة تحقيقها عن طريق تحديد الإجراءات والمشروعات المقترحة. أخيرا يعرض هذا الفصل وصفاً مختصراً للمشروعات ذات الأولوية.

٥-١-٢ الإنجازات في الخمسة أعوام الماضية

٥-١-٢-١ القرارات و الإجراءات

- تم تطبيق قرار تحصيل رسوم مقابل خدمة الجمع والتخلص من القمامة طبقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ بمدن المحافظة بناء على قرار من المجلس الشعبي المحلي للمحافظة، ويتم التحصيل حالياً عن طريق مجالس المدن وبعض الجمعيات الأهلية بالقرى.

٥-١-٢-٢ دعم فني وأدارى :

- تم إنشاء وحدة خاصة لإدارة المخلفات الصلبة بمحافظة الفيوم مهمتها الإشراف على منظومة إدارة المخلفات الصلبة.

٥-١-٢-٣ مشروعات وبرامج تم تنفيذها

- ونظراً لأن حجم الناتج اليومي من المخلفات الصلبة يمثل عبئاً كبيراً نظراً لما يشكله من خطورة كبيرة على صحة المجتمع فكان من الضروري وضع منظومة متكاملة وشاملة للتخلص الآمن من المخلفات الصلبة وهى :

١. إنشاء مصنع تدوير المخلفات الصلبة بمنطقة العدو لخدمة مدينة الفيوم وضواحيها .
٢. تأسيس الوحدة الخاصة للمخلفات الصلبة لإدارة منظومة المخلفات الصلبة المطبقة بمركزي سنورس و طاميه.
٣. تزويد مجالس المدن بسيارات من جميع الأنواع لخدمة التخلص من المخلفات الصلبة ومن عربات يد لجمع المخلفات من المنازل وصناديق جمع القمامة وسيارات نقل القمامة (جدول ١) إلى المدافن والمقالب المفتوحة خارج التجمعات السكنية والصحراوية.
٤. إنشاء محطتي ترحيل المخلفات الصلبة بمركزي سنورس و طاميه .
٥. إنشاء مدفن صحي بمنطقة كوم أو شيم لخدمة مركزي سنورس و طاميه .
٦. تخصيص موقع لمدفن صحي بمنطقة قصر الباسل لخدمة مركزي الفيوم و إطسا .
٧. تخصيص موقع مدفن صحي بمنطقة حنا حبيب لخدمة مركزي إيشواي ويوسف الصديق.

جدول (١) بيان المعدات العاملة بالإنظافة

م	المركز والمدينة	جرار بمقطورة	سيارة بقلاب
١	مركز الفيوم	١٥	—
٢	مدينة الفيوم	٥	١٧
٣	مركز طاميه	١٣	—
٤	مدينة طاميه	٧	٩
٥	مركز سنورس	٩	—
٦	مدينة سنورس	٥	٧
٧	مركز إطسا	٩	—
٨	مدينة إطسا	١٠	٤
٩	مركز إيشواي	١٠	—
١٠	مدينة إيشواي	٦	٦
١١	مركز يوسف الصديق	٩	—
١٢	مدينة يوسف الصديق	٣	٢
الإجمالي		١٠١	٤٥

٥-١-٢-٤ مشروعات و برامج تحت التنفيذ

- يتم إعداد الدراسات الخاصة بإنشاء محطتي ترحيل لخدمة مركزي الفيوم و إيشواي لتحسين منظومة جمع المخلفات بهذين المركزين.
- استكمال إجراءات إنشاء مدفن صحي بمنطقة قصر الباسل لخدمة مركزي الفيوم و إطسا.
- استكمال إجراءات إنشاء المدفن الصحي بمنطقة حنا حبيب لخدمة مركزي إيشواي ويوسف الصديق.
- إنشاء محطة ترحيل للمخلفات بالعدوة لخدمة مركز ومدينة الفيوم.

٥-١-٣ الوضع الراهن: المشكلات و الأسباب

الخطط أو البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن	الأسباب	أهم المشكلات	الوضع الراهن
إدارة المخلفات الصلبة عن طريق الوحدات المحلية ومجالس المدن تزويد المجالس والوحدات المحلية بالمعدات اللازمة لإدارة المخلفات الصلبة	- عدم وجود الموارد المالية اللازمة للتخلص الآمن من المخلفات الصلبة - عدم مشاركة القطاع الخاص في إدارة جمع المخلفات الصلبة	تراكم القمامة أمام المنازل وإلقائها بالشوارع وتكوين مقالب مفتوحة وسط العمران	عدم القدرة على جمع جميع المخلفات الصلبة المتولدة بمختلف أنحاء المحافظة
العمل على إستمرار الدعم المالي للصيانة والتجديد للمعدات	- عدم وجود الدعم المستمر لعمليات الجمع - نقص التمويل اللازم لإستمرار الصيانة للمعدات	- كثرة تراكم القمامة أمام المنازل وبالشوارع وتحويلها إلى مقالب مفتوحة - عدم تعاون الأهالي لعدم الشعور بنتائج عملية لجمع المخلفات	وجود نقص بالمعدات اللازمة للعمل بالمخلفات الصلبة
- محاولة مشاركة القطاع الخاص في إدارة مصانع التدوير الإكثار من وجود المقالب والمدافن - محاولة إعادة تشغيل المصانع المتعثرة	- عدم وجود مصادر تمويل لإنشاء مصانع التدوير - عدم مشاركة القطاع الخاص في إدارة وتأسيس مصانع التدوير	- عدم الإستفادة الكاملة من المخلفات الصلبة - سرعة إمتلاء المقالب والمدافن بالقمامة	عدم وجود مصانع لتدوير المخلفات الصلبة ، وتعثر المصانع الموجودة
توفير بعض المحارق البدء في إجراءات توفير خلية للمخلفات الطبية الخطرة	- عدم وجود منظومة للتعامل مع المخلفات الطبية - عدم كفاية المحارق الطبية - عدم وجود خلفية دفن آمن للمخلفات الطبية الخطرة - عدم وجود بناء مؤسسي قادر على التعامل مع المشكلة	خلط المخلفات الطبية مع المخلفات المنزلية	عدم وجود منظومة متكاملة للتعامل مع المخلفات الطبية الخطرة

٥-١-٤ الرؤية والأهداف:

إعداد وتنفيذ نظام متكامل لإدارة المخلفات الصلبة على مستوى المحافظة للوصول إلى التطبيق الأمثل لإدارة المخلفات الصلبة وذلك عن طريق الأهداف التالية :

- وجود تصور شامل ومتكامل لإدارة المخلفات الصلبة بالمحافظة وذلك عن طريق إنشاء إدارة مركزية للمخلفات الصلبة .
- قيام القطاع الخاص والإستثماري بالدور الأساسي والأكبر في إدارة منظومة المخلفات الصلبة.
- التوسع في إنشاء مصانع تدوير المخلفات الصلبة على مستوى المحافظة للوصول إلى مصنع أو أكثر لكل مركز من مراكز المحافظة .
- التوسع في إنشاء المدافن الصحية بحيث تصل إلى مدفن أو أكثر لكل مركز من مراكز المحافظة.
- تطوير جميع المعدات المستخدمة في جمع ونقل وفرز ودفن المخلفات الصلبة على مستوى مراكز المحافظة.
- التوسع في إنشاء محطات الترحيل بكل مركز من مراكز المحافظة لتصبح البديل الحضاري للمقالب المكشوفة وتوفير مسافات النقل إلى المقالب البعيدة نسبيا عن أماكن تولد المخلفات.
- إيجاد وتفعيل منظومة إدارة المخلفات الطبية الخطرة من حيث عدد المحارق والسيارات الخاصة لنقل المخلفات الطبية الخطرة وإنشاء خلية للدفن الآمن لبقايا المخلفات الطبية.

٥-١-٥ المستهدفات والأعمال المطلوبة

الهدف الرئيسي	المستهدف للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات والإجراءات والدعم المؤسسي والمشروعات والبرامج المطلوبة لتحقيق المستهدف
وجود تصور شامل ومتكامل لإدارة المخلفات الصلبة بالمحافظة وذلك عن طريق إنشاء إدارة مركزية للمخلفات الصلبة	- إستكمال الإجراءات والقوانين - المنظمة لإدارة المخلفات - الصلبة وإنشاء الإدارة - المركزية لإدارة للمخلفات - الصلبة.	- إستكمال القرارات المدعمة لتحصيل رسوم - النظافة بالمدن والمراكز. - إصدار القرارات لتطوير إدارة المخلفات - الصلبة .
قيام القطاع الخاص والإستثماري بالدور الأساسي والأكبر في إدارة منظومة المخلفات الصلبة	- طرح المناقصات بمجالس - المدن لإدارة المخلفات الصلبة.	- إصدار التوصيات لتفعيل إسناد القطاع - الخاص والإستثماري لإدارة وإستثمار - منظومة إدارة المخلفات الصلبة.
التوسع في إنشاء مصانع تدوير المخلفات الصلبة على مستوى المحافظة للوصول إلى مصنع أو أكثر لكل مركز	- تطوير وتحديث مصنع تدوير - المخلفات الصلبة بقرية العدو. - إنشاء مصنع لتدوير المخلفات - الصلبة بكل قسم من أقسام - المحافظة الثلاث.	- مخاطبة الأجهزة المعنية والجهات المانحة - والمصانع المختصة لدراسة إنشاء هذه - المصانع وتوفير الدعم المالي اللازم.
التوسع في إنشاء المدافن الصحية بحيث تصل إلى مدفن أو أكثر لكل مركز من مراكز المحافظة	- إعادة تأهيل وتوسعة المدفن - الصحي بمنطقة كوم أو شيم . - إنشاء المدافن الصحية بالمواقع - التي تم إنهاء إجراءات - التخصيص بها مثل موقع قصر - الباسل وموقع حنا حبيب.	- إصدار القرارات الخاصة بتخصيص المواقع - مخاطبة الجهات المعنية والمتخصصة في - تقديم الدعم الفني والمالي للتطوير. - مخاطبة الجهات المانحة لدعم إنشاء وتطوير - المدافن الصحية.

الهدف الرئيسي	المستهدف للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات والإجراءات والدعم المؤسسي والمشروعات والبرامج المطلوبة لتحقيق المستهدف
تطوير جميع المعدات المستخدمة في جمع ونقل وفرز ودفن المخلفات الصلبة على مستوى المراكز	- التعاقد مع بعض الجهات المانحة لتوريد معدات النظافة. - توجيه المنح الأجنبية لتنفيذ برامج صيانة المعدات.	- وضع البرامج لتنفيذ تطوير معدات النظافة حسب التعاقدات المتاحة. - تنفيذ المنح المخصصة لصيانة معدات النظافة.
التوسع في إنشاء محطات الترحيل بمراكز المحافظة	- إنشاء محطة ترحيل بكل مركز بالمحافظة. - إعداد الأراضي المراد إقامة المحطات عليها والسير في إجراءات ترخيصها.	إصدار قرارات تخصيص الأراضي الخاصة بمحطات الترحيل.
إيجاد وتفعيل منظومة إدارة المخلفات الطبية الخطرة من حيث عدد المحارق والسيارات الخاصة لنقل المخلفات الطبية الخطرة	توفير محارق للمخلفات الطبية كافية للتخلص الآمن من المخلفات منشآت الرعاية الصحية وسيارات لنقل المخلفات الخطرة من مراكز التولد الى المحارق.	المطالبة من الجهات الحكومية مثل وزارة الصحة والصندوق الإجتماعي وجهاز شئون البيئة بتدعيم منظومة المخلفات الطبية الخطرة.

٦-١-٥ قائمة المشروعات المقترحة

١-٦-١-٥ - مشروعات ذات أولوية مرتفعة

المشروع المقترح	الجهة المسؤولة	جهات مقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية (مليون جنيه)	الإطار الزمني	جهات التمويل المقترحة
تطوير مصنع تدوير المخلفات الصلبة التابع لمركز الفيوم	المحافظة	وحدة المخلفات الصلبة وإدارة شئون البيئة	٣	١٨ شهراً	جهات مانحة أجنبية جهاز شئون البيئة مكون محلي
تطوير المدفن الصحي بمنطقة كوم أو شيم لمركزي سنورس و طاميه وعمل توسعات مساحة ١٠٠ فدان	المحافظة	وحدة المخلفات الصلبة	٣	١٢ شهراً	جهات مانحة أجنبية الصندوق الاجتماعي
إنشاء مدفن صحي بمنطقة قصر الباسل لخدمة مركزي الفيوم و إطسا	المحافظة	وحدة المخلفات الصلبة وإدارة شئون البيئة	٣	١٨ شهراً	جهات مانحة أجنبية جهاز شئون البيئة مكون محلي
إنشاء مصنع لتدوير المخلفات الصلبة بجوار المدفن الصحي بمنطقة كوم أو شيم لخدمة مركزي سنورس و طاميه	المحافظة	وحدة المخلفات الصلبة وإدارة شئون البيئة	٥	٢٤ شهراً	جهات مانحة أجنبية جهاز شئون البيئة الصندوق الاجتماعي
إنشاء إدارة مركزية لإدارة المخلفات الصلبة للإشراف على وحدات المخلفات الصلبة بمراكز المحافظة	المحافظة	وحدة المخلفات الصلبة	٠.٥	١٢ شهراً	جهات مانحة أجنبية مكون محلي
إنشاء مدفن صحي بمنطقة إيشواي ويخدم مركزي يوسف الصديق و إيشواي	المحافظة	وحدة المخلفات الصلبة وإدارة شئون البيئة	٢	١٨ شهراً	جهات مانحة أجنبية مكون محلي الصندوق الاجتماعي

المشروع المقترح	الجهة المسؤولة	جهات مقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية (مليون جنيه)	الإطار الزمني	جهات التمويل المقترحة
توفير محارق للمخلفات الطبية الخطرة	مديرية الشؤون الصحية	مديرية الشؤون الصحية - إدارة شؤون البيئة	٤	٢٤ شهراً	جهات مانحة أجنبية وزارة الصحة
توفير سيارات لنقل المخلفات الطبية الخطرة من العيادات والمستشفيات إلى المحارق ونقل الرماد المتخلف من الحرق إلى المدفن الصحي بوحدة خلية المخلفات الخطرة بالمدفن الصحي	مديرية الشؤون الصحية	- إدارة شؤون البيئة وحدة المخلفات الصلبة	٢	١٢ شهراً	جهات مانحة أجنبية وزارة الصحة جهاز شؤون البيئة

٥-١-٦-٢ - المشروعات المقترحة ذات أولوية متوسطة

المشروع المقترح	الجهة المسؤولة	جهات مقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية (مليون جنيه)	الإطار الزمني	جهات التمويل المقترحة
تنفيذ برنامج توعية الأهالي لمركزي إيشواي ويوسف الصديق	المحافظة	وحدة المخلفات الصلبة - إدارة شؤون البيئة	٠.٥	١٨ شهراً	جهاز شؤون البيئة - الصندوق الاجتماعي
تدريب العاملين في المجال الطبي لنشر الوعي البيئي للتخلص الآمن من المخلفات الطبية الخطرة	المحافظة	إدارة البيئة -	٠.٥	١٨ شهراً	وزارة الصحة

٥-١-٧ توصيف المشروعات أو البرامج ذات الأولوية المرتفعة

١- تطوير مصنع تدوير المخلفات الصلبة بالفيوم (العدوة)

موقع المشروع :

مركز الفيوم - العدوة

هدف المشروع:

تطوير وتشغيل مصنع تدوير المخلفات الصلبة المتوقف بسبب أعطال المعدات الميكانيكية وعدم صيانتها بشكل منتظم للحصول على سماد عضوي ذو مواصفات جيدة.

وصف المشروع:

فصل المواد النافعة من المخلفات مثل الورق والبلاستيك والزجاج والحديد وتحويل المواد العضوية إلى سماد عضوي. ويشمل المشروع توفير سيارات نقل ثقيل - معدات تقليب وتهوية المخلفات العضوية-سيور ناقلة - سيور فرز - معدات نقل (لوادر - مختلفة السعات).

الجهات المقترحة للتنفيذ:

مجلس مدينة الفيوم -إدارة شئون البيئة- وحدة المخلفات الصلبة

تكلفة المشروع:

٣ مليون جنيه.

جهات التمويل المقترحة:

جهات مانحة أجنبية - جهاز شئون البيئة - الصندوق الإجتماعي- وزارة التنمية المحلية.

٢- توسعات المدفن الصحي للمخلفات الصلبة بكوم أوشيم وإنشاء مصنع تدوير المخلفات

الصلبة بكوم أوشيم

موقع المشروع:

بجوار المدفن الصحي الكائن بمنطقة كوم أوشيم بمساحة اضافية ١٠٠ فدان.

هدف المشروع:

التخلص الآمن من المخلفات الصلبة لخدمة مركزي سنورس و طاميه.

وصف المشروع:

إنشاء مصنع سجاد عضوي كامل بالمنطقة ومدفن صحي للتخلص الآمن من المخلفات.

مكونات المشروع

مصنع سجاد عضوي (خطوط فرز وتقطيع وسيور متحركة - ومعدات تقليب) ولودر - بلدوزر و ٢ عربة نقل ثقيل.

الجهات المقترحة للتنفيذ:

المحافظة - المصانع الحربية

تكلفة المشروع:

٨ مليون جنيه

الجهات المقترحة للتمويل:

جهات مانحة أجنبية- جهاز شئون البيئة - الصندوق الإجتماعي - وزارة التنمية المحلية

٣ - إنشاء مدفن صحي جديد للمخلفات الصلبة بقصر الباسل

هدف المشروع :

التخلص الآمن من المخلفات الصلبة بمركزي إسطا والفيوم من خلال إنشاء مدفن صحي بقصر الباسل.

مكونات المشروع:

إنشاء البنية الأساسية للموقع و خلايا الدفن الصحي مع توفير المعدات العاملة بالمدفن (لودر - بلدوزر -سيارات قلاب- ميزان أرضي... الخ) مع إنشاء إدارة للمدفن.

الجهات المقترحة للتنفيذ:

المحافظة

تكلفة المشروع :

٣ مليون جنيه

الجهات المقترحة للتمويل :

جهات مانحة أجنبية - جهاز شئون البيئة - مكون محلي.

٤ - إنشاء مدفن صحي بمنطقة يوسف الصديق

هدف المشروع :

التخلص الآمن من المخلفات الصلبة بمركز إيشواي ويوسف الصديق والمناطق المجاورة من خلال إنشاء مدفن صحي بمنطقة صحراء حنا لبيب - يوسف الصديق.

مكونات المشروع:

إنشاء البنية الأساسية للموقع و خلايا الدفن الصحي مع توفير المعدات العاملة بالمدفن (لودر - بلدوزر -سيارات قلاب- ميزان أرضي... الخ) مع إنشاء إدارة للمدفن.

وصف المشروع :

إنشاء مدفن للمخلفات الصلبة التي يتم جمعها من مدينة إيشواي والمناطق المجاورة

الجهات المقترحة لتنفيذ المشروع :

المحافظة (وحدة المخلفات الصلبة)

تكلفة المشروع :

٢ مليون جنيه

الجهات المقترحة للتمويل :

جهات مانحة أجنبية - جهاز شئون البيئة

٥ - إنشاء إدارة مركزية لإدارة المخلفات الصلبة

وصف المشروع :

يتطلب تطوير منظومة إدارة المخلفات الصلبة بالمحافظة إنشاء كيان مؤسسي مستقل يتولى متابعة منظومة إدارة المخلفات على مستوى المحافظة. ويتضمن مهامه إنشاء قاعدة بيانات عن المخلفات الصلبة بالمحافظة - إنشاء إدارة مالية مستقلة للمخلفات الصلبة - تنفيذ برامج توعية للمواطنين - متابعة أعمال الجمعيات الأهلية وتوفير الدعم الفني اللازم لتفعيل دورهم في تنفيذ

الخدمات المجتمعية الخاصة بإدارة المخلفات الصلبة. ويتطلب إنشاء الإدارة توفير البنية الأساسية اللازمة (مكاتب - أجهزة كمبيوتر - برامج -سيارة...الخ) وتدريب العاملين والسعي لإصدار قرار بإنشاء الإدارة داخل الهيكل التنظيمي للمحافظة. و يوجد بالمحافظة وحدة للمخلفات الصلبة ولكنها تفتقر إلى الفعالية لعدم الاستقلالية المؤسسية وعدم توافر ميزانيات للتدريب والمتابعة.

الجهات المقترحة للتنفيذ:

محافظة الفيوم

تكليف المشروع:

٥٠٠ ألف جنيه

الجهات المقترحة للتمويل:

جهات مانحة أجنبية - جهاز شئون البيئة - دعم محلى

٦- إدارة المخلفات الطبية الخطرة

هدف المشروع :

التخلص الآمن من المخلفات الطبية الخطرة

وصف المشروع :

تفتقر المحافظة إلى كيان مؤسسي يقوم بإدارة المخلفات الطبية الخطرة المتولدة عن منشآت الرعاية الصحية. و يمكن إنشاء هذا الكيان داخل إدارة صحة البيئة بمديرية الصحية، ليقوم على جمع ونقل والتخلص الآمن من المخلفات الطبية الخطرة، وكذلك تحصيل مقابل خدمة من منشآت الرعاية الصحية لضمان إستمرارية المشروع. ويشمل المشروع بالإضافة إلى إنشاء الكيان المؤسسي توفير معدات جمع المخلفات ومعدات الفصل من المنبع و توفير محارق طبية و إنشاء خلية بالمدفن الصحي بالإضافة إلى متطلبات إنشاء الإدارة (أثاث مكنتي وأجهزة مكتبية)

الجهات المقترحة لتنفيذ المشروع:

مديرية الشئون الصحية - إدارة شئون البيئة

تكلفة المشروع:

٣ مليون جنيه

الجهات المقترحة للتمويل:

القطاع الخاص - مديرية الصحة - الجهات المانحة

٥-٢ التنمية البيئية والاقتصادية لبحيرة قارون

٥-٢-١ خلفية عامة

تقع بحيرة قارون في الجزء الشمالي الغربي لمنخفض الفيوم وتعتبر من أقدم البحيرات الطبيعية في العالم وهي البقية من بحيرة مورييس القديمة و تبلغ مساحتها ٥٥ ألف فدان ، ويصل عمقها إلى ١٢.٥ متر ومنسوب سطح الماء فيها ٤٣ متر تحت سطح البحر ونسبة الملوحة فيها يتراوح بين ٣٢ إلى ٣٥ جرام/لتر ، ويغذي البحيرة مصرف البطس ومصرف الوادي وأثنى عشر مصرفاً فرعياً آخر وهذه المصارف تنقل حوالي ٧٠ % من مياه الصرف بمحافظه الفيوم إلى البحيرة. وتتميز بحيرة قارون بأهمية كبرى نظراً لما تتميز به من ثروات طبيعية وتراث حضاري وتاريخي وحياة برية متنوعة ونادرة حيث أنها تتميز بالآتي:-

- مصدر هام لصيد الأسماك
- الموطن العالمي لبعض الطيور المهاجرة والمحلية
- موقع سياحي هام

هذا بالإضافة إلى إنها المكان الوحيد القريب من بحيرات وادي الريان الذي يستخدم كمستودع لإستيعاب مياه الصرف الزراعي للفيوم. ويوجد ٨ هيئات تشارك في إدارة بحيرة قارون بطريق مباشر أو غير مباشر وهي وزارة الدولة لشئون البيئة (قطاع المحميات) - محافظة الفيوم (إدارة شئون البيئة ، إدارة السياحة ، إدارة الإنتاج بالمحافظة) -وزارة الزراعة (ممثلة في الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية) -وزارة الموارد المائية و الري (الهيئة العامة للصرف الصحي) -وزارة الداخلية (شرطة البيئة و المسطحات المائية) -وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة - وزارة الصحة والسكان- وزارة السياحة (الهيئة العامة للتنمية السياحية). كما تشارك في إدارتها الهيئات الغير حكومية مثل جمعيات تنمية المجتمعات المحلية بمحافظه الفيوم والجمعيات المهتمة بالبيئة وجمعيات الصيادين بالفيوم .

و يعرض هذا الفصل من خطة العمل البيئي الانجازات في الخمسة أعوام الماضية ويلبيها تحليل للمشكلات والصعوبات التي مازالت قائمة وعرض للتأثيرات السلبية وأهم أسباب هذه المشكلات. ويوضح القسم الذي يليه أهم المشاكل الخاصة ببحيرة قارون. و بناءا على تحليل أسباب المشكلات الحالية تم وضع الرؤية والأهداف الرئيسية التي تطمح المحافظة إلى تحقيقها عن طريق تحديد الإجراءات والمشروعات المقترحة. أخيرا يعرض هذا الفصل وصفاً مختصر للمشروعات ذات الأولوية التي تهدف إلى حل المشاكل البيئية المتعلقة ببحيرة قارون.

٥-٢-٢ الإجازات في الخمسة أعوام الماضية

٥-٢-٢-١ دعم فني وإداري

- تم تنفيذ مؤتمر لتنمية بحيرة قارون خلال شهر ابريل ٢٠٠٣ حيث تم تحديد المشاكل الموجودة بالبحيرة و اقتراح حلول لتلك المشاكل.
- يوجد فريق كامل خاص بإدارة محمية قارون تم تدريبه ورفع كفاءته وتزويده بمعدات التنقل من سيارات مجهزة ولنشات.
- تقوم الهيئة العامة للثروة السمكية بالإشراف على عمليات زراعة وتربية الأسماك في البحيرة والتحكم في مواسم فتح ومنع الصيد بالبحيرة وإجراء الدراسات والاختبارات الخاصة بتنمية الثروة السمكية بالبحيرة ويعاونها في ذلك شرطة البيئة والمسطحات المائية.

٥-٢-٢-٢ مشروعات و برامج تم تنفيذها

- تم إكمال المرحلة الثانية والثالثة لشركة استخلاص الأملاح والمعادن (اميسال) حيث تم إنشاء مصنع استخلاص ملح كلوريد الصوديوم وكذلك مصنع استخلاص كبريتات الماغنسيوم.
- تم تجميل وتهذيب الشاطئ الجنوبي لبحيرة قارون بطول ١.٥ كم وذلك لحماية الشاطئ الجنوبي بتمويل من جهاز شئون البيئة ومحافظة الفيوم.

٥-٢-٢-٣ لمشروعات و برامج تحت التنفيذ

- يتم حالياً الإنتهاء من الدراسات المتعلقة بإنشاء شركة أخرى لإستخراج الأملاح من بحيرة قارون وتصنيعها (شركة إيماك) حيث من المتوقع أن يؤدي إلى تقليل نسبة الأملاح في البحيرة.
- يتم حالياً دراسة لتحسين نوعية مياه بحيرة قارون بواسطة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حيث يتم دراسة تنفيذ أسلوب لمعالجة المياه الواردة إلى البحيرة عن طريق مصرف البطس، أيضاً يتم دراسة تنفيذ أسلوب معالجة داخل المصارف الداخلية بالمحافظة والتي تصب في المصارف الرئيسية الداخلة إلى بحيرة قارون كما سوف يقوم المشروع بتعديل أسلوب المعالجة بمحطة الصرف الصحي لقرية كحك والتي تصب مباشرة في بحيرة قارون.
- تقوم المحافظة بإنشاء العديد من مشروعات الصرف الصحي التي سوف تؤدي إلى تقليل كميات الصرف المباشر على المصارف المؤدية إلى بحيرات قارون والريان.

٥-٢-٣ الوضع الراهن: المشكلات والأسباب

الوضع الراهن	أهم المشكلات والتأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
تلوث البحيرة بمياه الصرف الصحي والزراعي	البحيرة تستمد مياهها أصلاً من مصرفي البطس والوادي وهي مياه صرف زراعي وصرف صحي مما يؤدي إلى التأثير على نوعية المياه وبالتالي التأثير على البيئة البيولوجية داخل البحيرة.	- عدم وجود محطات معالجة تكفي لإستيعاب مياه الصرف الصحي الناتجة في المحافظة. - استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات في الزراعة. - عدم وجود أماكن يمكن صرف المياه غير المعالجة عليها.	يوجد خطط لدى شركة مياه الشرب والصرف الصحي لتغطية معظم مدن وقرى المحافظة بخدمة الصرف الصحي.
تعرض البحيرة لفقد في الطاقة الإستيعابية لها	قلة الطاقة الإستيعابية للبحيرة مما يتسبب في إحتمال عدم إستيعاب البحيرة لكميات الصرف الداخلة إلى البحيرة وبالتالي غرق الأراضي المحيطة.	- تعرض الشواطئ الشمالية لبحيرة قارون لغزو الكثبان الرملية. - التعديات بالردم على البحيرة.	يتم التعامل مع التعديات طبقاً لقانون المحميات الطبيعية.
مشكلة زيادة الملوحة بالبحيرة	وهي نتاج لعملية البخر ودخول مياه الصرف الزراعي محملة بكميات كبيرة من الأملاح مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الأملاح في البحيرة وبالتالي التأثير على التنوع البيولوجي داخل البحيرة.	زيادة نسبة الأملاح الداخلة إلى مياه البحيرة مع مياه الصرف.	التوسع في إنشاء مصانع أخرى لإستخراج الأملاح من البحيرة.

الوضع الراهن	أهم المشكلات والتأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
إنخفاض إنتاجية البحيرة من الأسماك	انخفاض كميات الأسماك التي يتم اصطيادها من البحيرة.	• الصيد المخالف والصيد الجائر بشباك الجر ذات الماجة الصغيرة مما يؤدي إلى تدمير مناطق تكاثر أسماك موسى والبلطي ويقضى على كميات كبيرة من ذريعة أسماك البوري بسبب رخص ثمن هذه الحرفة مما يعوق خطط التنمية. • الصيد في أيام المنع مما يؤثر سلباً على عوامل التنمية بالبحيرة وخاصة بالنسبة للذريعة المنقولة إليها. • افتقار الخدمات التسويقية للأسماك بما يتلاءم مع الظروف الحالية ويضمن عدم لجوء الصياد للتهريب.	- إحكام عمليات المراقبة عن طريق شرطة البيئة والمحمية و جمعية صائدي الأسماك والهيئة العامة للثروة السمكية - تدعيم البحيرة بالذريعة اللازمة

٥-٢-٤ الرؤية و الأهداف

تشمل الرؤية لتنمية بحيرة قارون حمايتها من الملوثات وتنميتها بيئياً باعتبارها من الموارد الطبيعية الهامة والحفاظ على التنوع البيولوجي وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية :

١. المحافظة علي المميزات البيئية والجمالية بمنطقة البحيرة.
٢. المحافظة علي الثروات الطبيعية بمنطقة البحيرة من خلال الإدارة المستدامة.
٣. تحسين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأفراد المقيمين بمنطقة البحيرة.
٤. رفع مستوى الوعي البيئي بأهمية حماية البحيرة.
٥. حل المشاكل القانونية الخاصة بتملك الأراضي بالمحمية.
٦. زيادة مساحة المحمية لتشمل منخفض الفيوم بأكمله.
٧. الحفاظ على التوازن المائي للبحيرة.
٨. الحفاظ على نوعية وجودة المياه بالبحيرة وتنمية الثروة السمكية.

٥-٢-٥ المستهدفات والأعمال المطلوبة

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات و الإجراءات و الدعم المؤسسي والمشروعات و البرامج المطلوبة لتحقيق المستهدف
الحفاظ علي بحيرة قارون بإعتبارها من الموارد الطبيعية الحية والحفاظ على البيئة وأیضا التنوع البيولوجي في مجموعات الكائنات الحية وإجراء البحوث والدراسات العلمية والقيام بالرصد البيئي والمشاركة الشعبية والتدريب والإعلام والتوعية البيئية والتنمية السياحية بالمناطق حول بحيرة قارون.	• مشروع الميزان المائي للبحيرة. • إستخراج الأملاح من البحيرة. • محطات تنقية و معالجة الصرف الصحي • مشروع إنشاء الطريق الساحلي شمال البحيرة.	• تشكيل لجنة إدارة بحيرة قارون. • إنهاء إعلان منطقة جبل قطراني ضمن مناطق التراث العالمي. • تنفيذ خطة إدارة محمية بحيرة قارون.

٥-٢-٦ قائمة المشروعات المقترحة

٥-٢-٦-١ مشروعات ذات أولوية مرتفعة

المشروع المقترح	الجهة المسؤولة	جهات مقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية	الإطار الزمني	جهات التمويل المقترحة
مشروع الميزان المائي لبحيرات الفيوم	وزارة الري	الإدارة المركزية للموارد المائية والري	٢٢٥ مليون جنيه	عامان	جهات مانحة أجنبية وزارة الموارد المائية والري
إستخراج الأملاح من البحيرة	محافظة الفيوم	القطاع الخاص	١٢٠٠ مليون جنيه	٣ أعوام	القطاع الخاص
إنشاء محطات ومعالجة الصرف الصحي بالفيوم	وزارة الإسكان (شركة مياه الشرب والصرف الصحي)	شركة مياه الشرب والصرف الصحي	٢٧١ مليون جنيه	٥ أعوام	جهات أجنبية وزارة الإسكان محافظة الفيوم
مشروع إنشاء الطريق الساحلي شمال البحيرة	الهيئة العامة للتنمية السياحية	الهيئة العامة للتنمية السياحية	٧ مليون جنيه	٣ أعوام	الهيئة العامة للتنمية السياحية

٥-٢-٦-٢ مشروعات ذات أولوية متوسطة

المشروع المقترح	الجهة المسؤولة	جهات مقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية (مليون جنيه)	الإطار الزمني	جهات التمويل المقترحة
مشروع تطهير قاع بحيرة قارون بالتعاون مع هيئة قناة السويس	وزارة الري	قناة السويس	٣٥	٣ أعوام	جهات أجنبية وزارة الري
التوسع في الزراعات العضوية بالمحافظة	وزارة الزراعة	مديرية الزراعة بالفيوم	٢٠	٣ أعوام	جهات أجنبية وزارة الزراعة
شبكة الرصد والمتابعة البيئية	وزارة البيئة - وزارة الري	وزارة البيئة - وزارة الري	١٠٠	٢ أعوام	جهات أجنبية وزارة البيئة - وزارة الري
تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمقيمين حول البحيرة	محافظة الفيوم	محافظة الفيوم	٥٠	٥ أعوام	جهات أجنبية الصندوق الإجتماعي القطاع الخاص
مشروع الوعي البيئي والمشاركة	وزارة البيئة	إدارة شؤون البيئة	٥	عامان	مصادر أجنبية
توفير وتنمية القوة البشرية	محافظة الفيوم	وزارة التضامن الإجتماعي	٢٠	٣ أعوام	الصندوق الإجتماعي
التوسع في تنفيذ مشروعات الري بالتنقيط في المحافظة	وزارة الري	وزارة الزراعة (مديرية الزراعة بالفيوم)	٢٠	٥ أعوام	مصادر أجنبية وزارة الزراعة

٥-٢-٣- مشروعات ذات أولوية منخفضة

المشروع المقترح	الجهة المسؤولة	جهات مقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية (مليون جنيه)	الإطار الزمني	جهات التمويل المقترحة
إنشاء محطة أبحاث لبحيرة قارون بالإشتراك مع كلية علوم الفيوم	وزارة الري أكاديمية البحث العلمي جهاز شئون البيئة	كلية العلوم	١.٥	٥ أعوام	جهات أجنبية وزارة البحث العلمي
دعم مكون إدارة المحميات بالبحيرة	جهاز شئون البيئة (المحميات) وهيئات دولية	إدارة المحميات الطبيعية	٢	٥ أعوام	جهات أجنبية وزارة الدولة لشئون البيئة
تنشيت الكتبان الرملية وتطهير البحيرة	وزارة الزراعة	وزارة الزراعة	٤٥	٥ أعوام	جهات أجنبية

٥-٢-٧ توصيف المشروعات ذات الأولوية

١- مشروع تنفيذ الميزان المائي لبحيرات الفيوم

وصف المشروع:

تستقبل بحيرة قارون حوالي ثلثي كميات مياه الصرف الزراعي للفيوم عن طريق مصرفين رئيسيين هما البطس والوادي بالإضافة إلى عدة مصارف ثانوية، ينقل منها مصرف البطس حوالي ٦٠% من كمية المياه الداخلة لبحيرة قارون.

تقوم فكرة المشروع على إنشاء مصرف لتجميع المياه الداخلة لبحيرة قارون من مصرف الوادي والمصارف الثانوية الأخرى ابتداءً من مصرف بطس سعيد وذلك حتى الوصول بها إلى

البحيرة الأولى لوادي الريان. تبلغ كمية المياه التي يمكن تحويلها حوالي ٤٠ % من كمية المياه الأصلية الواردة إلى بحيرة قارون (يقترح كمية ٧ م^٣/ثانية). خلال المصرف المقترح يمكن إنشاء بعض الأعمال الصناعية التي يمكن من خلالها التحكم في المياه بحيث يمكن إستمرار دخولها إلى بحيرة قارون كما هو الحال حالياً أو تحويل جزء منها في المصرف الجديد المقترح وبذلك يمكن التحكم في مناسيب بحيرات قارون ووادي الريان من خلال هذا المصرف الجديد والأعمال الصناعية المقترح إنشاؤها عليه.

المصرف المقترح سيكون تقريباً موازياً لشاطئ بحيرة قارون في معظم طوله وسيتم إستغلال بعض المصارف الحالية لضمها إلى المصرف المقترح بحيث يتم عمل توسيع وتعميق لتلك المصارف الحالية لتستوعب كميات التصرف الجديدة للمصرف المقترح. يبلغ طول المصرف المقترح حوالي ٦٥ كيلو متراً تقريباً يوجد منها حوالي ١٦ كيلو متراً عبارة عن مصارف حالية تحتاج لتعديل قطاعها بينما يتطلب الأمر إنشاء مصرف جديد بطول حوالي ٤٩ كيلو متراً، و يحتاج المصرف المقترح إلى محطة (أو محطات) رفع لرفع المياه.

مميزات المشروع:

١. التحكم في كميات المياه الداخلة إلى بحيرات وادي الريان و بحيرة قارون وتحويل كميات منها حسب الحاجة نظراً لوجود محطات رفع حالياً من المسار الحالي للمصرف إلى بحيرة قارون والتي يمكن تشغيلها في أي وقت يراد تحويل المياه إلى بحيرة قارون بالإضافة للأعمال الصناعية المقترحة للتحكم.
٢. كمية المياه التي يمكن إستيعابها في المصرف الجديد قد تصل إلى أكثر من ١٥٠ مليون متر مكعب سنوياً كانت ستضاف إلى بحيرة قارون وبالتالي يمكن السيطرة على إرتفاع مناسيب المياه ببحيرة قارون.
٣. جودة المياه بالمصرف الجديد تعادل تقريباً جودة المياه بنفق وادي الريان أي يمكن إستغلالها في العديد من الأنشطة خلال مرورها بمنطقة وادي الريان ابتداء من ري الأراضي المستصلحة حالياً بالمنطقة وإضافة مناطق جديدة والموجودة بخطة الدولة وكذلك إقامة مشروعات جديدة للإستزراع السمكي.

٤. زيادة كميات المياه الداخلة إلى البحيرة الأخيرة لوادي الريان وبالتالي زيادة مناسيبها وحماية المنطقة من الإخطار البيئية الحالية التي تهددها نتيجة تضاؤل مساحتها وتوقع إختفائها مع الزمن.

٥. نظرا لأن بحيرات وادي الريان تستمد مياهها حاليا من مصرف الوادي عند المختلطة حيث يتم تحويل معظم مياه مصرف الوادي إلى القناة المكشوفة لوادي الريان فقد تم إيقاف محطة توليد كهرباء المختلطة التي كانت تستخدم فارق المنسوب الكبير في المياه في هذه المنطقة في توليد طاقة كهربائية نظيفة تغذي المنطقة المجاورة. و في حالة تنفيذ هذا المشروع فيمكن من خلال ذلك تمرير كميات مياه إضافية عند المختلطة كما كان الحال سابقا وإنشاء محطة توليد كهرباء جديدة بالمنطقة وعمل تنمية سياحية لتلك المنطقة التي تتميز بمميزات طبيعية فريدة وتحتاج إلى دراسة جيدة.

٦. يمكن إقامة محطة توليد كهرباء عن طريق إستغلال فارق المناسيب عند مصب المصرف المقترح في البحيرة الأولى.

٧. يمكن عمل منطقة للمعالجة بالنباتات (wetland treatment) وذلك عند مصب المصرف المقترح لضمان جودة مياه أعلى لبحيرة وادي الريان مع الزمن.

الميزانية المقترحة:

٢٢٥ مليون جنيه

جهات مقترحة للتنفيذ:

الإدارة المركزية للموارد المائية والري

جهات التمويل المقترحة:

وزارة الموارد المائية والري – جهات أجنبية

٢ - إقامة صناعات على مياه البحيرة لاستخراج الأملاح

وصف المشروع:

يهدف هذا المشروع إلى تقليل نسبة الملوحة بالبحيرة من خلال إنشاء مصنع لإنتاج الأملاح من بحيرة قارون بمواصفات عالية المستوى بواسطة القطاع الخاص. نظراً لأنه يرد للبحيرة سنوياً عن طريق المصارف المغذية حوالي ٨٠٠ ألف طن من الأملاح مع مياه الصرف الواردة للبحيرة. تقوم الشركة المصرية للأملاح (أميسال) باستخراج ما لا يزيد عن ٣٥٠ ألف طن من الأملاح فقط والباقي ٤٥٠ ألف طن يضاف إلى رصيد البحيرة من الأملاح. و المشروع المقترح يستخرج الأملاح باستخدام نظام أحواض التبخير والتي يتم فيها تركيز مستوى الأملاح إلى أقصى حد ممكن ثم إجراء عمليات صناعية لفصلها وترسيبها وتنقيتها.

مكونات المشروع:

- عمل عدة وحدات إنتاجية لاستخراج الأملاح بمختلف أنواعها.
- عمل أحواض التركيز للأملاح.
- يمكن عمل امتداد للمصانع خارج المناطق المحمية.

الميزانية المقترحة:

١٢٠٠ مليون جنيه

جهات التنفيذ:

القطاع الخاص

جهات مقترحة للتمويل:

القطاع الخاص

٣ - إنشاء محطات تنقية ومعالجة الصرف الصحي بالفيوم

وصف المشروع :

عمل محطات تنقية ومعالجة مياه الصرف الصحي طبقاً لخطة شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالفيوم بالإضافة إلى عمل وحدات تنقية صغيرة منخفضة التكاليف أسوة بما تم بقرية عبد الكريم عيسى حيث أن عدد العزب يتراوح ما بين ١٨٠٠ عزبة تصرف جميعها على مصارف فرعية تنتهي بمصارف عمومية وبالبحيرة. ويهدف هذا المشروع إلى تنقية مياه البحيرة وعدم تسمم الثروة السمكية بها وكذلك نظافة مياه البحيرة أمام المصطافين والسائحين مما يعمل على رواج الحركة السياحية.

مكونات المشروع:

المشروع يتكون من إنشاء محطات معالجة لمياه الصرف الصحي على مستوى مدن وقرى المحافظة الرئيسية وكذلك عمل أساليب معالجة لمياه الصرف بالقرى الصغيرة التي لا يمكن ربطها بشبكة صرف صحي.

التكلفة التقديرية:

٢٧١ مليون جنيه

جهات مقترحة للتنفيذ:

وزارة الإسكان (شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالفيوم)

جهات التمويل المقترحة:

وزارة الإسكان - جهات أجنبية

٤ - مشروع إنشاء الطريق الساحلي شمال البحيرة

وصف المشروع:

تقوم الهيئة العامة للتنمية السياحية بإنشاء طريق شمال بحيرة قارون بهدف التنمية السياحية بالفيوم حيث يربط الطريق بين شرق وغرب البحيرة وتشجيع الحركة السياحية في الساحل الشمالي للبحيرة.

مكونات المشروع:

تقوم الهيئة العامة للتنمية السياحية باستكمال إنشاء الطريق حسب ما هو مخطط والبدء من الجهة الغربية للبحيرة (من قرية قوته) على أن لا يتعارض مع المقومات الأثرية والبيئية ويتم الالتزام باشتراطات البيئة بخصوص إنشاء الطريق.

التكلفة التقديرية:

٧ مليون جنيه

جهات مقترحة للتنفيذ:

الهيئة العامة للتنمية السياحية

جهات مقترحة للتمويل:

الهيئة العامة للتنمية السياحية - الجهات المانحة

٥ - مشروع تطهير قاع بحيرة قارون بالتعاون مع هيئة قناة السويس

وصف المشروع:

المحافظة على السعة التخزينية والتوازن المائي لبحيرة قارون وتلافي حدوث الإطماء بالبحيرة (على غرار مشروع بحيرة التمساح) بالإضافة إلى تهذيب شواطئ بحيرة قارون.

مكونات المشروع:

المشروع يتكون من دراسة لأسلوب تطهير قاع البحيرة وأخذ موافقة جهاز شئون البيئة عليها ثم إيجاد أماكن لنقل محتويات عمليات التطهير وتنفيذ عمليات التطهير.

التكلفة التقديرية:

٣٥ مليون جنيه

جهات مقترحة للتنفيذ:

هيئة قناة السويس

جهات مقترحة للتمويل:

وزارة الموارد المائية والري - جهات مانحة

٦ - التوسع في الزراعات العضوية بمحافظة الفيوم

وصف المشروع:

يهدف هذا المشروع إلى الحد من استخدام المبيدات الزراعية على المحاصيل المقامة حالياً بالفيوم وتقليل نسبة المبيدات المنصرفة مع مياه الصرف الزراعي وبالتالي تقليل صرفها في البحيرة والاعتماد على الأسمدة العضوية.

مكونات المشروع:

- دراسة نوعية الآفات الموجودة ودراسة الأسلوب الأمثل للمكافحة الحيوية لهذه الآفات وكذلك التحكم في نوعية المبيدات الداخلة إلى نطاق المحافظة من خلال مصارف مشتركة مع محافظات أخرى.
- عمل أسلوب للتوعية البيئية للمزارعين وكذلك إيجاد أسواق لتصدير المنتجات الخالية من المبيدات

الميزانية المقترحة:

٢٠ مليون جنيه

جهات مقترحة للتنفيذ:

مديرية الزراعة بالفيوم

جهات مقترحة للتمويل:

وزارة الزراعة – جهات مانحة

٧- إنشاء شبكة للرصد والمتابعة البيئية

وصف المشروع:

يهدف المشروع إلى إنشاء شبكة للرصد البيئي خاصة للتنوع البيولوجي وظيفته الأساسية تغذية بنك المعلومات بتقارير ودراسات حديثة عن حالة العناصر البيئية بالبحيرة.

مكونات المشروع:

- تحديد بعض النقاط والمحطات الثابتة داخل البحيرة لتجميع عينات بشكل دوري لمياه البحيرة وتحليلها والتعرف على العناصر البيولوجية ممثلة في الهائمات النباتية والحيوانية لنباتات و كائنات القاع وغيرها.
- إنشاء برنامج لرصد التغير في التنوع الأحيائي وحالته واستخدام ذلك لتحديد مدى صحة وحالة البيئات المختلفة بالبحيرة لعمل قائمة يمكن مراجعتها كل ٣ - ٥ أعوام على أنواع الكائنات المختلفة بالبحيرة تشمل لنباتات – الهائمات النباتية والحيوانية – الطيور – الثدييات – البرمائيات – الزواحف – الحشرات – كائنات القاع – الأسماك، وذلك لاختيار عينات من هذه الكائنات لتكوين متحف مرجعي. وكذلك رصد التغير في مناسيب مياه البحيرة.

الميزانية المقترحة:

١٠٠ مليون جنيه

جهات التنفيذ:

وزارة البيئة - وزارة الري

جهات التمويل المقترحة:

جهات أجنبية - وزارة البيئة - وزارة الري

٨ - مشروع تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمقيمين حول البحيرة

وصف المشروع:

هدف هذا المشروع هو إيجاد موارد إضافية للدخل أو تطوير الموارد القائمة بغية تخفيف الضغوط البيئية المتزايدة التي تتمثل في نظام الصيد السائد مع إعطاء الأولوية لمشاركة السيدات.

مكونات المشروع:

- ١- الصناعات اليدوية: وتشمل تطوير وتحسين الصناعات القائمة وتطوير الصناعات التي كانت سائدة وضرورة الاستعانة بالدراسات الفنية التسويقية اللازمة وإعداد برامج لترويج المنتجات. ويفضل تطبيق نظام القروض الدوارة في هذا المجال.
- ٢- السياحة البيئية: وتشمل جولات منظمة أثناء العطلات ويمكن من خلالها استخدام مراكب الصيد لهذه الرحلات في أماكن محددة داخل البحيرة.
- ٣- إنشاء بعض وسائل الراحة والترفيه للزائرين بما في ذلك إنشاء فنادق ومطاعم لتقديم الوجبات الخاصة. و هذا يتطلب مشاركة فعالة ودعم من جانب هيئات المجتمع المحلي (مثل المنظمات غير الحكومية وجمعيات الصيادين.....الخ).

الميزانية المقترحة:

٥٠ مليون جنيه

جهات مقترحة للتنفيذ:

محافظة الفيوم

جهات مقترحة للتمويل:

الصندوق الاجتماعي - محافظة الفيوم - وزارة البيئة - جهات مانحة

٩ - مشروع رفع الوعي البيئي و تنمية المشاركة الشعبية في تنمية البحيرة

وصف المشروع:

رفع الوعي البيئي لكل الأفراد في جميع الأعمار خاصة المقيمين حول البحيرة وتشجيع مشاركتهم في عملية إدارة البحيرة.

مكونات المشروع:

- إلقاء بعض المحاضرات للتوعية البيئة وأهمية المحافظة على البيئة
- طبع رسائل إخبارية ومقالات صحفية عن أهمية بحيرة قارون
- التنسيق مع التلفزيون لزيادة الوعي البيئي والمحافظة على الطبيعة
- عمل فيلم وثائقي عن محمية بحيرة قارون يعرض في وسائل الإعلام والمدارس والجامعات.

الميزانية المقترحة:

٥ مليون جنيه

جهات التنفيذ:

وزارة البيئة - إدارة شؤون البيئة

جهات التمويل المقترحة:

وزارة الدولة لشؤون البيئة - جهات مانحة

١٠ - التوسع في مشروعات الري بالتنقيط بدلا من الري بالغمر

وصف المشروع:

يهدف هذا المشروع إلى تقنين المياه المستخدمة في الزراعة بالفيوم ووقف الري بالغمر للحد من الصرف الزراعي على البحيرة كذلك عدم زيادة منسوب المياه الجوفية.

مكونات المشروع:

المشروع يتكون من توفير وسائل الري بالتنقيط وعمل دورات تدريبية للمزارعين على كيفية استخدام الري بالتنقيط وتوفير المهندسين والفنيين المدربين على أسلوب استخدام نظام الري بالتنقيط.

الميزانية المقترحة:

٢٠ مليون جنيه

جهات التنفيذ:

مديرية الزراعة بالفيوم

جهات التمويل المقترحة:

مصادر أجنبية - وزارة الزراعة - القطاع الخاص

١١ - مشروع دعم مكون إدارة المحميات بالبحيرة

وصف المشروع:

المشروع عبارة عن دعم إدارة المحميات الطبيعية بالفيوم دعما فنيا وإداريا بما يزيد من كفاءة الإدارة والمراقبة للمحمية.

مكونات المشروع:

دعم بناء قدرات العاملين في محمية بحيرة قارون على أعمال المراقبة والمتابعة وتنفيذ القوانين البيئية مع تنفيذ برامج توعية لهم على الموضوعات التالية : التنوع البيئي والبيولوجي، البيئة الصحراوية والزراعية والريفية، أنشطة البراري الصحراوية وذلك للمحافظة على الكائنات الطبيعية والحيوانية الموجودة بمنطقة بحيرة قارون.

الميزانية المقترحة:

٢ مليون جنيه

جهات التنفيذ:

إدارة المحميات الطبيعية

جهات التمويل المقترحة:

جهاز شئون البيئة - جهات مانحة

١٢ - مشروع تثبيت الكثبان الرملية وتطهير البحيرة وإنشاء الحزام الأخضر

وصف المشروع:

يهدف هذا المشروع إلى المحافظة على مياه البحيرة وتثبيت الكثبان الرملية وعدم تحركها في اتجاه البحيرة مما يساعد على نظافة الشواطئ وعدم تلوثها وإنشاء الحزام الأخضر حول الساحل الشمالي الغربي للبحيرة.

مكونات المشروع:

- دراسة مصادر الكثبان الرملية وإتجاه حركتها وسرعتها
- دراسة الساحل الشمالي من ناحية كيفية توصيل مياه الري إليه
- دراسة نوعية الأشجار التي تصلح لتشجير المنطقة
- دراسة طرق الري التي سوف تستخدم
- عمل الميزانية الخاصة بالمشروع
- دراسة أسلوب وكيفية التنفيذ.

الميزانية المقترحة:

٤٥ مليون جنيه

جهات التنفيذ:

وزارة الزراعة - جامعة الفيوم

جهات التمويل:

جهات أجنبية - وزارة الزراعة

٣-٥ الحد من التلوث الصناعي بالمحافظة

يتوفر بالفيوم حالياً عدة أنواع من النشاط الصناعي تتركز في مجالات الصناعات الغذائية والصناعات الورقية وصناعات مواد البناء، هذا بالإضافة إلى الورش الحرفية الصغيرة والتي تبلغ حوالي ٢٥٨٨ ورشة يعمل بها حوالي ٥٧٨٠ عاملاً. وينتج التلوث الصناعي بالمحافظة من مصدرين أساسيين هما الصناعات الكبرى والمناطق الصناعية والمصدر الثاني وهو الصناعات المتوسطة والصغيرة.

١-٣-٥ الإدارة البيئية للصناعات الكبرى والمناطق الصناعية

١-٣-٥-١ خلفية عامة

ظهرت بالمحافظة في الفترة الأخيرة نهضة صناعية نتج عنها وجود العديد من الصناعات والمناطق الصناعية من أهمها :-

١- المنطقة الصناعية بكوم أوشيم مساحتها ١١٠٢ فدناً وبها عدد ٢١٦ مصنعاً حالياً تعمل في أنشطة متنوعة مثل صناعة البلاستيك والكيماويات والأخشاب والصناعات الغذائية والطبية وصناعة النسيج إلي غير ذلك الصناعات يوجد عد ٩٢ مصنعاً منتج وعدد ٥٧ مصنعاً جاري إنهاء إجراءات الترخيص وعدد ٥٧ مصنع تحت الإنشاء

٢- منطقة المدابع بالفيوم ويوجد بها عدد ١٣ مدبغة تعمل بطرق بدائية

٣- بعض المصانع مثل مصنع السكر بقصر الباسل مركز أطسا والمطاحن مثل مطحن الفيوم ومطحن دفنو بمركز أطسا ومحطات خدمة السيارات

٤- المجازر

٥- مصانع استخراج الأملاح من بحيرة قارون التابعة للشركة المصرية للأملاح والمعادن (اميسال).

كل هذه الصناعات ينتج عنها ملوثات بيئية بها نسب كبيرة من المخلفات الصناعية حيث ينتج من المنطقة الصناعية يومياً حوالي ٥ أطنان مخلفات صناعية صلبة أغلبها ينتج من مجموعة مصانع سيراميك الفراغة (حوالي ٤ طن مخلفات طلبة صناعية متمثلة في كسر السيراميك ومخلفات الطفلة والجليز وهي تمثل عبء في التخلص منها وبالرغم من خطة المحافظة حيال المخلفات الناتجة عن المصانع إلا أنه حتى الآن لن تغطي هذه الخطط كل ملوثات الناتجة عن هذه المصانع كما أن تكلفة التخلص من هذه المخلفات عالية وتتهرب كثير من المصانع من تحمل هذه التكلفة.

ويتناول الجزء التالي أهم المشاكل المترتبة على المخلفات الصناعية الصلبة والسائلة وكذلك القضايا البيئية والأولويات وكذلك الحلول والمشروعات المقترحة وتوصيفها وذلك للسيطرة على المخلفات الصناعية الصلبة والسائلة بالمحافظة.

٥-٣-١-٢ الانجازات فى الخمسة أعوام الماضية

٥-٣-١-٢-١ القرارات و الإجراءات

- يتم تطبيق قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على جميع المنشآت والمصانع التي تقام في محافظة الفيوم خاصة ضرورة تقديم المنشأة لدراسة تقييم التأثير البيئي لها
- لا يسمح للمصانع المقامة بالمنطقة الصناعية بالبدء في العمل إلا بعد استيفاء جميع الاشتراطات ، وتوجد لجنة تسكين بالمدينة الصناعية هي التي تقوم بالموافقة على إقامة المشروعات المتقدمة إلى المدينة وتراعي هذه اللجنة نوع المصنع ومكان إقامته وغير ذلك من الاشتراطات التي تضمن إنتاجا نظيفا.
- ألزمت المحافظة المصانع التي ينتج عنها صرف صناعي أن تقوم هذه المصانع بمعالجته وقد ظهر ذلك من خلال مجموعة من المصانع بإنشاء محطات معالجة لمياه الصرف الصناعي الناتجة عنها مثل مصانع السيراميك ومصنع سكر البنجر.

٥-٣-١-٢-٢ دعم فني وأدارى

- تم إنشاء جهاز تنفيذي لإدارة المنطقة الصناعية بكم اوشيم
- تم إخضاع المنشآت الصناعية بالمنطقة للإشراف المباشر لإدارة شئون البيئة بمحافظة الفيوم
- تم تدعيم إدارة شئون البيئة بعدد من أجهزة الرصد والقياس الخاصة برصد الملوثات

٥-٣-١-٢-٣ المشروعات و برامج تم تنفيذها

- تم إقامة ٢١٦ مصنعاً بالمدينة الصناعية، كذلك تم تشجير الطرق داخل المدينة الصناعية.
- تم عمل محطة صرف صحي بالمدينة الصناعية لتنقية المياه بعد معالجتها من المصانع.

■ قامت المحافظة بإنشاء مدفنا صحيا للمخلفات الصلبة على مساحة ١٧ فداناً، إلا إن المدفن في حاجة ملحة إلى معدات لتسيير العمل بالمدفن كما انه لدفن المخلفات الصلبة العادية. كما تم إنشاء خلية لدفن المخلفات الخطرة بالمدفن الصحي على مساحة فدان واحد.

■ تم إنشاء مصنع لإنتاج كبريتات الماغنيسيوم بالشركة المصرية للأملاح والمعادن (اميسال) على بحيرة قارون لاستخراج كبريتات الماغنيسيوم من المخلفات الناتجة عن المصانع المنشأة بالشركة.

٥-٣-١-٢-٤ مشروعات و برامج تحت التنفيذ

يتم حالياً تخطيط الأراضي الواقعة في حيز المنطقة الصناعية بكوم أوشيم وذلك لعرضها للمستثمرين كتوسعات للمنطقة الصناعية.

٥-٣-١-٣ الوضع الراهن: المشكلات و الأسباب

الوضع الراهن	أهم المشكلات والتأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
عدم وجود منظومة متكاملة و مخطط عام لإدارة المخلفات الصناعية والخطرة	- التخلص العشوائي من المخلفات الصلبة الصناعية. - إلقاء الورش والمصانع لمخلفاتها الصلبة بالمناطق القريبة منها والتي قد تحتوى على مواد خطرة.	- لا توجد إدارة موحدة لإدارة المخلفات الصلبة الصناعية ، - عدم وجود إستراتيجية لإدارة المخلفات الصناعية في المحافظة. - عدم وجود دراسات كافية و غياب الخبرة المطلوبة لوضع مخطط عام لهذا القطاع. - لا يوجد اعتماد مالي في الميزانية لإعداد مخطط عام نتيجة عدم وجود الخبرات القادرة على إعداد و تنفيذ ومتابعة المخطط.	لا يوجد حالياً برنامج او مشروع لإعداد مخطط عام لإدارة المخلفات الصناعية بالمحافظة.
لا يوجد مدفن صحي للتخلص من المخلفات الصناعية والخطرة	التخلص العشوائي من المخلفات الصناعية الصلبة	عدم توفر مساحات من الأراضي لإنشاء مدفن مخصص للمخلفات الخطرة كما انه لا تتوفر موارد مالية لإنشاء المدفن.	يتم البحث عن مكان بالقرب من المنطقة الصناعية يصلح لتحويله الى مدفن للمخلفات الصناعية الصلبة الناتجة عن المنطقة الصناعية.
لا توجد محطة معالجة للمخلفات الصناعية السائلة بالمنطقة الصناعية بكموم اوشيم أو بالمحافظة	إلقاء مياه الصرف الصناعي لكثير من المنشآت الصناعية بدون معالجة في المجاري المائية	- عدم وجود دراسات كافية و غياب الخبرة المطلوبة لوضع مخطط عام لهذا القطاع. - لا يوجد اعتماد مالي فى الميزانية لإعداد مخطط عام نتيجة عدم وجود الخبرات القادرة على إعداد و تنفيذ ومتابعة المخطط .	لا يوجد حالياً برنامج او مشروع لإعداد مخطط عام لإدارة الصرف الصناعي الناتج عن المنشآت الصناعية.
تلوث الهواء من	وجود مجموعة مصانع	تصاعد كميات من الأتربة من	يتم التفتيش الدوري من

الوضع الراهن	أهم المشكلات والتأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط او البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
مصانع السيراميك	سيراميك الفراعنة بالمنطقة الصناعية بكوم أو شيم	مرحلة التنرية لعدم وجود فلاتر لترسيب الأتربة	إدارة شئون البيئة بالمحافظة ومن جهاز شئون البيئة بالقاهرة
نقص الوعي لدى المتعاملين مع المخلفات الصناعية والخطرة	إلقاء هذه المخلفات بطريقة عشوائية	- عدم وجود ميزانية لعمل برنامج توعية متكامل للعاملين بالمصانع - عدم وجود ادارة متكاملة للمخلفات الصناعية والخطرة	يوجد خطة للتفتيش على المصانع المقامة بالمنطقة الصناعية بواسطة إدارة شئون البيئة بالمحافظة وجهاز شئون البيئة.

٥-٣-١-٤ الرؤية و الأهداف

إعداد و تنفيذ نظام متكامل لإدارة المخلفات الصناعية وخفض التلوث الصناعي الناجم عن المناطق الصناعية والصناعات الكبرى بالمحافظة ، من أجل الحد من الأضرار البيئية والصحية، وذلك عن طريق تحقيق الأهداف الآتية:

- إعداد تصور شامل للوضع الحالي لإدارة المخلفات الصناعية ووضع نظام متكامل لإدارتها.
- تحسين الأنظمة الحالية لجمع المخلفات الصناعية ونقلها وإلغاء الأماكن العشوائية التي يتم إلقاء المخلفات بها.
- إعادة تدوير أكبر قدر من المخلفات الصناعية والتخلص من المخلفات المتبقية بشكل آمن.
- تدريب وزيادة وعي العاملين بمجال المخلفات الصناعية وتزويدهم بمعدات وأساليب الحماية و السلامة المهنية الكافية.
- زيادة الوعي العام نحو التعامل مع المخلفات الصناعية.
- نقل الأنشطة التي ينتج عنها مخلفات صناعية متشابهة إلى منطقة بعيدة عن الكتلة السكنية وعمل محطة معالجة للصرف الصناعي الناتج عنها (خاصة منطقة المدابغ)
- إيجاد نظم معالجة بسيطة للصرف الصناعي الذي ينتج عن عدد من المصانع وإلزام هذه المصانع بتطبيقه.

٥-٣-١-٥ المستهدفات و الأعمال المطلوبة

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات و الإجراءات و الدعم المؤسسي و المشروعات و البرامج المطلوبة لتحقيق المستهدف
إعداد تصور شامل للوضع الحالي لإدارة المخلفات الصناعية ووضع نظام متكامل لإدارة المخلفات الصناعية والخطرة بالمحافظة.	- إعداد خطة لتنفيذ نظام لجمع المخلفات بالمناطق الصناعية ثم متابعته. - تطبيق المعايير القياسية الموجودة بقانون البيئة ٤ لسنة ١٩٩٤ والخاصة بمعايير الصرف وأساليب التخلص من المخلفات الخطرة. - تصميم واختيار الحلول الممكنة لإدارة المخلفات الصناعية والخطرة. - تحديد كيفية مشاركة المؤسسات والهيئات الحكومية المختلفة وتحديد دور كل مؤسسة داخل المحافظة. - إنشاء إدارة مركزية لإدارة المخلفات الصناعية والخطرة بطريقة إستراتيجية و تشجيع الاستثمار. - تقييم إمكانية مشاركة القطاع الخاص فى إدارة المخلفات الصناعية والخطرة بالمحافظة وإعداد مشاريع وبرامج للقطاع الخاص.	- إعداد تصور للمشروع وعرضه على جهات التمويل - إعداد خطة لإدارة المخلفات الصناعية والخطرة بالمنطقة الصناعية - تنفيذ المخطط و تقييم النتائج - تحديد الإطار العام لإدارة المخلفات الصناعية والخطرة بالمحافظة
إعادة تدوير أكبر قدر من المخلفات الصناعية والخطرة و التخلص من المخلفات المتبقية بشكل آمن	إنشاء وحدة لتدوير المخلفات بالقرب من المنطقة الصناعية	تخصيص موقع لتدوير المخلفات الصناعية بالقرب من المنطقة الصناعية

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات و الإجراءات و الدعم المؤسسي و المشروعات و البرامج المطلوبة لتحقيق المستهدف
تدريب و زيادة وعى العاملين بمجال المخلفات الصناعية والخطرة وتزويدهم بمعدات وأساليب الحماية الكافية	رفع الوعي البيئي للعاملين بالمصانع الواقعة داخل المنطقة الصناعية بكوم اوشيم	إنشاء فرع لجهاز شئون البيئة بالمنطقة الصناعية بكوم اوشيم
إنشاء نظام محطات معالجة للصرف الصناعي وتجميع الأنشطة المتشابهة في منطقة واحدة	عمل وحدة لمعالجة المخلفات الصناعية السائلة بمنطقة كوم اوشيم الصناعية	تخصيص موقع بالمنطقة الصناعية بهدف إنشاء محطة لمعالجة الصرف الصناعي
إنشاء نظام مراقبة للملوثات بالمنطقة الصناعية بكوم أوشيم	إنشاء معمل للرصد البيئي بالمنطقة الصناعية	جارى إنشاء فرع لجهاز شئون البيئة بالفيوم يحتوى على معمل للقياسات البيئية التى تخدم المنطقة الصناعية.

٥-٣-١-٦ قائمة المشروعات المقترحة

٥-٣-١-٦-١ مشروعات ذات أولوية مرتفعة

المشروع المقترح	الجهة المسئولة	جهات مقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية	الإطار الزمني	جهات التمويل المقترحة
الإدارة المتكاملة للمخلفات الصناعية والخطرة بالمحافظة	المحافظة	إدارة المخلفات الصناعية والخطرة بوزارة البيئة	٧ مليون جنيه	١٨ شهراً	جهات مانحة أجنبية الصندوق الاجتماعي
إنشاء نظام إدارة المخلفات الصناعية والخطرة في المنطقة الصناعية	المحافظة	إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٣ مليون جنيه	٦ أشهر	جهات مانحة أجنبية الصندوق الاجتماعي - جهات محلية
إنشاء مدفن محكم للتخلص الآمن من المخلفات الصناعية والخطرة يحتوى على وحدة لتدوير المخلفات الخطرة	المحافظة	إدارة شئون البيئة بالتعاون مع إدارة النفايات الخطرة بوزارة الدولة لشئون البيئة	١٥ مليون جنيه	٢٤ شهراً	جهات مانحة أجنبية - قطاع خاص
إنشاء محطة معالجة للمخلفات الصناعية السائلة	المحافظة	شركة مياه الشرب والصرف الصحي	٨ مليون جنيه	٣٦ شهراً	جهات مانحة اجنبية - جهات محلية - قطاع خاص

٥-٣-١-٦-٢ مشروعات ذات أولوية متوسطة

المشروع المقترح	الجهة المسئولة	جهات مقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية	الإطار الزمني	جهات التمويل المقترحة
مشروع نقل منطقة المدابع من مدينة الفيوم	المحافظة	إدارة شئون البيئة بالتعاون مع مجلس مدينة الفيوم	٧.٥ مليون جنيه	٢٤ شهراً	جهات مانحة اجنبيه - جهات محلية - قطاع خاص
مشروع إنشاء محطات معالجة لمياه الصرف الناتج عن المجازر	المحافظة	شركة مياه الشرب والصرف الصحي	٨ مليون جنيه	٢٤ شهراً	جهات مانحة اجنبيه - جهات محلية
مشروع مراقبة نوعية المياه ونوعية الصرف الصناعي الداخل لمياه البحيرات	المحافظة	وزارة الموارد المائية والري	٥ مليون جنيه	١٢ شهر	جهات مانحة اجنبيه - جهات محلية

٥-٣-١-٦-٣ مشروعات ذات أولوية منخفضة

المشروع المقترح	الجهة المسئولة	جهات مقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية	الإطار الزمني	جهات التمويل المقترحة
مشروع رفع الوعي البيئي للعاملين بالمصانع بالمنطقة الصناعية	إدارة شئون البيئة بالمحافظة	وزارة الدولة لشئون البيئة (إدارة الإعلام والتوعية)	٢ مليون جنيه	١٢ شهر	وزارة الدولة لشئون البيئة - جهات مانحة
مشروع قياس نسب المعادن الثقيلة في التربة والمياه بالمحافظة	وزارة البيئة	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	٦ مليون جنيه	٢٤ شهر	جهات مانحة اجنبيه - جهات محلية

٥-٣-١-٧ توصيف مشروعات او برامج ذات أولوية

١ - مشروع الإدارة المتكاملة للمخلفات الصناعية بالمحافظة

وصف المشكلة:

- لا توجد إدارة مستقلة لإدارة المخلفات الصلبة الصناعية.
- عدم وجود إستراتيجية لإدارة المخلفات الصناعية في المحافظة.
- عدم وجود دراسات كافية وغياب الخبرة المطلوبة لوضع مخطط عام لهذا القطاع.
- لا يوجد اعتماد مالي في الميزانية لإعداد مخطط عام نتيجة عدم وجود الخبرات القادرة على إعداد وتنفيذ ومتابعة المخطط.
- نتج عن ذلك التخلص العشوائي من المخلفات الصلبة الصناعية واختلاطها بالمخلفات الصلبة العادية

وصف المشروع وعناصره:

يتضمن المشروع إنشاء هيكل إداري مستقل لإدارة المخلفات الصلبة الصناعية يشتمل على الخبرات اللازمة لإدارة المخلفات الصناعية مع وضع لائحة مالية للهيكل الإداري. وتقوم هذه الإدارة بتنفيذ الأنشطة التالية : -

- حصر جميع مصادر وأنواع المخلفات الصناعية والخطرة بالمحافظة وإعداد قاعدة بيانات متكاملة عنها.
- وضع مخطط عام لأسلوب التعامل مع المخلفات الصلبة الصناعية والخطرة وكذلك المخلفات الصناعية السائلة.
- تدريب العاملين على الإدارة المتكاملة للمخلفات الصناعية.
- البدء في تنفيذ مشروعات الإدارة المتكاملة للمخلفات الصناعية والخطرة (مثل : إنشاء مدفن للمخلفات الخطرة - إنشاء محطات معالجة للصرف الصناعي - مراقبة أساليب التداول...الخ).
- عمل خطط مراقبة للمصانع والمنشآت التي ينتج عنها مخلفات خطرة وإعداد لسجلات التداول لتلك المنشآت.

جهات لتنفيذ المشروع :

القطاع الحكومي (إدارة شئون البيئة بالتعاون مع وزارة الدولة لشئون البيئة)

تكلفة تقديرية للمشروع:

٧ مليون جنيه

الجهات المقترحة للتمويل:

المحافظة - جهاز شئون البيئة - جهات مانحة.

٢ - مشروع إنشاء نظام لإدارة المخلفات الصناعية والخطرة في المنطقة الصناعية

وصف المشكلة:

لا توجد في الوقت الحالي منظومة لإدارة المخلفات الصناعية والخطرة بالمنطقة الصناعية. وقد نتج عن ذلك عدم الوقوف التام على أنواع وكميات المخلفات الصناعية والخطرة الناتجة من المنطقة الصناعية. كما ظهرت بؤر تحتوي على مخلفات صناعية بالظهير الصحراوي للمنطقة الصناعية.

وصف المشروع وعناصره:

- التعرف على كميات وأنواع المخلفات الناتجة من كل مصنع بالمنطقة الصناعية.
- إنشاء أسلوب لجمع المخلفات الصناعية والخطرة من المصانع مقابل أجر مع توفير المعدات اللازمة لعملية الجمع.
- إنشاء وحدة لفرز وتدوير المخلفات.
- تحديد وتجهيز أماكن التخلص.

جهات لتنفيذ المشروع :

القطاع الحكومي أو القطاع الخاص أو الجمعيات الأهلية أو مشروعات الشباب

تكلفة تقديرية للمشروع:

٣ مليون جنيه

الجهات المقترحة للتمويل:

المحافظة - جهاز شئون البيئة - جهات مانحة.

٣- مشروع إنشاء مدفن محكم للتخلص الآمن من المخلفات الصناعية والخطرة

وصف المشكلة:

لا يوجد حالياً مدفن مجهز لاستقبال المخلفات الصناعية والخطرة ويتم التخلص العشوائي من المخلفات الصناعية بالمنطقة الصحراوية المحيطة بالمنطقة الصناعية.

وصف المشروع وعناصره:

إنشاء مدفن محكم لدفن المخلفات الصناعية وهيكل تنظيمي وإدارة للمدفن. و يبدأ بتخصيص أرض المدفن من قبل المحافظة وقيام إدارة المخلفات الصناعية المطلوب إنشاؤها بوضع التصور المطلوب للمدفن وتوفير الدراسات اللازمة والحصول على الموافقات المطلوبة ثم توفر الاعتمادات المطلوبة البدء في التنفيذ.

جهات لتنفيذ المشروع :

القطاع الحكومي (إدارة شئون البيئة بالتعاون مع وزارة الدولة لشئون البيئة) - منح أجنبية- قطاع خاص

تكلفة تقديرية للمشروع:

١٥ مليون جنيه

الجهات المقترحة للتمويل:

جهاز شئون البيئة - جهات مانحة- القطاع الخاص

٤- مشروع إنشاء محطة معالجة للمخلفات الخطرة السائلة بالمحافظة

وصف المشكلة:

لا توجد محطة لاستقبال المخلفات السائلة الخطرة بالمحافظة أو بالمنطقة الصناعية. و يتم صرف المخلفات الصناعية الخطرة السائلة على المجاري المائية في كثير من المصانع بالمحافظة بدون معالجة.

وصف المشروع وعناصره:

- إنشاء محطة متخصصة لمعالجة المخلفات الخطرة السائلة تحتوي على مجموعة وحدات لاستقبال أنواع الصرف الصناعي والتي تحتوى على مواد كيميائية أو بيولوجية خطيرة
- ويقترح أن تكون بجوار المدفن الخاص بدفن المخلفات الخطرة
- المحطة يكون هدفها فصل المواد الكيميائية وإعادة استخدامها

جهات لتنفيذ المشروع :

شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالتعاون مع وزارة الدولة لشئون البيئة

تكلفة تقديرية للمشروع:

٨ مليون جنيه

الجهات المقترحة للتمويل:

جهاز شئون البيئة - جهات مانحة - المحافظة.

٥ - مشروع نقل منطقة المدابغ من مدينة الفيوم

وصف المشكلة:

يوجد بمدينة الفيوم عدد ١٣ مدبغة ينتج عنها مخلفات صناعية صلبة وسائلة تمثل بؤرة تلوث بمنطقة السلخانة الموجود بها هذه المدابغ . ويتم صرف المخلفات الصناعية السائلة على مصرف الشحات مما يتسبب في تلوث المصرف بنواتج الصرف.

وصف المشروع وعناصره:

يتضمن المشروع تخصيص منطقة بعيدة عن الكتلة السكنية ويفضل أن تكون في الظهير الصحراوي لنقل المدابغ إليها ، ويتم توصيل المرافق اللازمة وإنشاء محطة معالجة لمياه الصرف الناتج عن المدابغ. كما يجب إلزام أصحاب المدابغ بنقل نشاطهم الى الأرض المخصصة لذلك و تطوير أسلوب العمل بالمدابغ وتطوير الصناعة.

جهات لتنفيذ المشروع :

القطاع الحكومي (إدارة شئون البيئة بالتعاون مع مجلس مدينة الفيوم) - جهاز شئون البيئة - منحة أجنبية - القطاع الخاص

تكلفة تقديرية للمشروع:

٧.٥ مليون جنيه

الجهات المقترحة للتمويل:

جهاز شئون البيئة - جهات مانحة - المحافظة - القطاع الخاص.

٦ - مشروع إنشاء محطات معالجة لمياه الصرف الناتجة عن المجازر

وصف المشكلة:

لا توجد محطات معالجة لمياه الصرف الناتجة عن المجازر الموجودة بالمحافظة ما عدا مجز العزب حيث يحتوى على محطة معالجة خاصة به. ويتم يتم صرف المياه الناتجة على المجاري المائية بدون معالجة مما يتسبب في حدوث تلوث كبير بها.

وصف المشروع وعناصره:

إنشاء محطات معالجة لمياه الصرف الناتجة عن المجازر (عدد ٨ مجازر على مستوى المحافظة).

جهات لتنفيذ المشروع :

شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالفيوم

تكلفة تقديرية للمشروع:

٨ مليون جنيه

الجهات المقترحة للتمويل:

جهاز شئون البيئة - جهات مانحة - الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي - القطاع الخاص.

٧ - مشروع إنشاء وحدة لمراقبة نوعية المياه ونوعية الصرف الصناعي الداخلى لمياه البحيرات

وصف المشكلة:

لا توجد تحاليل دورية لأنواع المواد الكيماوية والمعادن الثقيلة التي تدخل الى بحيرات قارون والريان مما يتسبب في صعوبة الوقوف على نوعية التلوث الذي قد يحدث للمياه بدقة

وصف المشروع وعناصره:

إنشاء وحدة تكون مسئولة عن عمل تحاليل ومراقبة للمياه الموجودة ببحيرات الريان وبحيرة قارون وتحديد مصادر التلوث الذي يخل مع المياه

جهات لتنفيذ المشروع:

مديرية الموارد المائية والري بالفيوم

تكلفة تقديرية للمشروع:

٥ مليون جنيه

الجهات المقترحة للتمويل:

جهاز شئون البيئة - جهات مانحة - الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي - القطاع الخاص.

٥-٣-٢ الإدارة البيئية للصناعات الصغيرة والمتوسطة

٥-٣-٢-١ خلفية عامة

تتمثل أسباب التلوث الهوائي بالمحافظة في الدخان الناتج عن حرق القمامة والمخلفات سواء بالمقالب أو الشوارع وكذلك الانبعاثات من المصانع والورش الحرفية سواء ورش النجارة وورش السمكرة وورش تصليح الآلات الزراعية وورش الحدادة ومصانع الطوب الطفلي (٥٣) و مكامير الفحم (١٢) والفواخير (٢٥). ونعرض هنا أهم مشاكل تلوث الهواء الناجم عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك القضايا البيئية و الحلول والمشروعات المقترحة للحد من تلوث الهواء بالمحافظة.

٥-٣-٢-٢ الإنجازات في الخمسة أعوام الماضية

٥-٣-٢-٢-١ القرارات والإجراءات:

- تم تطبيق القرار بعدم استعمال المازوت كوقود لجميع المخازن بالمحافظة واستخدام السولار أو الغاز الطبيعي فقط

٥-٣-٢-٢ الدعم الفني والإداري:

- تم عقد عدة ورش عمل مع أصحاب مصانع الطوب الطفلي لتوضيح العائد من تحويل مصانع الطوب للعمل بالغاز الطبيعي بدلا من المازوت.
- تم تدعيم إدارة المرور بالفيوم بجهاز قياس عادم سيارات ويتم استخدامه حالياً، كما تم إنشاء محطة تموين للسيارات تعمل بالغاز الطبيعي بمدينة الفيوم كما تم تحويل عدد كبير من سيارات السر فيس داخل مدينة الفيوم للعمل بالغاز الطبيعي نتيجة التفتيش المستمر.
- تم تدعيم المحافظة بعدد ٥ مكابس لقش الأرز من جهاز شئون البيئة وتم تسليمهم إلى مديرية الزراعة بالفيوم بالإضافة إلى المكابس الموجودة لدى القطاع الخاص مما يساعد في الحد من حرق مخلفات قش الأرز.

٥-٣-٢-٣ مشروعات وبرامج تم تنفيذها:

- تم توفير الغاز الطبيعي كوقود بالمنطقة الصناعية بكوم أوشيم
- ساعدت المحافظة على قيام القطاع الخاص بتطوير أحد مصانع الطوب الطفلي للعمل بالغاز الطبيعي وذلك بدعم من وزارة الدولة لشئون البيئة (قرض حسن) ليكون نموذج لباقي المصانع.
- تم إنشاء محطة تموين للسيارات بالغاز الطبيعي بمدينة الفيوم.
- تم إنشاء مشروع لإنتاج الكمبوست من المخلفات الزراعية وخاصة قش الأرز والمشروع يتم إدارته بواسطة جمعية أهلية (جمعية تنمية المزارعين وأسرههم بقرية قصر الباسل بمركز اطسا).
- تم تحويل احد مصانع الطوب الطفلي للعمل بالغاز الطبيعي.

٥-٣-٢-٤ مشروعات وبرامج تحت التنفيذ:

- جاري استكمال إمداد باقي المناطق بمدينة الفيوم بالغاز الطبيعي.
- تم تطوير معظم مصانع الطوب الطفلي للعمل بنظام الحريق بالمازوت باستخدام الرشاشات.

[illegible]

٥-٣-٢-٣ الوضع الراهن: المشكلات و الأسباب

الوضع الراهن	أهم المشكلات و التأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
تلوث الهواء بسبب مصانع الطوب الطفلي	وجود عدد ٥٢ مصنع طوب طفلي تستخدم المازوت كوقود للحريق	تصاعد غازات ضارة ملوثة للبيئة نتيجة استخدام المازوت	تم عمل دراسة من قبل المحافظة لتطوير عدد ٢٦ مصنع طوب طفلي للعمل بالغاز الطبيعي
مكامير الفحم	وجود عدد من مكامير الفحم منتشرة بمراكز طاميه والفيوم ويوسف الصديق	تصاعد غازات الكربون نتيجة الحرق المكشوف وغير الكامل للأخشاب	تم إختيار موقع بالظهير الصحراوي بمركز إطسا لنقل مكامير الفحم وأفران الفخار
أفران حرق الفخار	وجود عدد من أفران الفخار منتشرة بمركزي طاميه ويوسف الصديق	تصاعد غازات ملوثة للهواء نتيجة استخدام أفران غير مطورة	لا يوجد
إنتشار الورش الحرفية بالمناطق السكنية	جميع الورش الحرفية بالمناطق السكنية تسبب تلوث الهواء وضوضاء للسكان	عدم وجود مناطق للصناعات الحرفية خارج الكتلة السكنية بالمحافظة	جارى إختيار موقع بالظهير الصحراوي لإنشاء مدينة للحرفيين

٥-٣-٢-٤ الرؤية والأهداف

تقليل حدة تلوث الهواء بالمحافظة من خلال تنفيذ الأهداف التالية:

١ - تطوير عدد ٣٠ مصنع طوب طفلي للعمل بالغاز الطبيعي

٢ - تطوير أفران الفخار و مكامير الفحم للعمل بالغاز الطبيعي بمنطقة كوم أو شيم

٣ - تركيب الفلاتر الخاصة بمصانع السيراميك

٤ - تحويل السيارات والمركبات للعمل بالغاز الطبيعي

٥ - إنشاء مناطق للصناعات الحرفية خارج الكتل السكنية للمراكز

٥-٣-٢-٥ المستهدفات والأعمال المطلوبة

القرارات والدعم المؤسسي والمشروعات والبرامج المطلوبة لتحقيق الهدف	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف	الهدف الرئيسي
- إعداد تصور للمشروع وعرضه على جهات التمويل - إعداد خطة للحد من تلوث الهواء بمحافظة الفيوم - تنفيذ المخطط و تقييم النتائج - تنفيذ نظام مراقبة بيئية لنوعية الهواء بالمحافظة	- إعداد خطة التطوير وتحديد عدة بدائل للخطة - الإتفاق على معايير قياسية لتطوير مصانع الطوب - تحديد التصميم المقترح تنفيذه لتطوير مصانع الطوب الطفلي - تحديد كيفية مشاركة المؤسسات والهيئات الحكومية المختلفة وتحديد دور كل مؤسسة داخل المحافظة - إنشاء هيكل إداري للإشراف على تطوير مصانع الطوب الطفلي - الإنتهاء من تطوير ٧٥% من مصانع الطوب الطفلي في محافظة الفيوم	تطوير مصانع الطوب الطفلي للعمل بالغاز الطبيعي
تجميع أفران الفخار و مكامير الفحم بالظهير الصحراوي وتطويرها للعمل بالغاز الطبيعي.	تطوير أفران الفخار و مكامير الفحم للعمل بالغاز الطبيعي بمنطقة	الحد من التلوث الناتج عن أفران الفخار و مكامير الفحم
تخصيص المواقع	إنشاء عدد ٢ مدينة للصناعات الحرفية	إنشاء منطقة لنقل الصناعات الحرفية إليها

٥-٣-٢-٦ قائمة بالمشروعات المقترحة

٥-٣-٢-٦-١ مشروعات ذات أولوية مرتفعة

اسم المشروع	الجهة المسئولة	الجهة المقترحة للتنفيذ	التكلفة التقديرية	المدة الزمنية	جهات التمويل المقترحة
توصيل وتشغيل عدد ٢٢ مصنع طوب بالغاز الطبيعي بمنطقة ترسا	محافظة الفيوم جهاز شئون البيئة	شركة غاز الفيوم	١٧.٨٥ مليون في حال التوصيل من خط الشركة المصرية للأملح اميسال ٢١.٢ مليون في حال التوصيل من مدينة طاميه	٢٤ شهراً	منح أجنبية صندوق حماية البيئة القطاع الخاص
توصيل وتشغيل ٢٥ فاخورة بالغاز الطبيعي بمنطقة كوم أو شيم	محافظة الفيوم جهاز شئون البيئة	شركة غاز الفيوم	٢.٢ مليون جنيه مع الاستفادة من التجارب الجارية مع الشركة العربية البريطانية لتحديد أفضل أسلوب للحريق.	١٨ شهراً	منح أجنبية صندوق حماية البيئة القطاع الخاص
توصيل وتشغيل ٨ مصانع طوب بالغاز الطبيعي بمنطقة هواره	محافظة الفيوم جهاز شئون البيئة	شركة غاز الفيوم	٨.٥ مليون جنيه	١٨ شهراً	منح أجنبية صندوق حماية البيئة القطاع الخاص
إنشاء مدينة للحرفيين	محافظة الفيوم	محافظة الفيوم	٥.٠ مليون جنيه	٣٦ شهراً	المحافظــــــــــــــــة - الصندوق الاجتماعي - جهات مانحة

٥-٣-٢-٢-٢ مشروعات ذات أولوية متوسطة

اسم المشروع	الجهة المسؤولة	الجهة المقترحة للتنفيذ	التكلفة التقديرية	المدى الزمني	جهات التمويل المقترحة
توصيل وتشغيل ٥ مصانع طوب بالغاز الطبيعي بمنطقة عزبة الدوار	محافظة الفيوم جهاز شئون البيئة	شركة غاز الفيوم	٤.٩ مليون جنيه	١٨ شهراً	منح أجنبية صندوق حماية البيئة القطاع الخاص

٥-٣-٢-٧ توصيف المشروعات أو البرامج ذات الأولوية

١- مشروع توصيل وتشغيل عدد ٢٢ مصنع طوب بالغاز الطبيعي بمنطقة ترسا

وصف المشروع:

المشروع عبارة عن توصيل الغاز الطبيعي عن طريق خط رئيسي بطول ٨ كم تقريبا وبقطر ٢٥٠ مم إلى منطقة "ترسا" ثم إنشاء شبكة الغاز الطبيعي لعدد ٢٢ مصنع.

مكونات المشروع:

الخط الرئيسي - شبكة الغاز - عدد ٢٢ محطة فلترة - الشبكة الداخلية للغاز لعدد ٢٢ مصنع - الأعمال المدنية والكهربائية لعدد ٢٢ مصنع، و تدريب أصحاب المصانع.

الميزانية المقترحة:

١٧.٨٥ مليون جنيه في حال التوصيل من خط الشركة المصرية للأملح أميسال.

٢١.٢ مليون جنيه في حال التوصيل من مدينة طاميه.

جهات التنفيذ:

شركة الفيوم للغاز

جهات التمويل المقترحة:

منح أجنبية - صندوق حماية البيئة - القطاع الخاص

٢ - مشروع توصيل وتشغيل ٢٥ فاخورة بالغاز الطبيعي بمنطقة كوم أوшим

وصف المشروع:

المشروع عبارة عن توصيل الغاز الطبيعي عن طريق خط رئيسي إلى منطقة كوم أوшим ثم إنشاء شبكة الغاز الطبيعي لعدد ٢٥ فاخورة.

مكونات المشروع:

الخط الرئيسي - شبكة الغاز - عدد ٢٥ محطة فلترة - الشبكة الداخلية للغاز لعدد ٢٥ فاخورة - الأعمال المدنية والكهربائية لعدد ٢٥ فاخورة.

الميزانية المقترحة:

٢.٢ مليون جنيه

جهات التنفيذ:

شركة الفيوم للغاز

جهات التمويل المقترحة:

منح أجنبية - صندوق حماية البيئة - القطاع الخاص

٣ - مشروع توصيل وتشغيل عدد ٨ مصانع طوب طفلي بالغاز الطبيعي بمنطقة هواره المقطع

وصف المشروع:

المشروع عبارة عن توصيل الغاز الطبيعي عن طريق خط رئيسي إلى منطقة هواره المقطع ثم إنشاء شبكة الغاز الطبيعي لعدد ٨ مصانع.

مكونات المشروع:

الخط الرئيسي - شبكة الغاز - عدد ٨ محطة فلترة - الشبكة الداخلية للغاز لعدد ٨ مصانع - الأعمال المدنية والكهربائية لعدد ٨ مصانع.

الميزانية المقترحة:

٨.٥ مليون جنيه

جهات التنفيذ:

شركة الفيوم للغاز

جهات التمويل المقترحة:

منح أجنبية - صندوق حماية البيئة - القطاع الخاص

٤ - إنشاء منطقة صناعية للورش الحرفية بالفيوم

وصف المشروع :

يوجد داخل الكتلة السكنية بمدينة الفيوم عدد كبير من الورش الحرفية المختلفة مثل ورش ميكانيكا وكهرباء السيارات - الحدادة - النجارة - تشكيل المعادن - الصناعات الخشبية... الخ. وتسبب هذه الأنشطة العديد من المشكلات البيئية ومن أهمها الضوضاء وتلوث الهواء داخل الكتلة السكنية. ويتطلب الأمر إنشاء منطقة للصناعات الحرفية خارج الكتلة السكنية.

مكونات المشروع :

تم اختيار منطقة خارج الكتلة السكنية لمدينة الفيوم ويتطلب الأمر البدء في تخطيط المنطقة وتوصيل المرافق إليها مع إنشاء إدارة متكاملة للمنطقة . ثم البدء في نقل الورش الحرفية إليها . مع عدم التصريح بإقامة أية ورش جديدة داخل الكتلة السكنية.

تكلفة المشروع :

٥٠ مليون جنيه

جهات التنفيذ

المحافظة

جهات التمويل المقترحة:

الصندوق الإجتماعي للتنمية - المحافظة - جهات مانحة

٥-٤ تنمية الثروة الزراعية والسمكية

٥-٤-١ خلفية عامة

محافظة الفيوم إحدى المحافظات التي تشتهر بالزراعة على مستوى الجمهورية وهي تعتمد على مياه نهر النيل الواردة إليها عن طريق ترعة بحر يوسف. وطبقا لبيان توزيع المساحات المنزرعة عام ٢٠٠٧ على مستوى المحافظة فقد بلغ إجمالي الزمام الكلي للأراضي المنزرعة بالمحافظة ٤٥٤٩٢٨ فدان. ويوجد حوالي ١٠% فقط من أراضي الفيوم المنزرعة مملوكة للحكومة أما ٩٠% الباقية وهي ٤١٠ ألف فدان مملوكة للمزارعين وملأك الأراضي يزرعون ٧٠% فقط من الأراضي المزروعة بأنفسهم أما باقي المساحة ٣٠% يتم تأجيرها أو زراعتها بنظام المشاركة ونصف العائلات التي تقوم بالزراعة تمتلك اقل من فدان و ١٠% منهم يمتلكون ٥ أفدنة وتقوم الأسرة بزراعة خليط من المحاصيل السنوية والموسمية لضمان تحقيق أعلى دخل لها خلال ثلاثة مواسم رئيسية هي الشتوي والصيفي والنيلي.

يعتبر صيد الأسماك مصدرا هاما للبروتين الحيواني ولفرص العمل في المحافظة حيث تنتج الفيوم حوالي ٩٠٠٠ طن سمك في العام من المصادر المختلفة خاصة بحيرة قارون وبحيرات الريان ونهر النيل (فرع بحر يوسف) والمزارع السمكية المنتشرة على ضفاف بحيرات قارون والريان.

ويعيش في بحيرة قارون ١٤ نوعا من الأسماك (أسماك المياه المالحة) وتنتج البحيرة سنوياً ما بين ٨٠٠ - ١٠٠٠ طن سنوياً. أكثرها أسماك البلطي والبري وسمك موسى. ويعمل في البحيرة ٥٠٠ قارب صيد بمتوسط عدد ٢٠٠٠ فرد. وقد تدهور إنتاج البحيرة من الأسماك بشده في السنوات الأخيرة بسبب زيادة التلوث في البحيرة وزيادة ملوحتها والصيد المخالف وعوامل أخرى.

و في هذه الخطة سوف نقوم بعرض لأهم المشاكل البيئية التي تواجه التنمية الزراعية والسمكية وكذلك الحلول والمشروعات المقترحة للحد منها.

٥-٤-٢ الإنجازات في الخمس أعوام الماضية

٥-٤-٢-١ القرارات والإجراءات :

- القرار الوزاري رقم ٧١٩ لسنة ٢٠٠٥ بشأن مبيدات الآفات الزراعية (حظر تجريب - أو تداول أو استيراد أو تجهيز المبيدات سواء كانت خام أو مستحضرات تجارية في أية صورة لعدد ٤٧ اسم شائع ، ١٦٢ اسم تجاري ، ٤٢ مادة خام).
- القرار الوزاري رقم ١٤٤٥ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تحديد قائمة النفايات الخطرة الناتجة عن استخدام المبيدات .
- القرار الوزاري رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠٠٤ بشأن حظر نقل فصائل النخيل بجميع أنواعه المختلفة بين محافظات ومراكز الجمهورية إلا بتصريح صادر من إدارة مكافحة الآفات بمديرية الزراعة المختصة تؤكد سلامتها وخلوها من الإصابة.

٥-٤-٢-٢ الدعم الفني والإداري:

في قطاع الزراعة :

- تم تدريب وتشغيل الشباب في قطاعات الزراعة حيث تم تدريب عدد ٥٣٥٦ شاباً بتكلفة سنوية ٣.٢ مليون جنيه.
- يتم تنفيذ عدد من برامج التوعية البيئية بواسطة مديرية الزراعة بالفيوم حيث يتم توفير مستلزمات التوعية من ملصقات وأدوات عرض ومدربين.

في قطاع الثروة السمكية:

- تم إنشاء معمل بحثي على بحيرة قارون وإمداده بأحدث المعدات والمواد اللازمة لإجراء التحاليل المختلفة للمياه وذلك لخدمة المسطحات المائية والمزارع السمكية المنتشرة حولها.
- تم تكليف الإدارة العامة للبحوث بالهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بإجراء بحوث دورية على مسطحات الفيوم لدراسة المخزون السمكي وفحص عينات الأسماك للتأكد من خلوها من أية مسببات مرضية وكذلك للوقوف على نسبة الملوحة.
- يتم تنفيذ توجيهات أكاديمية البحث العلمي بخصوص التزويد بالزريعة.
- عمل الندوات الإرشادية لتوعية وإرشاد الصيادين بطرق الصيد السليمة وأضرار الصيد المخالف.

٥-٤-٢-٣ مشروعات وبرامج تم تنفيذها

- إنشاء مشروع مصنع سكر البنجر بتكلفة استثمارية ٧٥٠ مليون جنيه والمصنع يستوعب إنتاجية ٤٥٠٠٠ فدان بنجر سكر. والمصنع ينتج حوالي ١٣٥٠٠٠ طن سكر / سنة
- تنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات وهو مشروع ممول من الحكومة الهولندية ويهدف المشروع إلى رفع مستوى معيشة المزارعين عن طريق إنتاج محاصيل عالية الكم والجودة وصحية عن طريق تدريب المزارعين والمزارعات على أساليب الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات والإدارة المحصولية باستخدام أسلوب الحلقات النقاشية بالمشاركة في مجموعات من المزارعين والمزارعات يطلق عليها مجازاً المدارس الحقلية.
- مشروع تكثيف الإنتاج الزراعي بمحافظة شمال الصعيد والمشروع ممول من البنك الدولي وقد أنتهي المشروع في ٢٠٠٥/٦/٣٠ ومكونات المشروع (تطوير ونقل التكنولوجيا (البحوث والإرشاد الزراعي) الإئتمان الزراعي - تنظيم إدارة المشروع ويعمل المشروع حالياً بدعم من المكون المحلي لوزارة الزراعة. ويهدف إلى :
 - 0 تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لصغار الحائزين (اقل من ٣ أفدنة) وغير الحائزين والمرأة الريفية وحائزي الأراضي الجديدة
 - 0 تطوير ونشر الأنظمة الزراعية لرفع دخل صغار المزارعين من المساحة الأرضية المحدودة .
 - 0 استغلال الأرض أقصى استغلال زراعي وذلك بتحصيل محاصيل متعاقبة مع بعضها لإعطاء أكبر عائد
 - 0 رفع الكفاءة الإنتاجية للحيوانات الحلابة في ٦ قرى بمراكز المحافظة
 - 0 الإقراض ويقوم به بنك التنمية و الائتمان الزراعي بتمويل من المشروع
- وحدة إنتاج الشتلات بالفيوم كإمتداد طبيعي لمشروع تطوير الخضر معتمدة على التمويل الذاتي الخاص بها حيث سلمت للجانب المصري عام ١٩٩٩ على أن تعمل كأحد أنشطة مشروع مكافحة المتكاملة وتحت مظلته.

٥-٤-٢-٤ مشروعات وبرامج تحت التنفيذ

- المعمل المركزي لتربية وإكثار طفيل التريكو جراما والذي تم إنشاؤه عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ بناحية دمو مركز الفيوم لتربية وإكثار طفيل التريكو جراما لمكافحة الحشرات حرشفية الأجنحة خاصة على المحاصيل الرئيسية مثل القطن والآفات مثل ديدان اللوز القرنفلية و الشوكية والأمريكية.
- وفي مجال الثروة السمكية يتم دعم قطع أسماك موسى من بحيرة البردويل تحت إشراف منطقة وادي النيل والإدارة العامة للبحوث.

المجارى و القنوات المائية السطحية بمحافظة الفيوم

الحدود المراكز الادارية

الحدود الادارية للمحافظة

المناطق السكنية

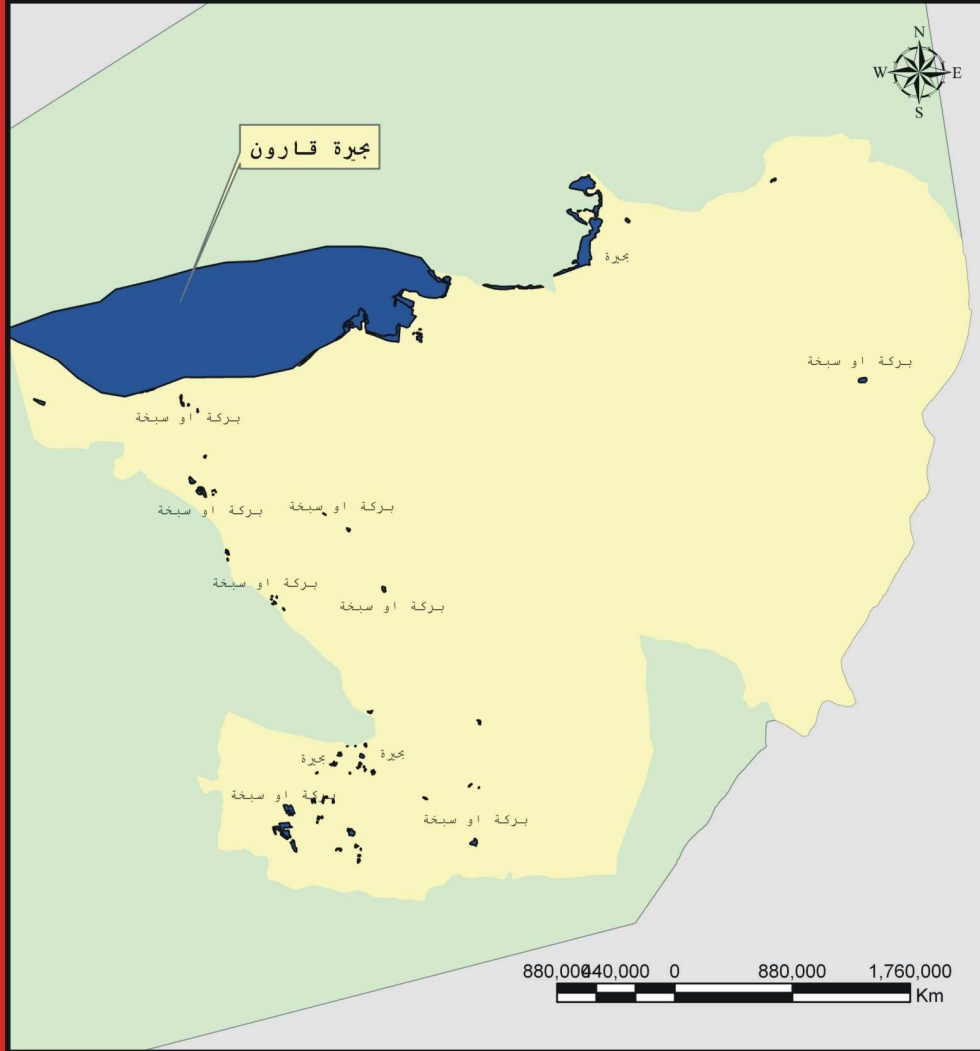
المصارف الرئيسية

الترع والقنوات

محافظة الفيوم

**وزارة الدولة لشئون البيئة
جهاز شئون البيئة**

البحيرات والمزارع السمكية بمحافظة الفيوم



٥-٤-٣ الوضع الراهن: المشكلات والأسباب

الخطط أو البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	أهم المشكلات و التأثيرات السلبية للوضع الراهن	الوضع الراهن
يقوم قسم الإرشاد الزراعي بالتوسع في عمليات إرشاد المواطنين عن أضرار الأسمدة الكيماوية في جميع مراكز المحافظة	- إنتشار الإصابات الحشرية والفطرية والفيروسية بالمحافظة - تداخل الزراعات - عدم تحديد الإصابات بدقة	- كثرة استخدام المبيدات بصفة عشوائية من قبل المنتجين - التأثيرات السلبية على الصحة العامة للمواطنين من استخدام المبيدات - التأثيرات البيئية من جراء التعامل مع المبيدات - عبوات المبيدات الفارغة تمثل خطر داهما على المواطنين - استخدام عمالة الأطفال في عملية الرش نفسها	- يتم استخدام المبيدات الكيماوية بكثافة حالياً من قبل المزارعين خاصة مزارعي المحاصيل الحقلية والخضر والفاكهة - حيث أن بدائل المبيدات المتاحة حالياً غير كافية بالإضافة إلى عدم قابلية تجار المبيدات للتعامل مع بدائل المبيدات والإتجار فيها
- إنشاء مشروعات لإعادة تدوير المخلفات الزراعية - توفير مكابس وجرارات لقش الأرز	- نقص عدد المكابس - وعدم توفر الجرارات اللازمة لهذه المكابس - عدم وجود مشروعات كافية لإعادة تدوير المخلفات الزراعية	- بيئة صالحة للحشرات والقوارض - عملية حرق المخلفات وما ينتج عنها من أضرار بيئية خاصة أنها من مسببات ظهور السحابة السوداء	قلة الوعي البيئي لدى المواطنين مما يؤدي إلى ظهور عمليات حرق قش الأرز
تطبيق مكافحة عن طريق أجهزة الإدارة الزراعية ممثلة في مديرية الزراعة	- عدم إمكانية إكتشاف الإصابة مبكراً - سرعة إنتقال الإصابة بين النخيل - ضعف الرقابة على تطبيق قوانين منع نقل النخيل بين المحافظات	- إنتشار الإصابة بالمحافظة مما يهدد بتدمير ثروة النخيل، كما أصبحت النخلة المصابة مصدراً للعدوى - طرق مكافحة الموجودة غير كافية - عدم إكتشاف الإصابات قبل تطورها - طرق العلاج المتبعة بسيطة وغير مجدية	إنتشار مرض سوسة النخيل حيث تنتشر الإصابة بسوسة النخيل بالمحافظة بالإضافة إلى عدم إمكانية إكتشاف الإصابات مبكراً

الوضع الراهن	أهم المشكلات و التأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي الغير معالجة	- التأثيرات طويلة المدى لاستخدام مياه الصرف الزراعي على التربة وتدهورها - تراكم الأملاح في التربة - إنخفاض الإنتاجية وتدهور الوضع الإقتصادي للحاصلات - التأثير على تصدير الحاصلات الزراعية - التأثير على الصحة والبيئة	- إنخفاض الوعي البيئي - عدم وجود وحدات معالجة لمياه الصرف الزراعي وحاجة الأراضي إلى كميات من مياه الري	ضرورة عمل محطات لمعالجة الصرف الزراعي قبل خلطها بمياه الري.
• تلوث مياه المصارف بمخلفات الصرف الصحي	تلوث مياه البحيرات بمياه الصرف الصحي مما يؤثر على الثروة السمكية الموجودة بالبحيرات	الصرف المباشر لمياه الصرف الزراعي على المجاري المائية المؤدية إلى البحيرات	تقوم محافظة الفيوم حاليا بإنشاء عدد ٨ محطات جديدة لتنقية مياه الصرف الزراعي التي تصب في بحيرة قارون
المشاكل المتعلقة بالمبيدات الزراعية وتأثيرها على الثروة السمكية	تؤثر المبيدات الزراعية بالسلب على بحيرة قارون وقد أوضحت دراسة تقيم المردود البيئي لبحيرة قارون التي قامت به مدينة مبارك للأبحاث العلمية	عدم وعي المزارعين بخطورة استخدام المبيدات	- تنفيذ برامج الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات - استخدام بدائل المبيدات والمكافحة الحيوية - تنفيذ برامج زيادة الوعي البيئي

٥-٤-٤ الرؤية والأهداف

تطوير قطاع الزراعة بالفيوم بما يؤدي إلى الحصول على منتج زراعي صحي وآمن وخالي من التلوث وخالي من الآفات له قيمة تصديرية عالية والحد من استخدام المبيدات لضمان زيادة الإنتاج السمكي بالبحيرات عن طريق :-

١. الحد من انتشار الآفات
٢. نشر الزراعات العضوية والحد من استخدام المبيدات
٣. إيجاد وسائل مناسبة للتخلص من المخلفات الزراعية
٤. رفع جودة المنتج الزراعي من ناحية القيمة والإنتاج.
٥. معالجة مياه الصرف الزراعي
٦. تنمية المصادر الطبيعية للثروة السمكية والإشراف على قوانين الصيد
٧. إجراء البحوث والدراسات الخاصة لزيادة الإنتاج السمكي وخفض التكاليف

٥-٤-٥ المستهدفات والإعمال المطلوبة

القرارات والدعم المؤسسي والمشروعات والبرامج المطلوبة لتحقيق الهدف	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف	الهدف الرئيسي
- تسهيل إجراءات ترخيص المنشآت التي تعمل في مجال تدوير المخلفات الزراعية - وضع برامج لرفع الوعي البيئي لدى المزارعين	- إنشاء مدفن للمخلفات الخطرة لإستيعاب فوارغ المبيدات - إنشاء مشروعات لإنتاج الكمبوست من المخلفات الزراعية	الحد من استخدام المبيدات الزراعية و الإتجاه إلى نشر الزراعات العضوية
تحديد أماكن محطات المعالجة التي يلزم إنشاؤها للقضاء على المشكلة	إنشاء عدد من محطات معالجة الصرف الزراعي	تقليل نسبة الملوحة في المياه المخلوطة بمياه الصرف
قرارات وزارية لإنشاء وحدة مكافحة سوسة النخيل	إنشاء وحدة لمكافحة سوسة النخيل	الحد من إنتشار سوسة النخيل بمحافظة الفيوم
تحفيز الجمعيات الأهلية على الدخول في مشروعات تدوير المخلفات الزراعية	إنشاء مشروعات تعتمد على المخلفات الزراعية ونشر الوعي البيئي بخطورة حرق المخلفات الزراعية.	المحافظة على البيئة الزراعية نتيجة القضاء على ظاهرة حرق المخلفات الزراعية
- الموافقة على إنشاء مشروعات لتحسين مياه البحيرات - الموافقة على تنفيذ مشروعات تحسين نوعية المياه في المصارف	تحسين نوعية مياه البحيرات - إنشاء مشروعات خاصة بزيادة كميات إنتاج الأسماك في المحافظة والتوسع في المزارع السمكية	تنمية المصادر الطبيعية للثروة السمكية ورفع مستوى الإنتاج السمكي بمحافظة الفيوم

٥-٤-٦ قائمة المشروعات المقترحة

٥-٤-٦-١ مشروعات ذات أولوية مرتفعة

المشروع	الجهة المسؤولة	الجهة المقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية (مليون جنيه)	الإطار الزمني	جهة التمويل المقترحة
الحد من استخدام المبيدات وتعظيم استخدام مكافحة الحيوية وبدائل المبيدات	وزارة الزراعة	وزارة الزراعة	٦	سنتان	وزارة الزراعة - منح خارجية
إنشاء وحدة مكافحة سوسة النخيل الحمراء	مديرية الزراعة	مديرية الزراعة - أكاديمية البحث العلمي	١	٦ أشهر	وزارة الزراعة - وزارة البحث العلمي - منح خارجية
مشروع إدارة المخلفات الزراعية	مديرية الزراعة	وزارة البيئة - وزارة الزراعة	٥	سنة	وزارة البيئة - وزارة الزراعة - منح خارجية
تحسين نوعية وإنتاجية الثروة السمكية بمحافظة الفيوم	هيئة الثروة السمكية	هيئة الثروة السمكية - معهد علوم البحار والمصايد - الجامعة	١٠	سنتين	منح أجنبيه - وزارة البيئة - وزارة البحث العلمي
مشروع إدارة المخلفات الخطرة الخاصة بفوارغ المبيدات	وزارة الزراعة	وزارة البيئة - محافظة الفيوم	٧	سنة	وزارة البيئة - محافظة الفيوم - منح خارجية

٥-٤-٦-٢ مشروعات ذات أولوية منخفضة

المشروع المقترح	الجهة المسؤولة	الجهات المقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية (مليون جنيه)	الإطار الزمني	جهات التمويل المقترحة
متحف للتاريخ الطبيعي بالفيوم	وزارة البحث العلمي - معهد علوم البحار والمصايد - المحميات الطبيعية	وزارة البيئة - وزارة البحث العلمي	١٠	٣ سنوات	وزارة البحث العلمي - وزارة البيئة - منح خارجية

٥-٤-٧ توصيف المشروعات أو البرامج ذات الأولوية

١ - مشروع وحدات مكافحة سوسة النخيل الحمراء

وصف المشكلة:

يبلغ عدد النخيل بالمحافظة ١.١ مليون نخلة وتنتشر الإصابة بسوسة النخيل بالمحافظة نتيجة لعدم إمكانية اكتشاف الإصابات مبكراً . ويبلغ عدد النخيل الذي تم فحصه حتى نهاية ٢٠٠٧ هو ٧٨١٤٥٨ وعدد المصاب منها ١٧٣٦، عدد النخيل المقطوع والمدفون بالأراضي ٦١٥، عدد النخيل المعالج بالحقن ١١٢١ نخلة.

وصف المشروع:

- إعداد دراسات لتحديد مكونات الوحدة والأجهزة والمعدات المراد تجهيز الوحدة بها والتخصصات المطلوبة.
- القيام بالإجراءات اللازمة للحصول على الموافقات الإدارية ثم البدء في تنفيذ المشروع.
- تدريب فريق العمل المعين في الوحدة على الإدارة السليمة للمكافحة.
- توعية المجتمع والتركيز على تفعيل دور المجتمع لإنجاح المشروع و العمل على إستمراره.

جهات لتنفيذ المشروع:

القطاع الحكومي (وزارة الزراعة) ويمكن أن يشاركها وزارة البحث العلمي والجامعة.

تكلفة تقديرية للمشروع:

مليون جنيه

٢ - مشروع إدارة المخلفات الزراعية

وصف المشكلة:

قلة الوعي البيئي لدى المواطنين مما يؤدي إلى ظهور عمليات حرق القش، حيث أن المخلفات الزراعية بيئة صالحة للحشرات والقوارض ، كما أن عملية حرق المخلفات وما ينتج عنها من أضرار بيئية خاصة أنها من مسببات ظهور السحابة السوداء.

وصف المشروع:

- التعرف على الكميات الناتجة من المخلفات الزراعية والمشاكل التي تسببها
- تشجيع الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص لإنشاء مشروعات لإعادة تدوير المخلفات الزراعية تحت إشراف وزارة البيئة ووزارة الزراعة والمحافظة وتقديم الدعم الفني والمادي لهذه المشروعات
- توفير مكابس للقص ومعدات للتدوير
- عمل دورات تدريبية للشركات التي سوف تعمل في هذا المجال (قطاع خاص - جمعيات أهلية) في التكنولوجيات المستخدمة في إعادة تدوير المخلفات الزراعية
- نشر الوعي البيئي لدى قطاع المزارعين بالمحافظة للتعرف على خطورة إلقاء أو حرق المخلفات الزراعية.

جهات لتنفيذ المشروع :

القطاع الحكومي أو القطاع الخاص أو الجمعيات الأهلية

تكلفة تقديرية للمشروع:

٥ مليون جنية

٣- مشروع تحسين نوعية وإنتاجية الثروة السمكية بمحافظة الفيوم

وصف المشكلة:

- تلوث مياه البحيرات بمياه الصرف الصحي مما يؤثر على الثروة السمكية الموجودة بالبحيرات ويتسبب في تناقص إنتاجية البحيرات من الأسماك
- عدم التزام الصيادين بقوانين الصيد المتبعة
- احتياج أنواع الزريعة الموجودة إلى تحسين لسلاستها وإضافة سلالات من الأسماك ذات إنتاجية عالية.

وصف المشروع وعناصره:

- إنشاء بروتوكول تعاون بين معهد علوم البحار والمصايد وهيئة تنمية الثروة السمكية لإيجاد آلية لتنفيذ المشروع والكوادر التي سوف تدير وتعمل في المشروع.
- التعرف على الكميات الناتجة من الأسماك من البحيرات والمشاكل التي تعوق إنتاجية الأسماك.
- تحديد الحلول والخطة التي سوف تتبع في تحسين إنتاجية الأسماك.
- طرح هذه الحلول في صورة خطة زمنية للبدء في تنفيذها.
- مراقبة تنفيذ الخطة والنتائج التي سوف تتحقق أولاً بأول.

جهات لتنفيذ المشروع :

معهد علوم البحار والمصايد وهيئة تنمية الثروة السمكية

تكلفة تقديرية للمشروع:

١٠ مليون جنيه

ملحوظة : تم ذكر عد من المشروعات المقترحة لتنمية الثروة السمكية ضمن الجزء الخاص بتنمية وتطوير بحيرة قارون.

٥-٥ الارتقاء بمستوي التجمعات السكنية والعشوائيات

٥-٥-١ خلفية عامة

المناطق العشوائية هي كل ما تم إنشاؤه بالجهود الذاتية سواء مبان من دور واحد أو أكثر أو عشش في غيبة من القانون ولم يتم تخطيطها عمرانياً وربما تكون حالة المباني جيدة ولكن يمكن أن تكون غير آمنة بيئياً واجتماعياً وتفتقر إلي الخدمات والمرافق الأساسية.

من واقع الحصر الميداني للعشوائيات بمحافظة الفيوم نجد أنها على النحو التالي:-

١- بمدينة الفيوم مناطق (دار رماد - الصيفية - الحاكورة - الساحل - العلاوي - عزبة جبيلي - الحادقة الجديدة - قحافه الجديدة - الكيالين - الشيخه شفا)

٢- بمدينة سنورس مناطق (أبو شعبه - سيدي عبد الكريم - ٦ أكتوبر - بؤرة الزيني)

٣- بمدينة إيشواي مناطق (شرق السكة الحديد - عزبة الجنيدي - المنشية - أبو عيسى - شمال المحكمة الشرعية - أبو صيام - الشيخ صخر)

٤- بمدينة إطسا مناطق (الجبيلي - كفر سلام - العابد - فيصل الشراقة)

وجدير بالذكر أن هناك مجهودات سابقة لحل مشكلة العشوائيات من قبل العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والجهات المانحة التي تمثل نواة للعمل في هذا المشروع.

ويؤدي افتقار هذه المناطق للخدمات والمرافق الأساسية وخاصة المتعلقة بالجوانب الصحية والتعليم إلى تعرض سكانها للأمراض التي ترتبط بتلوث البيئة، كما تنتشر السلوكيات المنحرفة وانتشار الجرائم وتفشى الإحباط واليأس لديهم، علاوة على عدم تشجيع الأسر الفقيرة لأبنائها على التعليم لارتفاع تكلفته بالنسبة لدخولهم أو عدم وعيهم بأهميته نظرا لرسوب الأبناء وتسربهم من المدارس أو استخدامهم لمساعدة ذويهم. وفي هذه الخطة سوف نقوم بعرض لأهم مشاكل العشوائيات وكذلك الحلول والمشروعات المقترحة للحد منها والقضاء عليها.

٥-٥-٢ الإنجازات خلال الخمسة أعوام الماضية

٥-٥-٢-١ القرارات والإجراءات:

- توجيهات السيد المحافظ بإعادة تخطيط المناطق العشوائية حيث أعطى قانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ للوحدات المحلية الحق بعمل مخططات للمدن والقرى التي لم يتم عمل مخطط عمراني لها.
- تم اتخاذ قرارات بإزالة بعض المباني التي تعوق إنشاء بعض الطرق مثل منطقة دار الرماد وعمل طريق يربط منطقة دار الرماد العشوائية بمنطقة المشتل والجامعة.

٥-٥-٢-٢ الدعم الفني والإداري:

- تقوم المحافظة بمعرفة إدارة التخطيط العمراني بالمساهمة مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني بعمل مخططات إستراتيجية وتفصيلية لكافة مدن المحافظة.
- العمل بمبدأ التخطيط المسبق يؤدي إلى عدم ظهور العشوائيات.
- يتم تدريب كوادر جديدة في مجال التخطيط العمراني لتدعيم منظومة العمل فنيا وإداريا.
- تم الموافقة على إدخال مرافق البنية الأساسية (مياه شرب - صرف صحي) إلى المناطق العشوائية بقيمة ٢٠٩ مليون جنيه وتم التنفيذ بنسبة ٦٠%.

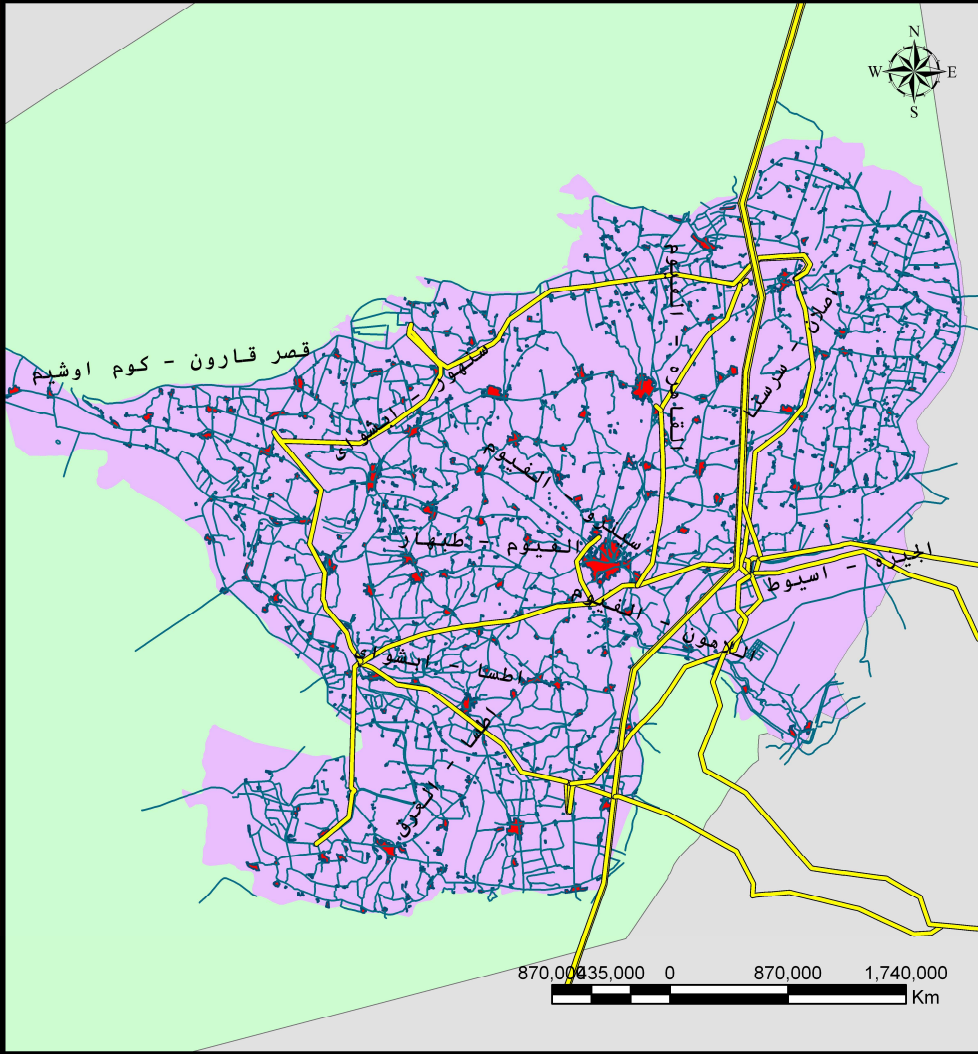
٥-٥-٢-٣ المشروعات والبرامج التي تم تنفيذها

- بالنسبة لمنطقة دار رماد العشوائية فقد تم عمل محور رئيسي بها يربط بين ميدان المسلة حتى منطقة الجامعة والمشتل بعرض حوالي ١٦ متراً.
- تم إنشاء مدينتي دمو والفيوم الجديدة وذلك بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٠٠.

٥-٥-٢-٤ المشروعات والبرامج الجاري تنفيذها

- جاري حالياً عمل أحوزه عمرانية لقرى المحافظة ويتبع ذلك عمل مخططات تفصيلية لها.
- جاري حالياً تخطيط المناطق العشوائية على مستوى كافة مدن المحافظة.

المناطق السكنية والطرق الرئيسية بمحافظة الفيوم



٥-٥-٣ الوضع الراهن: المشكلات والأسباب

الوضع الراهن	أهم المشكلات و التأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
إنتشار المناطق العشوائية في جميع مدن المحافظة خاصة:- - مدينة الفيوم بها حوالي ١٠ مناطق عشوائية . - مدينة سنورس بها حوالي ٤ مناطق عشوائية - مدينة إطسا بها حوالي ٥ مناطق عشوائية - مدينة إيشواي بها حوالي ٦ مناطق عشوائية.	■ مشاكل بيئية وصحية نتيجة الكثافة السكانية العالية ونتيجة انتشار الورش وما ينتج عنها من تلوث يسبب مشاكل بيئية لقاطني هذه المناطق ■ مشاكل في الطرق والمرافق الأساسية ■ مشاكل اجتماعية وصحية	■ عدم الوعي البيئي ■ قلة التعليم والثقافة ■ الفقر يؤدي إلي استغلال المسكن كورش حرفية (النجارة ودكوا وأعمال ميكانيكا....) مما يؤدي إلي تلوث البيئة ■ عدم تفعيل القوانين واللوائح المنظمة ■ عدم توافر البديل لنقل العشوائيات.	■ يوجد الآن مجموعة عمل تقوم بإعداد مخطط عام لتنمية مدينة الفيوم وإعادة تخطيطها

٥-٥-٤ الرؤية والأهداف

إعادة تخطيط المناطق العشوائية بالمحافظة وتوفير الخدمات الأساسية لهذه المناطق وذلك من خلال الأهداف التالية:-

- ١- دراسة تفصيلية للمناطق العشوائية واحتياجاتها على مستوى المحافظة.
- ٢- توفير الخدمات الأساسية للمناطق العشوائية من مياه شرب وصرف صحي - كهرباء.
- ٣- رفع الوعي البيئي لدى الأهالي بهذه المناطق.

٥-٥-٥ المستهدفات والإعمال المطلوبة

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف	القرارات والدعم المؤسسي والمشروعات والبرامج المطلوبة لتحقيق الهدف
دراسة تفصيلية للمناطق العشوائية بالمحافظة ، ووضع آليات لضمان عدم ظهور المزيد منها والحد من إمتدادها	تنفيذ دراسة المناطق العشوائية بنسبة لا تقل عن ٥٠% من المستهدف.	استكمال عمل مخططات تفصيلية لمدن المحافظة تفعيل قانون التخطيط العمراني
	رفع جميع المناطق العشوائية على خرائط تفصيلية	إتخاذ قرارات من شأنها تسهيل تحديث المناطق العشوائية دعم إدارات التخطيط بكوادر فنية وتدريبها
	المحافظة	قطاعات الكهرباء وشركة مياه الشرب والصرف الصحي - شركة الغاز - الطرق
الإمداد بالمرافق (مياه شرب - صرف صحي - كهرباء - غاز - طرق) وتحسين الوضع القائم طبقا للمخطط		

٥-٥-٦ قائمة المشروعات المقترحة

٥-٥-٦-١ المشروعات المقترحة ذات أولوية عالية

المشروع	الجهة المسؤولة	الجهة المقترحة للبيئة	الميزانية التقديرية (مليون جنية)	الإطار الزمني	جهة التمويل المقترحة
عمل رفع مساحي للمناطق العشوائية	المحافظة	الهيئة العامة للتخطيط العمراني ومديرية المساحة	٢	سنة	تمويل محلي - منح أجنبية
عمل مخططات تفصيلية لتطوير المناطق العشوائية	المحافظة	مكاتب استشارية	٥	سنتان	تمويل محلي - منح أجنبية

٥-٦-٣ مشروعات ذات أولوية متوسطة

المشروع المقترح	الجهة المسؤولة	جهات مقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية (مليون جنيه)	الإطار الزمني	جهات التمويل المقترحة
إنشاء جمعيات أهلية بالمناطق العشوائية بالتوازي مع عمليات التطوير تكون مهمتها الحفاظ على ما تم انجازه من تطوير العشوائيات ورفع الوعي لدى السكان	المحافظة	التضامن الإجتماعي	٢	سنتان	تمويل محلي - منح أجنبية

٥-٥-٧ توصيف المشروعات أو البرامج ذات الأولوية المرتفعة

١ - عمل رفع مساحي للمناطق العشوائية على مستوى المحافظة

وصف المشكلة:

تفتقر المناطق العشوائية إلى خرائط تفصيلية توضح طبيعة المنطقة من حيث الطرق والخدمات الموجودة بها مما يمثل عائقاً أمام تطوير هذه المناطق.

وصف المشروع:

- وضع بروتوكول تعاون بين الهيئة العامة للتخطيط العمراني ومديرية المساحة ومحافظة الفيوم للبدء في تنفيذ المشروع.
- إنشاء لجان للإشراف على التنفيذ .
- البدء بالرفع المساحي للمناطق العشوائية على مستوى مدن المحافظة على خرائط ذات مقياس رسم مناسب.

جهات لتنفيذ المشروع :

الهيئة العامة للتخطيط العمراني ومديرية المساحة

تكلفة تقديرية للمشروع :

٢ مليون جنيه

٢ - عمل مخططات تفصيلية لتطوير المناطق العشوائية

وصف المشكلة:

المناطق العشوائية تتصف بعدم وجود مخطط تنظيمي لها وبالتالي توجد بها مشاكل في الطرق والمرافق وكذلك بها كثافة سكانية عالية وتنتشر بها صناعات حرفية كثيرة تسبب مشاكل بيئية وصحية.

وصف المشروع:

- التعاقد مع جهات استشارية يمكنها أن تقوم بعمليات إعادة تخطيط المناطق العشوائية.
- إعداد المخطط العمراني لكل منطقة طبقا لطبيعة المنطقة.
- اعتماد المخطط من الهيئة العامة للتخطيط العمراني ومحافظة الفيوم.

جهات لتنفيذ المشروع:

مكاتب استشارية لها خبرة في مجال التخطيط العمراني

تكلفة تقديرية للمشروع:

٥ مليون جنيه

٣ - الإمداد بالمرافق وتحسين الوضع القائم طبقا للمخطط

وصف المشكلة:

تفتقر المناطق العشوائية إلى الخدمات الأساسية من مياه شرب وصرف صحي وكهرباء وغاز و طرق. مما يؤدي إلى سوء الخدمات بهذه المناطق مما يمثل عائقا أمام تطوير هذه المناطق.

وصف المشروع:

- توصيل خدمات المرافق الأساسية للمناطق العشوائية

جهات لتنفيذ المشروع:

الهيئة العامة للتخطيط العمراني - وزارة الإسكان - المحافظة .

تكلفة تقديرية للمشروع:

٣٠٠ مليون جنيه

٦- الأعمال المطلوبة لرفع الوعي البيئي العام بالمحافظة

لعل تشجيع المبادرات ودعم الشعور بالملكية من أهم أهداف خطة العمل البيئي للمحافظة. و قد تم ذلك من خلال تشكيل مجموعات عمل من خلال المعنيين بالإدارة البيئية بالمحافظة. وبهدف ذلك إلى توعية نطاق واسع من المعنيين بأهمية مشاركتهم في إعداد خطة العمل البيئي في تطوير وتنمية بيئتهم عن طريق تحديد الأنشطة والمشروعات المقترحة التي تعبر عن أرائهم. و بناء عليه فمن المرجو أن يشعر المشاركون في إعداد خطة العمل البيئي بمسؤولية تجاه التنفيذ و يعد ذلك ضروريا للعديد من القضايا البيئية التي لا يمكن حلّها من دون المشاركة المباشرة للأفراد والمجتمعات لتحسين الظروف البيئية لأنفسهم والآخرين.

وليس بالضرورة أن تعكس آراء المعنيين القضايا البيئية الرئيسية التي تراها الحكومة، و لكن تلك الآراء قد تم دمجها وأدرجها في خطة العمل البيئي من خلال الإعداد بشكل موضوعي ومراعاة الأولويات. وقد ساعدت عملية تحديد الأولويات في إدراك الحاجة إلى الاستجابة السريعة للمشكلات الحادة والعاجلة، والذي يعمل على تشجيع الدعم المتزايد للمشروعات الأبعد مدى والأكثر تكلفة لمعالجة القضايا البيئية التي من شأنها أن تحقق التنمية المستدامة في محافظة الفيوم.

تم من خلال خطة العمل البيئي دمج الأولويات والمتطلبات الخاصة بكافة مجموعات المنتفعين بالمحافظة وظهر من خلال ذلك العديد من الفرص التي يمكن من خلالها تنمية الشراكة بين المجموعات المختلفة لتحقيق التنمية المستدامة بالفيوم . و رغم أن هذه المشروعات لا تستطيع بمفردها حل القضايا الرئيسية، إلا أنها تسهم بالتأكيد نحو تحقيق الهدف النهائي. و يعد تشجيع هذه الأعمال الصغيرة بمثابة نقطة إنطلاق لمساعدة كل مجموعات المعنيين في إدراك ما يمكن لخطة العمل تحقيقه، مما يزيد بدوره من الدعم والتأييد لخطة العمل البيئي للمحافظة. كما تعتبر هذه المشروعات الطريقة الأولية لتشجيع المزيد من المشاركة بين مختلف فئات المنتفعين.

٧- الدعم المؤسسي وبناء قدرات الإدارة البيئية بالمحافظة

٧-١ الدعم المؤسسي وبناء القدرات

إن التنفيذ الناجح للأعمال الواردة في خطة العمل البيئي لمحافظة الفيوم سيؤدي إلى الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد المتاحة. و يتطلب كذلك استثمارات جديدة وخصوصاً لمنشآت البنية الأساسية المقترحة. وفي كلتا الحالتين سيتطلب الأمر تطوير الهياكل المؤسسية وأنظمة الحوافز التي تدعم التنفيذ.

ويتناول هذا الجزء من التقرير بعضاً من الأعمال اللازمة لتعزيز المؤسسات القائمة وزيادة التنسيق الفعال بينها. وقد قامت المحافظة مؤخراً بتشكيل لجنة عليا للبيئة برئاسة السيد المحافظ والتي تتولى مسؤولية تنفيذ خطة العمل البيئي للمحافظة. كما يوجد بالمحافظة أيضاً إدارة لشئون البيئة على مستوى المحافظة، وكذلك وحدات بيئية على مستوى المراكز. أما بالنسبة للوزارات المعنية مثل وزارة الإسكان، ووزارة الري، ووزارة الصحة، فإن عليها مسؤوليات بيئية بموجب القوانين المختلفة وأدواراً هامة يجب القيام بها لذا فإن قدراتهم ستحتاج إلى الدعم ليتمكنوا من الوفاء بهذه المسؤوليات كما ستحتاج هياكلهم المؤسسية أيضاً للدعم لتيسير إجراءات المساهمة الفعالة من القطاع الخاص والجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع وجميع قطاعات المجتمع بأكملها في تنفيذ متطلبات خطة العمل البيئي.

٧-٢ نظام التخطيط والإدارة البيئية

يعد إعداد نظام لا مركزي فعال للتخطيط والإدارة البيئية من المتطلبات الهامة لتنفيذ واستدامة أعمال خطة العمل البيئي للمحافظة ويتطلب الأمر وضع هيكل لإدارة وتقييم وتحسين فاعلية وكفاءة لامركزية الإدارة البيئية على مستوى المحافظة. وينبغي أن يقوم نظام التخطيط والإدارة البيئية على منهج مخطط ومنظم للإدارة البيئية تحت إشراف اللجنة العليا للبيئة الذي سيتولى مراجعته وتحديثه بانتظام لضمان ملاءمته للقضايا المطروحة. سيكون لنظام التخطيط والإدارة البيئية الوظائف العامة التالية:

- التخطيط الاستراتيجي لضمان التنمية المستدامة الصديقة للبيئة.
- تطبيق تخطيط استخدام الأراضي الذي يراعى القوانين البيئية من خلال تطبيق اشتراطات تقييم الأثر البيئي والإلتزام بها.

- التنسيق بين أنشطة مجموعات المعنيين بهدف تحسين الخدمات البيئية، والحفاظ على الموارد وحمايتها ومعالجتها.
- زيادة الوعي العام واستشارة المجتمع بشأن القضايا البيئية.
- بناء القدرات من خلال التدريب والتعيين وتشغيل خدمات الإرشاد الفعالة.
- تدبير الموارد المالية و البشرية اللازمة لتنفيذ برامج ومشروعات خطة العمل البيئي للمحافظة.
- المتابعة الفعالة و تطبيق القوانين البيئية و وضع معايير وحوافز للأداء البيئي .
- دعم خطة العمل البيئي للمحافظة وضمان إستدامتها وتحديثها.

وترجع أهمية الدعم المؤسسي للحاجة إلى:

- تطوير نظام للتخطيط والإدارة البيئية للعمل على المعالجة الفعالة للقضايا ذات الأولوية المذكورة في خطة العمل البيئي ، وذلك علي مستوى الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع.
- ضمان الالتزام بالتطبيق والتنفيذ لخطة العمل البيئي للمحافظة والاعتراف بها على أعلى المستويات داخل المحافظة.
- تشجيع وتيسير المشاركة لكل مجموعات المعنيين المهتمين بتحسين الخدمات البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية.
- إنشاء شبكة ربط للتنسيق بين كل مجموعات المعنيين من أجل العمل على استدامة خطة العمل البيئي للمحافظة.
- لا يفرض النظام البيئي للإدارة والتخطيط أي أعباء بيروقراطية جديدة، فهو يعتمد على النظام اللامركزي الحالي للإدارة البيئية بالمحافظة، والذي يتكون من:
- تتولى اللجنة العليا للبيئة والذي تم إنشائها مؤخراً مسؤولية تنسيق وإدراج أنشطة التخطيط والإدارة البيئية على مستوى المحافظة ويتضمن دورها ما يلي :-
- إعداد الآليات التي تهدف إلى دمج الأولويات الإستراتيجية لخطة العمل البيئي للمحافظة في التخطيط العام وإعداد البرامج والميزانيات وتخصيص الموارد.

- دعم مزيد من التنسيق و تبادل المعلومات بين الوزارات وأجهزتها على مستوى المحافظة.
 - زيادة التنسيق والتعاون ما بين الأجهزة القطاعية على مستوى المحافظة.
 - توصيل الآراء للأجهزة المركزية (مثل جهاز شئون البيئة) وتعظيم المدخلات المحلية في السياسات والخطط البيئية القومية (أي في الخطة القومية للعمل البيئي).
 - متابعة تنفيذ وتحديث أولويات خطة العمل البيئي للمحافظة وضمان إدراج القضايا البيئية في خطط التنمية.
 - القيام بدور استشاري للمحافظ فيما يتعلق بالقضايا البيئية الإستراتيجية.
- وتتضمن المبادرات التي تم البدء فيها على المستوى المركزي لدعم لامركزية الإدارة البيئة ما يلي:
- إصدار قرار لتحويل إدارات شئون البيئة بجميع المحافظات إلى إدارات عامة لشئون البيئة. وقد تم ذلك بالفعل في عدد من المحافظات مثل البحر الأحمر والوادي الجديد. وسيعمل تنفيذ هذا القرار على إعطاء المزيد من الأهمية للقضايا البيئية كما سيدعم عملية لامركزية الإدارة البيئية.
 - التنسيق الشامل للأنشطة البيئية في كل الإدارات/المراكز و المديریات في المحافظة ضمن المهام الرئيسية للإدارة العامة لشئون البيئة و يتضمن ذلك إعداد الخطط والبرامج البيئية الإستراتيجية. من الممكن أيضاً أن تعمل الإدارة العامة كمكتب للإعلام والشكاوى الخاصة بالمسائل البيئية والتي ستساعد على المتابعة البيئية وتقديم التدريب البيئي ورفع الوعي البيئي للمجتمع.

٧-٣ المديریات البيئية الرئيسية

ينبغي أن يتم تأسيس نظام التخطيط والإدارة البيئية بناءً على النظام الحالي للامركزية الإدارة البيئية بالمحافظة (جدول ٢) كما يتأتى على نظام التخطيط والإدارة البيئية أيضاً أن يساعد على تنسيق ودعم فاعلية المديریات الرئيسية الأخرى بمحافظة الفيوم من أجل تحقيق مسئولياتها البيئية، كما يوضح الجدول الآتي:-

جدول : (٢) المديریات البيئية الرئيسية (المسئوليات والتنسيق)

المديریات	مجالات المسئولية البيئية	التنسيق مع الجهات الأخرى
وزارة الموارد المائية والري (تختص بصفة أساسية بتوزيع المياه ونظافة الترع من المخلفات)	- تطبيق القانون ١٩٨٤/١٢ بشأن الري والصرف والقرارات ذات الصلة إعداد تقديرات للطلب على مياه الري للوزارة المركزية. - إدارة مرافق البنية الأساسية للإمداد بخدمات الصرف ومياه الري وتشغيلها وتوزيعها وفقاً لمخصصات الوزارة. - ضمان الري والصرف الكافي للأراضي الزراعية لزيادة محاصيلها المتوقعة. - زيادة كفاءة نقل المياه للأراضي المروية. - إحلال وتجديد شبكات الصرف القديمة. - تطبيق القانون ٤٨ عن طريق التفنيش المشترك مع شرطة المسطحات المائية.	- مديريات الصحة تأخذ عينات لقياس جودة المياه للحفاظ الصحة العامة. - رفع أية مشكلات تتعلق بنوعية مياه الري إلى الوزارة المركزية. - رفع مخالفات القوانين بخلاف القانون ٤٨ إلى إدارة شئون البيئة بالمحافظة أو أية جهة معنية أخرى. - رفع مشكلات نوعية مياه الري إلى الوزارة المركزية لموارد المياه والري.
وزارة الإسكان الهيئة العامة للصرف الصحي	- تطبيق القانون ١٩٦٢/٩٣ بشأن التخلص من الصرف الصحي والقرارات ذات الصلة لضمان توافق خدمات جمع مياه الصرف ومعالجتها مع القوانين المصرية. - تشجيع إعادة استخدام مياه الصرف المعالجة والحماة . - توفير مرافق كافية للجمع والمعالجة للقرى الصغيرة، والمناطق الريفية. - ضمان توفر مرافق المعالجة الكافية للمخلفات الصناعية. - ضمان توافق مياه الصرف المنزلية والصناعية التي يتم التخلص	- يوجد بمديرية الصحة برنامج متابعة روتينية لسوائل الصرف الصناعي التي يتم صرفها إلى شبكة المجارى العامة. - تقوم مديريةية الصحة بإجراء إختبار على سوائل الصرف نيابة عن إدارة شئون البيئة أو إدارة الصرف الصحي بحسب الطلب.

المديريات	مجالات المسؤولية البيئية	التنسيق مع الجهات الأخرى
	- منها في شبكة المجارى العامة مع المعايير المصرية. - إعداد مشروعات الصرف الصحي الصغيرة (خطوط أنابيب، أنظمة، مضخات)، والكبيرة وتنفيذها بواسطة الوزارات المركزية وإدارتها بواسطة المحافظة. - إشراف موظفي المراكز ومتابعتهم للمشروعات التي يتم تنفيذها عن طريق مقاولي القطاع الخاص. - يتولى موظفي المراكز مسئولية فحص حالات التسرب، أو الأنابيب التالفة، والروائح الصادرة عن وحدات المعالجة، والتلوث الناتج عن المجارى غير المعالجة.	رفع المخالفات المرتبطة بتلوث المياه إلى شرطة المسطحات المائية.
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي مديرية الزراعة	- تطبيق القانون ١٩٦٦/٥٣ والقرارات ذات الصلة. - تقدم خدمات التسويق والخدمات المالية، والتقاوي الزراعية من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية. - مساعدة القطاع الزراعي على مكافحة الآفات والأمراض. - المساعدة في الحفاظ على نوعية التربة (على سبيل المثال عن طريق إجراء البحوث حول تملح التربة). - تشجيع مشروعات استصلاح وتسوية الأراضي. - إدارة وتنظيف ترع الري والصرف (حيث تتولى وزارة الموارد المائية والري إدارة الترعة الرئيسية، وتتولى وزارة الزراعة إدارة الترعة الفرعية). - توفير المعلومات، والتدريب، وخدمات الإرشاد الزراعي الخاصة بالممارسات الزراعية (مثل مكافحة الآفات، استخدام السماد، وتربية الحيوانات). - منح التراخيص للصناعات الحيوانية التي تتطلب تراخيص كثيرة.	- تقوم وزارة الصحة وهيئة تنمية الصادرات بالرقابة على نوعية الإنتاج الزراعي. - تقوم المديرية بإبلاغ الوحدات البيئية بكل مركز بالمخالفات البيئية.

المديريات	مجالات المسؤولية البيئية	التنسيق مع الجهات الأخرى
وزارة الصحة والسكان مديرية الصحة	- تقوم بأخذ عينات من موارد مياه الشرب، ومحطات معالجة المياه، وسوائل الصرف الناتجة عن محطات معالجة الصرف الصحي ومياه الصرف بشبكات المجارى المحلية، ومياه الترعى. - تحليل هذه العينات (أو إرسالها إلى وزارة الصحة المركزية لتحليلها) - أخذ وتحليل العينات من مصادر التلوث الصناعية ومصادر التلوث الأخرى بحسب طلب الأجهزة الأخرى. - رصد نوعية الهواء المحيط (من خلال مرفقي رصد ثابتين ووحدات الرصد النقالي). - تنفيذ برامج التطعيم لمنع الأمراض المعدية وإدارتها. - مديرية الصحة ليست مسئولة بشكل مباشر عن الإلزام بتنفيذ القانون .	- في حالة وجود مشكلة خاصة بنوعية مياه الشرب يتم تشكيل لجنة من إدارة شئون البيئة، وشركة المياه للتحقق من المشكلة وفحصها. - يتم إرسال العينات التي يتم أخذها من المواقع المشتبه بها في نهر النيل إلى الوزارة المركزية، التي تقوم بعدها بإخطار المحافظة في حالة وجود مشكلة.

٧-٤ الدعم المؤسسي للهيئات الأخرى

ينبغي ألا يقتصر البناء المؤسسي على الهيئات الحكومية، ولكن يجب توجيه مجهودات كبيرة أيضاً لبناء قدرات الجمعيات الأهلية، والمجتمعات، والمؤسسات التعليمية العامة، والقطاع الخاص لدعم قدراتهم في مجالات تخطيط البرامج والمشروعات البيئية وإدارتها. يجب أن تشمل المبادرات على تشجيع تعيين موظفي الإتصال البيئي في النقابات المهنية والغرف التجارية لتعزيز المتابعة الذاتية للشركات الأعضاء بها والفوائد التي تعود عليها نتيجة لتحسين الأداء البيئي .

٨ - الأدوار والمسؤوليات

وسيكون لكل هدف بيئي جاء في خطة العمل البيئي، الجهات الرئيسية المسؤولة عن تنفيذه كما هو مذكور في جدول (٣). و يجب أن تتولى إدارة البيئة مسؤولية تنسيق إعداد السياسة ومراقبة النتائج وتقديم التقارير عن الإنجازات في هذا الشأن وتقديم التوصيات الخاصة بتطوير الأداء.

جدول (٣) : مسؤوليات تنفيذ خطة العمل البيئي بالمحافظة

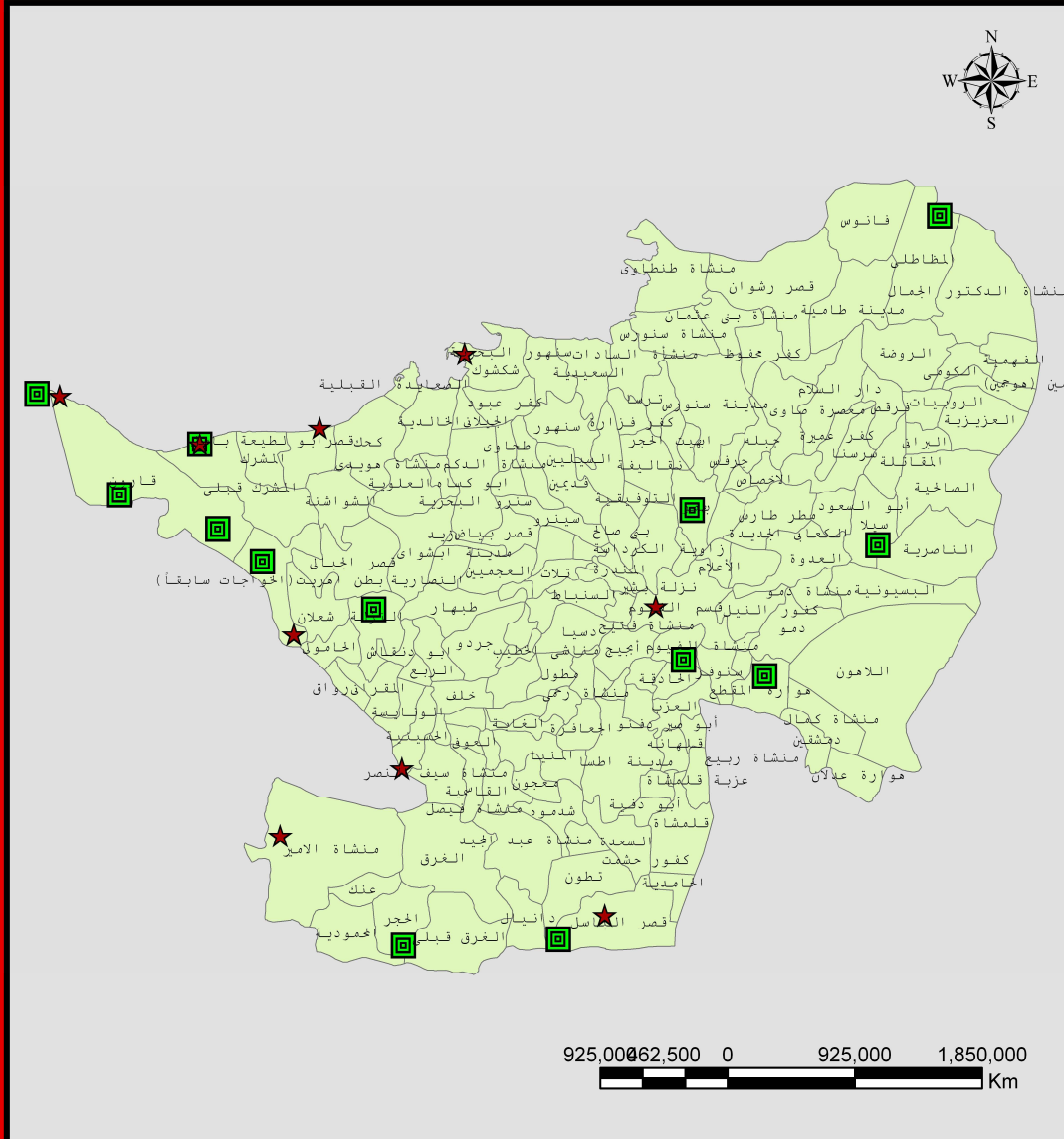
القضايا والأهداف	المنظمات الرئيسية المنفذة	الجهات الرئيسية المشاركة
الصرف الصحي		
• مد خدمات الصرف الصحي لجميع المناطق الحضرية والريفية	الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي،	وزارة الإسكان والمرافق
• دعم و بناء القدرات المؤسسية للقطاعات على مستوى المحافظات	مجالس المدن، المجالس القروية، الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي،	محافظة الفيوم، إدارة شئون البيئة
• تعظيم إعادة استخدام مياه الصرف المعالجة والحماة	مديرية الزراعة، الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي،	إدارة شئون البيئة، الجمعيات التعاونية الزراعية، وعمال الإرشاد الزراعي
إدارة المخلفات الصلبة		
• وضع إستراتيجية ملائمة للإدارة المتكاملة للمخلفات لمحافظة الفيوم	إدارة المخلفات الصلبة	إدارة شئون البيئة مجالس المدن، المجالس القروية، وجمعيات تنمية المجتمع
• تحسين تشغيل وصيانة خدمات ومرافق المخلفات	مجالس المدن، المجالس القروية	إدارة شئون البيئة
• تحسين الأنظمة القائمة لجمع المخلفات ونقلها	مجالس المدن، المجالس القروية	إدارة شئون البيئة
• تبني الأنظمة الملائمة وذات الجودة العالية لمعالجة المخلفات والتخلص منها	مجالس المدن، المجالس القروية، والمستشفيات، والمصانع، الخ	إدارة شئون البيئة، ومديرية الصحة
• ضمان التدوير الآمن والمستدام للمخلفات	مجالس المدن، المجالس القروية، والمستشفيات، والمصانع، الخ	إدارة شئون البيئة، ومديرية الصحة

القضايا والأهداف	المنظمات الرئيسية المنفذة	الجهات الرئيسية المشاركة
- إدخال أنظمة مناسبة لإدارة المخلفات الخطرة/الطبية - تحسين التنظيم المؤسسي وبناء قدرة العاملين	مجالس المدن، المجالس القروية والمستشفيات، والمصانع، الخ مجالس المدن، المجالس القروية	إدارة شئون البيئة، ومديرية الصحة محافظة الفيوم
الإمداد بالمياه ونوعية المياه		
- تحقيق تغطية خدمة (١٠٠%) وزيادة الإنتاج للوفاء بالطلب المتوقع - تحسين نوعية خدمة المياه لتتوافق مع المعايير المصرية - رفع مستوى جمع رسوم الإستهلاك من (٦٥%) إلى (٨٥%) وخفض الخسائر في الشبكات من (٢٥%) إلى (٢٠%) - بناء القدرة المؤسسية لتحسين إدارة الإمداد بالمياه وشبكة الخدمات	الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، مجالس المدن، المجالس القروية، والمصانع، والجمعيات، وجمعيات تنمية المجتمع، والمنظمات الأهلية (المجلس الشعبي المحلي بالمحافظة)، مجالس المدن، المجالس القروية	الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، ومحافظة الفيوم ، الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي،، ومديرية الصحة الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي،
الموارد المائية		
- تحسين إدارة موارد المياه السطحية والجوفية - تحسين كفاءة موارد المياه السطحية والجوفية - خفض تلوث موارد المياه السطحية والجوفية	وزارة الري و الموارد المائية وزارة الري و الموارد المائية مديرية الصحة، المصانع، وإدارة شئون البيئة مديرية الزراعة، مديرية الأشغال العامة والموارد المائية، ومديرية الصحة	إدارة شئون البيئة إدارة شئون البيئة جهاز شئون البيئة، شرطة المسطحات المائية

القضايا والأهداف	المنظمات الرئيسية المنفذة	الجهات الرئيسية المشاركة
الزراعة		
• تحسين كفاءة التربة والري	مديرية الزراعة	وزارة الري و الموارد المائية
• تعظيم استخدام الأسمدة والمبيدات	مديرية الزراعة	وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي
• تعزيز إنتاج الأسماك	مديرية الزراعة	الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية
• تقليل فاقد الحصاد والتعامل معه	مديرية الزراعة	وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي
• تطوير الإدارة المؤسسية	مديرية الزراعة	محافظة الفيوم
التلوث الصناعي		
• ضمان التخزين الآمن للمواد الخطرة والتخلص الآمن من المخلفات الخطرة	المصانع، وإدارة شئون البيئة	جهاز شئون البيئة، مديرية الصحة، ومديرية القوى العاملة
• تقليل الانبعاثات الغازية والدقيقة من المصانع الكبيرة ومكامير الفحم ومصانع الطوب بنسبة (٥٠%)	المصانع	إدارة شئون البيئة، ومديرية الأشغال العامة والموارد المائية
• زيادة القدرة الحكومية لإدارة الأنشطة الصناعية	هيئة التنمية الصناعية، مجالس المدن، و المجالس القروية	إدارات شئون البيئة
نقص الوعي البيئي		
• رفع الوعي البيئي بين العاملين بالقطاع الحكومي و أهالي محافظة الفيوم	محافظة الفيوم ، إدارة التوعية العامة ، جهاز شئون البيئة، ومديرية التربية والتعليم	مجالس المدن، المجالس القروية، ومديرية الصحة
• تحسين الإمداد بالخدمات لتمكين الأهالي من أتباع الممارسات الصحية السليمة.	الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي	الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي، ومديرية الصحة

القضايا والأهداف	المنظمات الرئيسية المنفذة	الجهات الرئيسية المشاركة
الموارد الطبيعية		
• دعم عمليات التخطيط، والتشغيل، والتنظيم بالمناجم والمحاجر	إدارة المناجم والمحاجر	محافظة الفيوم
• دعم قدرة إدارة المناجم والمحاجر	إدارة المناجم والمحاجر، إدارة شئون البيئة	جهاز شئون البيئة
• تحسين دراسات تقييم الأثر البيئي	إدارة شئون البيئة، والوحدات البيئية	جهاز شئون البيئة
• تخفيف الآثار الناجمة عن أعمال المناجم والمحاجر	إدارة المناجم والمحاجر إدارة شئون البيئة، والوحدات البيئية القروية	جهاز شئون البيئة
التراث الثقافي		
• دعم إدارة المواقع الثقافية والمناطق ذات الأهمية البيئية	إدارة الآثار	محافظة الفيوم ، والمجلس الأعلى للآثار
• دعم بناء القدرات	إدارة الآثار	محافظة الفيوم ، والمجلس الأعلى للآثار
• حماية الموروث الثقافي	محافظة الفيوم	المجلس الأعلى للآثار
• حماية المنطقة الواقعة حول منطقة عين السيليين والمحميات الطبيعية مثل بحيرة قارون ووادي الريان والكثير من الآثار مثل مسلة سنوسرت الأول	إدارة الآثار	محافظة الفيوم
حماية التنوع البيولوجي وبحيرة قارون		
• وضع برنامج لصيانة التنوع البيولوجي والبيئة	محافظة الفيوم، ومديرية الزراعة، وجهاز شئون البيئة، ومديرية التربية و التعليم	مديرية إدارة البيئة، ومركز المدينة، ووحدات القرية
• إدارة مناطق المحميات الطبيعية	محافظة الفيوم ، ومديرية الزراعة، وجهاز شئون البيئة	إدارة شئون البيئة
• الحد من المخاطر (التهديدات) البيئية	محافظة الفيوم ، ومديرية الزراعة، وجهاز شئون البيئة	إدارة شئون البيئة

الموروث الثقافى و الحضارى و اهم المزارات السياحية



٩- تمويل وتنفيذ الخطة

٩-١ أولويات التنفيذ

روعي في الأعمال المقترحة لخطة العمل البيئي للمحافظة، طرح حلول عملية و منخفضة التكلفة، غير أن محدودية الموارد المتاحة تعد حائلاً أمام تحقيق التحسينات المرجوة وتتطلب القضايا الخمس الرئيسية ذات الأولوية التي تم تحديدها تدخلات سريعة:

١. تحسين إدارة المخلفات الصلبة والطبية الخطرة

٢. تطوير بحيرة قارون

٣. تنمية الثروة الزراعية والسمكية

٤. الحد من تلوث الهواء

٥. الارتقاء بالمناطق العشوائية

بالنسبة للأولويات البيئية المذكورة فتقع المسؤولية الأكبر للتعامل معها على عاتق المحافظة في صورة الإمداد بخدمات المرافق البيئية (على الرغم من أنه لابد في الوقت ذاته التأكد من فرص مشاركة القطاع الخاص). كما أن للجامعة دوراً هاماً في تنفيذ الأولوية الثالثة والخامسة على وجه الخصوص.

ولنتناول ما سبق ذكره، يتطلب الأمر توجيه الأولوية في الثلاثة سنوات الأولى إلى الآتي:

أ) إنشاء وتقوية نظام التخطيط والإدارة البيئية

يتطلب تحقيق إنجازات مستدامة إنشاء هياكل مؤسسية قوية و توفير الموارد اللازمة لتحقيق الإنجازات فلا بد من إعادة هيكلة مكتب شئون البيئة بالمحافظة خلال السنة الأولى من بداية خطة العمل البيئي للمحافظة. ومن أجل إنجاز ذلك بفاعلية ، سيتطلب الأمر أن تنشئ المحافظة مكتب عام للبيئة يكون له دور محوري في تنفيذ الخطة داخل المحافظة تحت إشراف وتوجيه اللجنة العليا للبيئة . ولابد من توفير المصادر من أجل تقديم التدريب المطلوب لكل الموظفين في المكتب العام للبيئة واللجنة العليا للبيئة خلال العامين الأولين.

ولابد من زيادة الوعي لما لنظام التخطيط والإدارة البيئية من دور في تحقيق أهداف خطة العمل البيئي للمحافظة. كما ينبغي تطوير إستراتيجية حملات الوعي البيئي من أجل ضمان نشر المشروعات البيئية الناجحة في أنحاء المحافظة مدعومةً برسائل لنشر أهداف خطة العمل البيئي للمحافظة. وينبغي أن تتضمن الإستراتيجية الوحدات الإدارية للمحافظة وجهاز شئون البيئة والجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع والمدارس والجامعات والمساجد والإتحادات التجارية ومجموعات رجال الأعمال ووسائل الإعلام.

(ب) وضع ميزانية و خطة خمسية للتنفيذ

يتعين على المحافظة بعد الانتهاء من إعداد الخطة، الاتصال بالمديريات والجهات المختصة والمسئولة عن التعامل مع القضايا ذات الأولوية السابق ذكرها. على أن يتم مساعدة هذه الجهات في دمج الأجزاء ذات الصلة بخطة العمل البيئي للمحافظة في خططهم العملية وفي تحديد تكاليف التنفيذ. وسوف تعظم خطط التنفيذ المفصلة من حسن استخدام الميزانيات المتاحة حالياً وسوف تحدد الأولويات التي تحتاج إلى موارد إضافية لتحقيق أهداف خطة العمل البيئي للمحافظة.

و ينبغي أن يتم في إطار خطة التنفيذ تحديد أولوية الأنشطة في كل مكون من المكونات. فعلى سبيل المثال، ربما يكون من الضروري تقرير إعطاء الأولوية لتوفير الخدمات الحكومية الأساسية للمناطق الأكثر فقراً أو لتعزيز الأعمال من أجل جذب الاستثمارات صديقة البيئة كإنشاء مدينة صناعية.

(ج) تقوية قدرات المراقبة

ينبغي أن تقوم المحافظة من البداية بتحديد عددا من المؤشرات القابلة للقياس للتعرف على التقدم في أنشطة خطة العمل البيئي للمحافظة كما ينبغي تشجيع المديريات والشركات على وضع أهداف إدارية وفردية كما سبق الإشارة في الجدول رقم (٢). ويساعد ذلك في تحقيق فاعلية أكبر واستغلال هادف للموارد المحدودة لكي تعطى تأثيراً أكثر نفعاً وأداءً بيئياً أكثر تطوراً.

(د) العمل على نشر خطة العمل البيئي للمحافظة للعمل على جذب موارد إضافية

سيعمل تنفيذ أولويات خطة العمل البيئي للمحافظة على تعبئة الموارد داخل محافظة الفيوم، على كل المستويات بدءاً من المحافظة ومروراً بالمجتمعات وجمعيات تنمية المجتمع والجمعيات الأهلية. وتوفر خطة العمل البيئي إطار عمل واضحاً يتم من خلاله توجيه الأموال إلى القضايا ذات الأولوية. ويجب رفع خطة العمل البيئي للمحافظة إلى الوزارات المعنية الرئيسية والهيئات

المانحة والمنظمات القومية للحصول على تأييد من جانب هذه المنظمات لجهود الإدارة البيئية بالمحافظة. كما أن كسب التأييد المستمر على أعلى المستويات يمكنه المساعدة في فتح المجال أمام تمويل إضافي لتنفيذ خطة العمل البيئي للمحافظة.

هـ) جذب مشاركة القطاع الخاص لتقديم خدمات المرافق

ينبغي على المحافظة وضع إطار عمل قانوني واقتصادي يعزز مشاركة القطاع الخاص والاستثمار في إمداد وتوصيل خدمات المرافق البيئية. وسيقلل هذا من العبء المادي والإداري الواقع على المحافظة وسيعمل على تحسين جودة و تغطية و توصيل الخدمات البيئية.

٩-٢ مؤسسات التمويل والجهات المانحة الأجنبية

تقوم المحافظة والجهات المانحة بتمويل عددا من المشروعات الهامة بالمحافظة مثل مشروع إدارة المخلفات الصلبة الذي تم تنفيذه بالتعاون مع السفارة الهولندية وكذلك مشروع التنمية الزراعية مع هيئة كير ومشروعات جمع المخلفات والصرف الصحي بالقرى مع الصندوق المصري السويسري. وهناك إمكانية لتكرار هذه المبادرات في أماكن أخرى بمحافظة الفيوم.

٩-٣ مؤسسات التمويل والجهات المانحة المحلية

إن المشاركة الفعالة للحكومة في عملية إعداد خطة العمل البيئي للمحافظة يعد عاملاً أساسياً لضمان التأكيد على ملكيتها. ولهذا الغرض شارك الممثلون الحكوميون مشاركة كبيرة في مجموعات العمل لإعداد التوصيف البيئي لمحافظة الفيوم وتحديد أولويات خطة العمل البيئي للمحافظة. وعلى الجهات التنفيذية بالمحافظة التعاون مع الجهات المانحة المحلية مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية والجهات التمويلية الأخرى في تنفيذ أولويات الخطة.

٩-٤ القطاع الخاص

للقطاع الخاص دوراً هاماً في المساعدة على تنفيذ خطة العمل البيئي لمحافظة الفيوم، وتعد تنمية هذا الدور ضرورية ومرتبطة بمجموعات المعنيين الأخرى خاصة المحافظة، حيث يجب على المحافظة تحديد الطرق المختلفة التي يمكن للقطاع الخاص أن يشارك بها وكيف يمكن تشجيع ذلك. ويمكن أن يتضمن ذلك على سبيل المثال: زيادة دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات البيئية (مثل تطوير جمع المخلفات والتخلص منها، الإمداد بالمياه، أو معالجة الصرف)، وبناء مزيد من الشراكات البناءة بين إدارة شئون البيئة بالمحافظة والقطاعات الصناعية والمستثمرين لمعالجة قضايا الالتزام بتطبيق تقييم الأثر البيئي والتفتيش على المصانع، و تحفيز ودعم مسئولية شركات القطاع الخاص وذلك على سبيل المثال من خلال تطبيقها لأنظمة محسنة للمتابعة الذاتية أو تطبيق ممارسات الإدارة البيئية الجيدة.

٩-٥ الجمعيات الأهلية

يوجد بمحافظة الفيوم العديد من الجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع التي تعمل في مجال البيئة وتهدف من خلال برامجها إلى تحسين الوضع البيئي بالمحافظة. وخلال الأعوام الماضية استطاعت الجمعيات الأهلية أن تجذب عدد من التمويلات الخارجية من خلال دعم الجهات

المانحة والتبرعات المحلية لتقوم بتنفيذ عدد من المبادرات البيئية الهامة . ونذكر منها جمعيات تنمية المجتمع التي استطاعت الحصول على تمويل لجمع المخلفات الصلبة من القرى وكذلك جمعية رابطة المرأة العربية بقرية أبه كساه مركز إيشواي التي تدير مشروع لفرز المخلفات . وكذلك يوجد عدد من الجمعيات تتولى جمع ونقل مخلفات الصرف الصحي من المنازل بالقرى وهي تساهم هنا مع الوحدات المحلية في التخلص من مشكلة الصرف الصحي. كما قامت جمعية المحافظة على البيئة بالفيوم بإنشاء محرقة للمخلفات الطبية الخطرة مما يساهم في حل هذه المشكلة البيئية.

١٠ - المساهمة في التأثير على القضايا القومية والعالمية

لا شك أن تنفيذ الأولويات البيئية التي جاءت ضمن خطة العمل البيئي بالمحافظة والمذكورة سابقا سوف تؤدي إلى تحسين الوضع البيئي على المستوى القومي حيث تأتي معظم المشكلات المذكورة ضمن أولويات العمل على المستوى القومي حيث تتناول خطة العمل البيئي أيضاً القضايا ذات الأولوية المذكورة في الخطة القومية للعمل البيئي الصادرة في ١٩٩٢. وسوف ينتج عن هذا التحسن البيئي المتوقع ليتفق مع الأجندة العالمية في تحسين نوعية الحياة للمواطنين وخاصة قضايا خفض التلوث الصناعي. وسوف تساهم الإجراءات المذكورة في الخطة أيضاً في الوفاء بالتزامات مصر بموجب البروتوكولات الدولية، وخصوصاً جدول أعمال القرن ٢١ الصادر عن مؤتمر "ريو" وأهداف التنمية للألفية.

١١ - متابعة وتقييم تنفيذ الخطة

صممت خطة العمل البيئي بالشكل الذي يسمح بالقياس والمتابعة الدورية للتطور الحادث في الأنشطة البيئية ذات الأولوية المتفق عليها.

تم تحديد الأنشطة المرتبطة بالقضايا البيئية ذات الأولوية ووضع الأهداف والتي يتم من خلالها قياس نجاح هذه الأنشطة. وبالتالي فإنه من الضروري أن يتم تصميم نظام متابعة بسيط وفعال للمساعدة على قياس التطور المتعلق بالأنشطة. فعلى سبيل المثال إذا أردنا قياس التطور الحادث في :

- نظام إدارة المخلفات الصلبة، يجدر في البداية الاتفاق على مؤشرات بسيطة وقابلة للقياس، مثل حجم المخلفات التي يقوم العامل الواحد بجمعها في اليوم ، عدد مقالب القمامة المحترقة،
- في حالة الإمداد بالمياه، (أطوال المواسير التي يتم صيانتها في اليوم، إجمالي الرسوم المحصلة).

ومن المتوقع أن تتولى إدارة شؤون البيئة الدور الرئيسي في متابعة انجازات الأنشطة وتقديم النتائج إلى اللجنة العليا للبيئة. بالإضافة لما للجهات الرئيسية من دور في مساعدة ومتابعة الإنجازات مع المنظمات القيادية. غير أن اللجنة العليا للبيئة هي المسؤولة عن المتابعة والتحديث لقضايا خطة العمل البيئي لما قد يطرأ على الأولويات من تغيرات مع الوقت.

١١-١ التقييم السنوي

ينبغي إعداد تقرير "حالة البيئة" وإحالاته إلى اللجنة العليا للبيئة سنوياً، على أن يتضمن موجزا عن:

- الإنجازات المتعلقة بالأنشطة المتفق عليها.
 - التحسين البيئي الحادث كنتيجة مباشرة لتحقيق أنشطة خطة العمل البيئي.
 - المناطق التي تحتاج إلى إهتمام أكبر بسبب ضعف الأداء أو المعوقات.
 - التغييرات اللازمة الموصى بها نتيجة لتغيير الأولويات أو الظروف البيئية
- وينبغي على إدارة شؤون البيئة بالمحافظة التنسيق لإعداد هذا التقرير، غير أن الوحدات البيئية ومندوبي الاتصال البيئي العاملين بالمحافظة كجزء من النظام البيئي للإدارة والتخطيط ينبغي أن يكون لهم مساهمات في إعداد هذا التقرير. كما يجب أن تشارك الجمعيات الأهلية، والقطاع الخاص، و القيادات الشعبية بفاعلية في عملية التقييم.

١١-٢ خطة العمل البيئي كعملية مستمرة

يجب أن تتسم خطة العمل البيئي بالفاعلية والمرونة لضمان استدامتها. كما يجب تحديث السياسات، الأهداف، والأنشطة المدمجة مع استشارات خطة العمل البيئي لتعبر عن التغيرات في الظروف المحلية. بالإضافة إلى ذلك فإنه ينبغي أن يتم تسجيل الدروس المستفادة في تقارير المتابعة لخطة العمل البيئي للاستفادة منها في تنفيذ خطط بيئية في أماكن أخرى.

وبالنسبة لتحديث أهداف وأنشطة خطة العمل البيئي فيجب أن يتم بصورة منتظمة. ويجب إعداد تقارير المتابعة بصورة سنوية وتحديث خطة العمل البيئي كل عامان أو ثلاث. وفي دورة خطة العمل البيئي يجب مراعاة :

- إعداد وتحديث خطط التنفيذ المفصلة (٣-٥ سنوات) والميزانية المطلوبة للأنشطة ذات الأولوية سنوياً.
- متابعة وتقييم الانجازات و الأداء التنفيذي.
- تقييم صعوبات التنفيذ وتحديد طرق بديلة لتحقيق الأهداف.
- استمرار الاستشارات مع المعنيين الأولين والثانويين وتجسيد آرائهم ودعمهم للخطط البيئية القادمة.
- تحديد الأنشطة الجديدة الضرورية نتيجة لتغيير الظروف (مثال قوانين /أو معايير جديدة).
- مراجعة ووضع أهداف وأنشطة جديدة مناسبة.
- جذب الاستثمار في مناطق معينة نتيجة للتغيرات الخارجية(مثال تغيرات في السياسة القومية).
- المحاولات المستمرة لجذب استثمارات خارجية سواء حكومية أو من القطاع الخاص أو الجهات المانحة.
- التماشي مع التطور التكنولوجي الذي من الممكن أن يسهم في تقديم حلول ذات جدوى اقتصادية وفاعلية للمشكلات البيئية.
- التجاوب مع المتطلبات المتغيرة الخاصة بالدعم المؤسسي و بناء القدرات .

١٢ - الخاتمة

شارك في إعداد خطة العمل البيئي جميع المعنيين الرئيسيين للاتفاق على :

- القضايا ذات الأولوية
 - الأنشطة والإجراءات الأساسية التي يجب اتخاذها على مستوى المحافظة والمراكز من قبل القطاع الحكومي ، القطاع الصناعي والخاص، بالإضافة إلى عدد من الجمعيات المحلية العاملة في تنمية المجتمع .
 - المتطلبات الأساسية للدعم المؤسسي لكل الجهات الرئيسية .
 - الوعي العام والبرامج التدريبية اللازمة.
 - مهام المنظمات القيادية والجهات الرئيسية .
 - الحاجة لوضع مبادرات دقيقة للتطورات المتفق عليها .
 - المتابعة والتخطيط البيئي المستمر اللازم.
- من المتوقع أن يشارك المعنيون في تنفيذ أنشطة خطة العمل البيئي. ويوضح المربع التالي الفوائد المرجوة من تنفيذ خطة العمل البيئي كما يوضح الفوائد النوعية التي يسعى المعنيون الأوليون والثانويون لتحقيقها.
- الفوائد المرجوة من تنفيذ خطة العمل البيئي

الفوائد

- تحسين الصحة / انخفاض معدل الوفيات
- مستوى أفضل من التدريب والخبرة لموظفي إدارة شؤون البيئة
- تعميق شعور الأهالي بالملكية / نظافة الشوارع
- الحد من المخاطر الناجمة من المخاطر البيئية
- تلقى التدريبات على الموضوعات البيئية بصورة أفضل
- إتساع نطاق مشاركة الأهالي
- توفر فرص لزيادة الأرباح
- توفر فرص عمل أفضل
- زيادة فرص التمويل من الجهات المانحة
- زيادة فرص استعادة التكلفة لخدمات البنية الأساسية والبيئية
- اتساع نطاق نقل التكنولوجيا
- الحصول على مياه ري محسنة وأمنة
- تحسن صرف الأراضي الزراعية والحفاظ على التربة



الملاحق

خطة العمل البيئي لمحافظة الفيوم ٢٠٠٨

١٣ - الملاحق

١-١٣ ملحق (١) قائمة المشاركين في إعداد الخطة

مجموعة عمل إدارة المخلفات الصلبة والطبية

الاسم	الوظيفية
جيولوجي / أسامه عبد الغني المدني	مدير الوحدة الخاصة لإدارة المخلفات الصلبة
كيميائية / مشيرة رفاعي علي	مفتشة بإدارة شئون البيئة
الأستاذ / ممدوح عبد الحفيظ	باحث بإدارة صحة البيئة بمديرية الشئون الصحية
كيميائية/ هناء عوض خليفة	مديرة المدفن الصحي - مديرة إدارة البيئة بمركز طاميه
الأستاذ / احمد يوسف محمد	باحث بوحدة إدارة المخلفات الصلبة

مجموعة عمل تطوير بحيرة قارون

الاسم	الوظيفية
مهندس/ يونس السيد عبد السلام	وكيل وزارة الموارد المائية والري
مهندس / عويس سعيد عبد الله	مدير إدارة شئون البيئة بمحافظة الفيوم
مهندس / محسن عيد مرسي	شركة مياه الشرب والصرف الصحي
باحث بيولوجي / حسام شعبان محمد	إدارة شئون البيئة
مهندس / أحمد محمد عبد الحميد	مهندس بالري
الأستاذ/ جبيلي عبد المقصود	محمية قارون

مجموعة عمل الحد من التلوث الصناعي

الاسم	الوظيفية
مهندس / عويس سعيد عبد الله	مدير إدارة شئون البيئة بمحافظة
مهندس / عفاف محمد على	مديرة المنطقة الصناعية بكم اوشيم
كيميائي / رجب احمد مفتاح	إدارة شئون البيئة بالمحافظة
مهندس / محمد عبد المنعم محمود	شركة غاز الفيوم
الأستاذ / صلاح أحمد خليفة	رابطة أصحاب مصانع الطوب
باحث قانوني/ محمد عبد الستار عبد الوهاب	إدارة شئون البيئة بمحافظة الفيوم
باحث بيئي / حسام شعبان محمد قطب	إدارة شئون البيئة بمحافظة الفيوم

مجموعة عمل تنمية الثروة الزراعية والسمكية

الاسم	الوظيفية
مهندس / حسني حبيب	وكيل وزارة الزراعة بالفيوم
مهندس / عويس سعيد عبد الله	مدير إدارة شئون البيئة بمحافظة الفيوم
دكتور / صلاح نادي عبد الرحمن	مدير عام منطقة وادي النيل لتنمية الثروة السمكية
الأستاذ / عزت عبد الفتاح	وكيل إدارة الثروة السمكية
مهندس / محمد عبد العاطي على	إدارة شئون البيئة
الأستاذ / جرجس وليم رزق	إدارة شئون البيئة

مجموعة عمل تطوير العشوائيات

الاسم	الوظيفية
مهندس/ أحمد عبد الله حسن	وكيل وزارة الإسكان
الأستاذ / عويس سعيد عبد الله	مدير إدارة شئون البيئة
مهندس/ عطاء أحمد عبد العليم	مهندس بالإسكان
مهندس/ مروة عبد الله محمد	باحثة بالتخطيط العمراني
مهندس/ ماجي محمد كمال	مهندسة بإدارة شئون البيئة
الأستاذ/ عنان سيد القاضي	إدارة شئون البيئة

١٢-٢ ملحق (٢) قائمة بورش العمل المنفذة

أولاً: المخلفات الصلبة والطبية

ورش العمل و الندوات	الجهة المسؤولة عن الإعداد	التاريخ
عرض الفكرة الأساسية	إدارة شئون البيئة	٢٠٠٧/١١/١٨
توزيع المهام على فريق العمل	وحدة المخلفات الصلبة	٢٠٠٧/١١/٢٠
تجميع المهام ووضع التصور	وحدة المخلفات الصلبة	٢٠٠٧/١٢/١٠
وضع الصيغة النهائية	وحدة المخلفات الصلبة	٢٠٠٨/١/١٠
مناقشة التعديلات المقترحة	إدارة شئون البيئة	٢٠٠٨/٢/١١
وضع التصور الجديدة	وحدة المخلفات الصلبة	٢٠٠٨/٢/١٢

ثانياً: تطوير بحيرة قارون

ورش العمل و الندوات	الجهة المسؤولة عن الإعداد	التاريخ
ورشة عمل بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٥	إدارة شئون البيئة	٢٠٠٧/١١/٢٥
ورشة عمل بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٤	إدارة شئون البيئة	٢٠٠٧/١٢/١٤
إجتماع بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٣	إدارة شئون البيئة	٢٠٠٨/٢/٣

ثالثاً: تلوث الهواء

ورش العمل و الندوات	الجهة المسؤولة عن الإعداد	التاريخ
إجتماع مجموعة العمل	إدارة شئون البيئة	٢٠٠٧/١٢/ ٢٠
إجتماع مجموعة العمل	إدارة شئون البيئة	٢٠٠٨/١/٢٣
إجتماع مجموعة العمل	إدارة شئون البيئة	٢٠٠٨/٣/١٨

رابعاً: الثروة الزراعية والسلمكية

ورش العمل و الندوات	الجهة المسؤولة عن الإعداد	التاريخ
إجتماع مجموعة العمل	إدارة شئون البيئة	٢٠٠٧/١٢/٤
إجتماع مجموعة العمل	إدارة شئون البيئة	٢٠٠٨/١/١٠
إجتماع مجموعة العمل	إدارة شئون البيئة	٢٠٠٨/٣/١١

خامساً: الإسكان والعشوائيات

ورش العمل و الندوات	الجهة المسؤولة عن الإعداد	التاريخ
إجتماع يوم ٢٠٠٧ / ١٢ / ١٥	إدارة شئون البيئة	٢٠٠٧ / ١٢ / ١٥
إجتماع يوم ٢٠٠٧ / ١ / ٢٠	إدارة شئون البيئة	٢٠٠٧ / ١ / ٢٠
إجتماع يوم ٢٠٠٧ / ٣ / ١٠	إدارة شئون البيئة	٢٠٠٧ / ٣ / ١٠

١٢-٣ ملحق (٣) التقارير المستخدمة لإعداد الخطة

التقرير	جهة الإصدار	تاريخ الإصدار
التوصيف البيئي لمحافظة الفيوم	إدارة شئون البيئة	مارس ٢٠٠٧
تقارير إدارة التخطيط العمراني عن المناطق العشوائية	إدارة التخطيط العمراني بالمحافظة	
دراسة تقديرية لتطوير مصانع الطوب الطفلي بمحافظة الفيوم	شركة غاز الفيوم	٢٠٠٧
المخطط العام لإدارة المخلفات الصلبة بمركزي سنورس و طاميه	إدارة شئون البيئة	٢٠٠٤
توصيف المخلفات الطبية الخطرة	إدارة صحة البيئة - مديرية الشئون الصحية	٢٠٠٥
خطة تنمية بحيرة قارون	مؤتمر تنمية بحيرة قارون	٢٠٠٣
(دراسة تقييم المردود البيئي للأنشطة البشرية على الساحل الجنوبي لبحيرة قارون)	حسام شعبان زايد درجة الماجستير كلية العلوم - جامعة الأزهر	٢٠٠٧

المشاركين في إعداد خطة العمل البيئي

شارك في اعداد التوصيف البيئي للمحافظة إدارة شئون البيئة بالمحافظة ممثلة في كل من:

١. السيد ك / جميل سليمان ميخائيل
- ٢- ب/ البيئي / حسام شعبان محمد قطب
- ٣- السيدة / الهام على حسن
- ٤- مهندسة / ماجي محمد كمال
- ٥- مهندسة / غادة ابراهيم عبد الغني
- ٦- كيميائية / مشيرة رفاعي على
- ٧- كيميائي / رجب أحمد مفتاح
- ٨- م/ محمد عبد العاطي علي

تحت إشراف المهندس / عويس سعيد عبد الله مدير إدارة شئون البيئة

كما شارك الفرع الاقليمي لجهاز شئون البيئة بالاضافة لكافة المديريات والهيئات والمؤسسات والوحدات المحلية لمدن ومراكز المحافظة

مجموعة عمل إدارة المخلفات الصلبة والطبية

الاسم	الوظيفية
جيولوجي / أسامه عبد الغني المدني	مدير الوحدة الخاصة لإدارة المخلفات الصلبة
كيميائية / مشيرة رفاعي علي	مفتشة بإدارة شئون البيئة
أ / ممدوح عبد الحفيظ	باحث بإدارة صحة البيئة بمديرية الشئون الصحية
كيميائية/ هناء عوض خليفة	مديرة المدفن الصحي- مديرة إدارة البيئة بمركز طامية
أ / احمد يوسف محمد	باحث بوحدة إدارة المخلفات الصلبة

مجموعة عمل تطوير بحيرة قارون

الاسم	الوظيفية
م / عويس سعيد عبد الله	مدير إدارة شئون البيئة بمحافظة الفيوم
م / يونس السيد عبد السلام	وكيل وزارة الموارد المائية والري
م / محسن عيد مرسي	شركة مياه الشرب والصرف الصحي
باحث بيولوجي / حسام شعبان محمد	أدارة شئون البيئة
م/ أحمد محمد عبد الحميد	مهندس بالري
أ/ جبيلي عبد المقصود	محمية قارون

مجموعة عمل تلوث الهواء

الاسم	الوظيفية
مهندس / عويس سعيد عبد الله	مدير إدارة شئون البيئة بمحافظة
كيميائي / رجب احمد مفتاح	أدارة شئون البيئة بالمحافظة
م / محمد عبد المنعم محمود	شركة غاز الفيوم
أ/ صلاح خليفة	رابطة أصحاب مصانع الطوب

مجموعة عمل تنمية الثروة الزراعية والسمكية

الاسم	الوظيفية
م / عويس سعيد عبد الله	مدير إدارة شئون البيئة بمحافظة الفيوم
م / حسني حبيب	وكيل وزارة الزراعة بالفيوم
د / صلاح نادي عبد الرحمن	مدير عام منطقة وادي النيل لتنمية الثروة السمكية
أ / عزت عبد الفتاح	وكيل إدارة الثروة السمكية
م / محمد عبد العاطي على	أدارة شئون البيئة
أ / جرجس وليم رزق	أدارة شئون البيئة

مجموعة عمل تطوير العشوائيات

الاسم	الوظيفية
م / أحمد عبد الله حسن	وكيل وزارة الإسكان
م / عطاء أحمد عبد العليم	مهندس بالإسكان
م / مروة عبد الله محمد	باحثة بالتخطيط العمراني
أ / عويس سعيد عبد الله	مدير إدارة شئون البيئة
م / ماجي محمد كمال	مهندسة بإدارة شئون البيئة
أ / عنان سيد القاضي	أدارة شئون البيئة

وذلك تحت إشراف كل من:

١. السيد اللواء / عثمان محمد عثمان السكرتير العام للمحافظة

٢. السيد اللواء / سعد عبد الحميد محمد أبو العلا السكرتير العام المساعد

ومن برنامج الدعم القطاعي للبيئة بالوكالة الدانماركية للتعاون الدولي كل من

١. السيد/ أندرزنشاف كبير مستشاري دانيدا

٢. دكتور/ علي أبو سديرة الأمين العام و رئيس قطاع شئون الفروع

والمشرف على برنامج الدعم القطاعي للبيئة

٣. السيد/ كورت تارجو ينسن مستشاري دانيدا للمكون

٤. السيد/ صلاح عبد المجيد الشريف مدير مكون دعم إدارات البيئة بالمحافظات

٥. السيد/ سامي مصطفى مظلوم مسئول التوصيف البيئي وخطة العمل بالمكون

٦. الدكتور/ طارق جنينة مدير المكتب الاستشاري للمكون

وذلك تحت الإشراف العام

للسيدة الدكتورة/ مواهب أبو العزم

الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة